المسألة الكُردية

في العلاقات التركية - الإيرانية

دار ئاراس للطباعة والنشر

السلسلة الثقافية

*

صاحب الإمتياز: شوكت شيخ يزدين

رئيس التحرير: بدران أحمد حبيب

***

العنوان: دار ئاراس للطباعة والنشر – حي راپەرين – اربيل– كوردستان العراق
ص.ب رقم: ١ ت: ٢٢٣٢٠٢١
موقع اراس على شبكة الإنترنيت:
www.araspublisher.com

روبرت أولسن

المسألة الكُردية

في العلاقات التركية - الإيرانية

ترجمة وتقديم: د. محمد احسان

اسم الكتاب: المسألة الكُردية في العلاقات التركية – الإيرانية
تأليف: روبرت أولسن
ترجمة وتقديم: محمد احسان رمضان
من منشورات ئاراس رقم: ١٠٤
التصميم والإخراج الفني: بدران احمد حبيب
الغلاف: شكار عفان النقشبندي
خطوط الغلاف: الخطاط محمد زاده
تنضيد: دلاور صادق امين
تصحيح: شاخوان كركوكي
الإشراف على الطبع: عبدالرحمن محمود
الطبعة الأولى: مطبعة وزارة التربية – اربيل ٢٠٠١
رقم الإيداع في مكتبة المديرية العامة للثقافة والفنون في اربيل: ٢٠٠١/٣١٨

المحتويات

تقديم 7
الفصل الاول
لماذا لم تقم دولة كُردية بعد الحرب العالمية الأولى؟ 11
الفصل الثاني
المسألة الكُردية في تركيا 23
الأطار النظري والمنشأ التاريخي للمسألة الكُردية في تركيا ... 29
الفصل الثالث
الجذور التاريخية للمسألة الكُردية في إيران 33
التعاون التركي- الإيراني ضد الكُرد غداة الحرب العالمية الأولى 36
قيام جمهورية مهاباد الكُردية وتأثيرها 40
الفصل الرابع
من الثورة الإسلامية الى حرب الخليج ١٩٧٩-١٩٩١ 45
الفصل الخامس
المسألة الكُردية بعد حرب الخليج 61
البروتوكولات الأمنية التركية-الإيرانية للحيلولة دون قيام دولة كُردية 63
الفصل السادس
الحركة الإسلامية في تركيا والمسألة الكُردية 71
قضية سنجان وتأثيرها 82
الفصل السابع
التحالف الإسرائيلي-التركي وتأثيره على العلاقات التركية-الإيرانية..... 85
المسألة الكردية- التحدي الإسلامي- اقصاء أربكان 91
قضية ميكونوس 94
الملاحق 97
ملحق الخرائط 119
بيبلوگرافيا 129

تقديم

لم يكن الشعب الكُردي أو قضيته المركزية التي تعيش في عقل هذا الشعب وضميره، محطات عابرة ولدت من رحم المفاجآت الجيوپوليتيكية الإقليمية أو الدولية. بل كانت نتيجة وجود حقيقي، ونضال دامٍ، وتأريخ مثخن بالجراح فرضته المصالح الدولية لضبط التوازنات القومية والطائفية.

تكتسب القضية الكُردية أهمية ستراتيجية نتيجة إرتباطها الذي ما فتأت القوى الكبرى تحدد ملامح إطارها العام، وحشرها ضمن سلم أسبقياتها، وجعلها جسراً تعبر من خلاله معظم مصالحها التعبوية والسوقية ذات العلاقة. حيث ظلت تلك الستراتيجية تتأرجح بين النجاح المحدود المتمثل بالثورات الكُردية التي تحققت بفضلها بعض الكيانات البسيطة التي جاءت ومعها بعض من الحلم الكُردي في إقامة نواة لدولة كردستان الكبرى بدأت ببعض الامارات الصغيرة، والتي سرعان ما تسابقت الدول المعادية لحقوق هذا الشعب في المنطقة على سحقها، عندها ترتب على ذلك إخضاع القبائل الكُردية لسيطرة سياسية صارمة. أو التراجع الواضح المفروض قسراً، وفي كلا الحالتين كان الشعب الكُردي هو المطالب الوحيد بتسديد كافة المستحقات، قهراً، وقمعاً، وتشريداً، ومقابر جماعية، وأسلحة كيمياوية وحملات إبادة جماعية.

كان إصرار الأعداء على إستبدال الهوية الكردية بهوية أخرى، واصرار الكُرد على التمسك بقوميتهم وما بينهما من ممارسات تغيير للطابع القومي والإنساني، والتأريخي والتي دفعت بمجملها الى الانتقال الى العيش في المناطق الجبلية وبالتالي خلقت حالة من الانسجام الروحي والقومي والحفاظ على الهوية. وهي العوامل الأهم في ارساء بروز القومية الكُردية في كردستان.

ينحدر الشعب الكُردي الذي يقدر تعداد نفوسه بأكثر من (٣٥) مليون

نسمة، من الحضارة الميدية منذ العصور الغابرة بل أن المواطن الكُردي يعتبر نفسه حفيداً لأولئك الأجداد، ويعيش غالبيتهم الآن في أربع دول شرق أوسطية هي (إيران، تركيا، سوريا، العراق، وبعضاً منهم في جمهوريات الإتحاد السوفيتي السابق).

وبسبب الروح القومية السائدة لدى المواطن الكُردي، والطموح بإقامة دولة كُردستان، وطغيان مظاهر الإضطهاد التي تصل في كثير من الأحيان الى حد المواجهات ضد الأنظمة الاستعمارية، ولكون الإمبراطورية البريطانية بعد الحرب العالمية الأولى سيدة للشرق، وتعتبر كافة الدول التي تقع ضمن سيادتها من أتباعها، ومن خلال دراسة مكثفة للواقع القومي والديني، والأثني لدول المنطقة، وبغية خلق حالة من الموازنة القومية والسياسية والمذهبية، فقد فكرت بريطانيا جدياً بإقامة دولة للكُرد في العراق، بحجة الاستجابة المشروعة لمطالب الكرد بحقهم في تقرير المصير، ومكافأة على وقوفهم معها خلال الحرب بينما السبب الحقيقي الذي يكمن خلف ذلك التوجه هو التغلب على ظاهرة الأغلبية الشيعية في العراق أولاً، وإقامة منطقة عازلة بين كُرد تركيا ذوي المذهب السني، وأذربيجاني إيران ذوي المذهب الشيعي، ومنطقة اذربيجان في الإتحاد السوفيتي والممنوحة حكماً ذاتياً، وعزلها عن الدولة التركية القومية.

بعد أن وضعت الحرب العالمية الاولى أوزارها، بدأت الامور تميل الى الإستقرار، وبدأت ملامح سيطرة الدولة التركية على الكثير من الأراضي وبضمنها منطقة كردستان تركيا، وكما هي الحال في إيران، ولرغبة بريطانيا في تعزيز حكم العائلة المالكة (العائلة الهاشمية) التي بدأت في حكم العراق منذ العام ١٩٢١، ودفعها باتجاه أن يكون للكُرد دوراً مهما في تعزيز ذلك الحكم، فأصبح ميل الحكومة البريطانية الى اضفاء صفة العراقي على كُرد العراق، ومعها انتهت فكرة إقامة الدولة الكُردية تحت الإنتداب البريطاني فيه، وبقيت صفة الكردي للمواطن الكرديّ تسبق عراقيّته مهما فعلت الحكومات والأنظمة التي حكمت العراق.

ان دواعي الإمبراطورية البريطانية للسيطرة على الشرق الأوسط من خلال

العراق، إضافة الى تأمين دعم تركيا وإيران في حينها، دفعت باتجاه غض النظر عن فكرة إقامة الدولة، وبما يوافق ذات الظروف الى حد ما مع طبيعة المواقف وإلتقاء المصالح بعد إنتهاء حرب الخليج الثانية، وضمن ظروف ونتائج تكاد تكون متقاربة، بإستثناء ما تحقق لكُرد العراق في إقامة المنطقة المحمية (Safe Haven) في كردستان العراق وزيادة الدور الكردي في معادلة الإستقرار والسلام في سياسة الشرق الأوسط بصورة مباشرة والسياسة الدولية بصورة عامة.

لقد كان للدور البارز الذي لعبه الكُرد في التأريخ الإسلامي في الشرق الأوسط، وخاصة في كل من إيران وتركيا، وانحيازهم لصالح الإمبراطورية العثمانية، والذي يأتي إمتداداً لدورهم المؤثر في التأريخ العثماني مع الصفويين (١٤٠١-١٧٢٤) والقاجاريين (١٧٩٥-١٩٢٤) ولغاية سقوط الإمبراطورية في الربع الأول من القرن العشرين.

لقد أدت مخاوف كل من إيران وتركيا من استفحال أمر الكُرد الى تعاون الدولتين في إبرام العديد من الإتفاقيات الخاصة بضبط الحدود، ومطاردة من يقومون بالاعمال المسلحة، وكان كلاهما متحمساً لضرب أي نشاط كُردي ملحوظ يهدد هذه التوجهات، ومن هذا المنطلق تأتي حملة العداء التي قادها شاه إيران ضد قيام جمهورية مهاباد الكُردية (١٩٤٦/١/٢٢ لغاية ١٩٤٦/١٢/١٥) وسحقها.

ان وضع الشعب الكُردي على ما هو عليه الآن يأتي بسبب التدخل المباشر للقوى الكبرى في شؤونه، وطبيعة وضعه القانوني، والذي كان الى حد كبير يتأثر سلباً أو ايجاباً بالعديد من إتفاقيات الحدود، كما حصل في معاهدتي (سيفر، ولوزان)، بالرغم من إختلاف طبيعة ظروفهما، وحيثياتهما، الا انهما دفعا بالمسألة الكُردية الى الساحة الدولية.

ان التطور الذي واكب المسيرة الكُردية في كافة المجالات، والهامش الواسع الذي بدأت تحظى به على كافة الأصعدة الداخلية والإقليمية والدولية، والتعاطف الكبير والتأييد الواسع لحق الشعب الكُردي، عربياً وإسلامياً ودولياً، دفع بالقضية الكردية الى واجهة مسرح الأحداث الستراتيجية في

العالم، علماً ان بعض القيادات السياسية الكُردية المهمة في كردستان ضمن جغرافية تكاد تكون واحدة، كالحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة البارزاني، إضافة للعديد من القوى والحركات والمنظمات السياسية والاجتماعية والإنسانية والاكاديمية، دفعت العالم باتجاه للتعامل مع الشعب الكُردي ومع قضيته بروح ايجابية جديدة، تستدعي دعم المشروع الكُردي انطلاقاً من كامل حقه في تقرير المصير وضمن حقه التأريخي في إقامة شكل النظام الاداري والسياسي والقانوني وتحديد شكل وطريقة التعامل مع الآخرين بما يرضي شهداءهم في سبيل الحرية والكرامة.

في هذا الكتاب يحاول البروفسور روبرت أولسن من جامعة كنتاكي الأمريكية، الخبير في الشؤون الكردية وأحد المتعاطفين الرئيسيين مع قضيتنا العادلة، إبراز دور وتأثير المسألة الكردية في العلاقات التركية الايرانية منذ الحرب العالمية الأولى WW1 ولغاية عام ٢٠٠٠ ولكن برؤية أمريكية بحتة على الرغم من وجود بعض تفسيرات أو تحليلاتٍ خاطئة كما هو مألوف عند المختصين الأمريكان.

محمد احسان

لندن- أيلول ٢٠٠١

الفصل الاول

لماذا لم تقم دولة كُردية بعد الحرب العالمية الأولى؟

الكُرد شعب يقدر تعداده بـ ٢٠-٢٥ مليون نسمة يعيش أغلبه في أربع دول شرق أوسطية: تركيا يسكنها حوالي ١٢-١٤ مليوناً وإيران ٦ ملايين والعراق ٣,٥ الى ٤ ملايين وسورية مليون نسمة. يضاف اليهم ما يقرب من ١٠٠ الف الى ١٥٠ ألفاً يعيشون في أرمينيا وأذربيجان. وتشير تقارير حديثة العهد الى أن ٣٠٠ ألف الى مليون كردي يعيشون في الإتحاد الروسي. ولما كان أغلب الكُرد يعيشون في مناطق مجاورة لشرقي تركيا وجنوب شرقها وشمال شرق سورية. فقد نما لديهم شعور بالذات والهوية الإجتماعية والأرض المشتركة منذ العصور الوسطى على الأقل. وتعزز هذا الشعور بوحدة الهوية بقيام إنتفاضات كبيرة خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر مما قوى شعورهم بوحدتهم الإجتماعية أي (الإنتماء القومي).

يَعدُّ الكُرد أنفسهم أحفاد الميديين القدامى الذين اضطروا الى الهجرة تحت ضغط حملات الغزو وهزيمة الإمبراطوريات وسقوطها واستوطنوا في المناطق الجبلية النائية من دول تركيا وإيران والعراق وسورية الحالية قبل أكثر من ألفي سنة تقريبا. ومن تلك المعاقل الستراتيجية المنيعة حافظ الكُرد على مجتمعاتهم وشاركوا في حياة الإمبراطوريات الأرمنية واليونانية والبيزنطية

والعربية والصفوية والقاجارية والعثمانية التي حكمت تاريخ المنطقة حتى سقوط الإمبراطوريتين العثمانية والقاجارية في نهاية الحرب العالمية الأولى. ووعدت المادتان ٦٢ و٦٤ من معاهدة (سيفر Sevre) المبرمة في ١٠ آب (أغسطس) ١٩٢٠، الكُرد بإقامة دولة مستقلة لهم[١].

و يبدو من خارطة الشرق الأوسط الجيوپوليتيكية بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ أن إمكانية إقامة دولة كُردية كانت قد برزت للوجود أول مرة في أعقاب الحرب العالمية الأولى بإنشاء نواة لهذه الدولة في كُردستان العراق[٢]، تلك المنطقة التي دمجتها الإمبراطورية البريطانية بالدولة العراقية بين العامين ١٩١٨ و١٩٢٦[٣].

إن الظروف التي حالت دون قيام دولة كُردية في العشرينات تشبه حالة

(١) انظر المادة ٦٢ من معاهدة سيڤر، وهذا نصها: "تشكيل لجنة يكون مقرها في القسطنطينية (استنبول) وتتألف من أعضاء ثلاثة تعينهم الحكومات البريطانية والفرنسية والإيطالية كل من جانبها. وعلى هذه اللجنة أن تضع في غضون ستة أشهر من التوقيع على هذه المعاهدة - مشروعاً للحكم الذاتي المحلي للمناطق التي تسكنها أغلبية كُردية واقعة شرق نهر الفرات وجنوب حدود التركية مع سورية وما بين النهرين، ميسوبوتاميا."(المترجم)

(٢) استخدم المؤلف عبارة شمال العراق والمقصود بها كُردستان العراق أو كُردستان الجنوبية لذا سوف نستخدم التسمية الصحيحة. (المترجم)

(٣) ربط كُردستان الجنوبية بالكيان العراقي المستحدث كان في نظر (الوايت هول) ضرورة سياسية لا سبيل الى إغفالها فالبريطانيون منذ البداية سلموا مقاليد الحكم الى الأقلية السنية وبدا منطقياً ان الجمع بين الاقليتين السنيتين الكُردية والعربية في كُردستان الجنوبية ضروري لسنية ولايتي بغداد والبصرة لإحلال نوع من التوازن مع الأكثرية الشيعية في هذه الولايات. وكان واضحا ان العراق سيبدو دون كُردستان الجنوبية دولة يتحكم فيها الشيعة وهو ما لايتفق مع المصالح البريطانية في دولة جارة لإيران الشيعية التي لم يكن حكامها في وفاق مع السياسة البريطانية قط فضلاً عن الثروة النفطية الهائلة المختزنة في ارضها وهو الأمر الذي بقي البريطانيون ينكرون تأثيره على سياستهم ازاء الاماني والمستقبل الكُرديين حتى لم يعد للافكار وجه عندما انبثق في (باباگرگر) بالقرب من مدينة كركوك ما وصفته الصحف العالمية في حينه باعظم بئر نفطي في العالم منذ اكتشاف النفط.(المترجم).

التسعينات حين برزت ظروف جيوسياسية لاتسمح بقيام دولة كُردية. وهذا هو موضوع الكتاب. ولكن تشابه الظروف الجيوسياسية في العشرينات والتسعينات يجعلنا نسأل: ترى ما الذي جعل الدول الأوروبية الكبرى وخاصة بريطانيا العظمى تفكر أساساً بإقامة دولة كُردية بعد الحرب العالمية الأولى؟

السبب الرئيس لتحبيذ فكرة إنشاء دولة كُردية بعد الحرب العالمية الأولى هو إهتمام الدول الأوروبية الكبرى بإنشاء منطقة عازلة بين أتراك الأناضول والاقوام التي تتكلم التركية في آسيا الوسطى والقفقاس وبصورة خاصة في أذربيجان. من المهم ملاحظة ان غالبية أتراك الأناضول وآسيا الوسطى هم من أهل السنة. صحيح أن كل الآذريين تقريباً من الشيعة لكن الحزام السني بإستثناء هؤلاء يمتد من اسطنبول الى بيشكيك (فرونزه سابقاً) عاصمة كرجستان. ازاء خطر قيام وحدة إسلامية، هذا الخطر الذي تبين في ما بعد انه مبالغ فيه وقد راحت بريطانيا – الدولة الكبرى، القوية، المسيطرة والحاكمة بالمنطقة – تسعى جاهدة للحيلولة دون حصول مثل هذه الوحدة.

السبب الثاني لإقامة دولة كُردستان هو إنشاء منطقة عازلة بين تركيا القومية الفتية وجمهورية أذربيجان ذات الإستقلال الذاتي في الإتحاد السوفيتي. وثالث الأسباب هو إقامة منطقة عازلة بين تركيا وآذربي إيران. ان الغالبية الساحقة من الكُرد تتبع المذهب السني وعلى هذا فان سنية الدولة الكُردية ستميزها عن شيعية الآذريين. كما أن للدولة الكُردية فائدة جغرافية وسياسية أخرى، من وجهة نظر بريطانيا والدول الأوروبية الأخرى، هي انها عامل اضعاف لخطورة قوة تركيا وإيران والعراق. فدولة كُردية تضم الأراضي التي تعتبر مناطق كُردية في شرقي تركيا وجنوب شرقها كفيلة بحرمان الجمهورية الجديدة –تركيا– من أجزاء مهمة من الأراضي التي تدعيها لنفسها وبالتالي تقليص إمكانية وصولها الى طرق المواصلات المؤدية الى القفقاس وإيران والعراق وسورية، بل انها كانت ستقيم منطقة عازلة فعلية بين الأتراك والعرب.

وكانت غالبية مصادر المياه والطاقة الكهرومائية المهمة وانظمة الري ستكون أقرب الى الدولة الكُردية فإقامتها كانت ستتيح لأي من دول الجوار وكذلك

الإتحاد السوفيتي والدول الأوروبية الكبرى، وبصورة خاصة بريطانيا وفرنسا، إستغلال الدولة الكُردية والسكان الكُرد وتوجيهها ضد تركيا أو إيران. فخلال إنتفاضات الكُرد ضد تركيا في العامين ١٩٢٥ و١٩٣٠ اتهمت الحكومة التركية وصحافتها بريطانيا والإتحاد السوفيتي بتحريض المتمردين. وفي ثورة آرارات الكُردية ابان الثلاثينيات اتهمت تركيا إيران بمساعدة "العصاة"(٤).

ان دولة كُردية، حتى لو اقتصرت على كُردستان العراق، كانت ستثبت فائدة في تدجين دولتي تركيا وإيران القوميتين الفتيتين. واذا كانت بريطانيا قد قررت أخيراً ان لاتقيم دولة كُردية في العراق الخاضع لإنتدابها فان ذلك لم يمنعها من إستمرار تشجيع القوميين الكُرد المعتدلين كأداة لتحقيق توازن قوى بين العرب والكُرد، السنة والشيعة، والسيطرة على العراق وبالتالي إستغلال العراق كأداة رئيسة لتنفيذ سياستها "الشريفية"، أي استخدام الأسرة المالكة الهاشمية العربية السنية أداة للسيطرة على الأراضي العربية الشرقية. ولم يظهر أي دليل يشير الى دعم بريطانيا للحركات القومية الكُردية داخل تركيا أو إيران بعد عام ١٩٢٣.

كان تشجيع الحركات القومية الكُردية المناضلة سيهدد السيطرة البريطانية ولكن تشجيعها القوميين المعتدلين أتاح لها ارغام كُرد العراق على القبول أو الاذعان لسياسة بريطانيا تجاه البلدان العربية. ان سياسة اذعان الكُرد العراقيين لبريطانيا بعد عام ١٩٢٣ تشبه الى حد كبير السياسة التي انتهجها الكُرد تجاه الولايات المتحدة بعد حرب الخليج عام ١٩٩١.

لقد ظللت بريطانيا العظمى النزعة القومية الكُردية المعتدلة، مادامت هي (أي بريطانيا) المسيطرة على العراق. وقد حقق كُرد العراق كل الاغراض الجيوبوليتيكية وأيضا الجيوستراتيجية التي كان المطلوب من دولة كُردية ان تحققها وفق موقف بريطانيا من تركيا وإيران. فكان التهديد القومي الكُردي الصادر من العراق الخاضع لبريطانيا أداة فعالة في اجبار تركيا وإيران على الانصراف الى شؤونهما الداخلية ومنعهما من التدخل في شؤون البلدان

(٤) كلما اراد الكُرد الدفاع عن حقوقهم القومية والثقافية وصفوهم "بالعصاة" ولسوء الحظ فقد استخدمت جميع الدول التي تقتسم كُردستان التعبير نفسه. (المترجم).

الأخرى. كما منع التهديد القومي الكردي تركيا وإيران من التدخل القوي في شؤون البلدان العربية الخاضعة للسيطرة البريطانية والفرنسية. وهذا يصح على حالة العراق بصورة خاصة.

وفي الحقيقة يمكن القول ان التهديد القومي الكُردي أسهم في ولادة مقولة مصطفى كمال أتاتورك: "سلام في الداخل وسلام في الخارج". هذا الشعار ظلت الحكومة التركية تنادي به رسمياً حتى التسعينات. والمفارقة هنا ان حرب الخليج وتقوية الحركة القومية الكُردية في كُردستان العراق وتركيا هما اللذان جعلا الحكومة التركية تنبذ شعار أتاتورك.

ومع أن الحركة القومية الكُردية في إيران كانت اضعف منها في تركيا فان التهديد القومي الكُردي كانت له عين القدرة على احتواء طيش السياسة الخارجية الإيرانية. فمثل هذه السياسة كانت ستجعل بريطانيا تتردد في تحريض الكُرد الإيرانيين. ان احد أسباب قيام علاقات حسنة بين تركيا والإتحاد السوفيتي – الى جانب مساعدة البلاشفة للكماليين أثناء وبعد حرب الإستقلال – هو رغبة تركيا في منع البلاشفة من التدخل في مسألة القومية الكُردية أو تشجيعها. فقد كان منع السوفييت من دعم القوميين الكُرد من أولويات السياسة الخارجية التركية وخاصة بعد اعتماد تركيا رسمياً سياسة خارجية غربية في أواخر العشرينات والثلاثينات.

وظلت (الورقة الكُردية) عنصراً بارزاً في العلاقات التركية– الروسية حتى بعد انهيار الإتحاد السوفيتي. فصارت موسكو تقدم الدعم السياسي والعسكري لحزب العمال الكردستاني (PKK) ما دامت تركيا تقدم المساعدات العسكرية والمالية للشيشان في حربهم ضد روسيا أوائل التسعينات. فقبل هزيمة الروس على ايدي الشيشان عام ١٩٩٦ كانت المسألة الكُردية مسألة رئيسة في العلاقات التركية–الروسية.

على ان من المهم التوكيد هنا، فيما يتعلق بالعراق، أن بريطانيا أيضاً تعاونت مع إيران في مطاردة وقمع القوميين الكُرد الأشد حماسة. وذلك لأن وجود حركة قومية كُردية قوية في إيران كان سيؤثر مباشرة على السياسة البريطانية في العراق. كما استعان البريطانيون بقوات الشرطة والقصف الجوي

والمدفعي لسحق المقاومة الكُردية. وبحلول العام ١٩٢٣ كان قد تم القضاء على اغلب الزعماء القوميين الكُرد وأُخضع انصارهم وحركاتهم لسيطرة بريطانيا والعراق. فقد أزيح عن مراكز السلطة الشيخ محمود وسمكو آغا الشكاك وقد قام الإيرانيون بهذا العمل لأنهم يعرفون انه يتناغم مع السياسة البريطانية.

وخلال فترة الحرب الداخلية هذه عقدت تركيا وإيران والعراق الخاضع لبريطانيا إتفاقات أمنية تقضي بعدم تشجيع الحركات القومية الكُردية في أي منها، بمعنى ان تقوم تركيا وإيران بقمع الحركة القومية الكُردية بينما تقوم بريطانيا، لأسبابها الخاصة بها، بتشجيع حركة قومية كُردية في العراق[٥].

هناك أسباب أخرى لعدم دعم بريطانيا قيام دولة كُردية مستقلة خاضعة لإنتدابها في كُردستان العراق وتكاد كل هذه الأسباب ترتبط بخطط بريطانيا الجيوپوليتيكية لبلدان وسط الشرق الأدنى العربية. ويوم ارتقى فيصل العرش في آب (أغسطس) ١٩٢١ بدا واضحاً أن الأسرة الشريفية هذه قد رسم لها دور خطير في تنفيذ السياسة البريطانية بالعراق والشرق الأوسط بإستثناء سورية ولبنان اللذين كانا من حصة فرنسا. فكان لزاماً على بريطانيا، بعد عام ١٩٢١، ان تؤمن للملك فيصل عرشاً محكماً لتقوية سياسة الاشراف في الاردن والحجاز يكون العراق دعامته. ولقد واجهت عملية ترسيخ السلطة البريطانية في العراق عقبات عديدة أشدها صعوبة مسألة رسم الحدود التركية العراقية.

ولم تحل معاهدة لوزان في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٣ مشكلة الموصل لذا ظلت مسألة الحدود غير محسومة. وتركت للمعاهدة الأنگلو– عراقية– التركية المبرمة في ٥ حزيران (مايو) ١٩٢٥ مهمة رسم الحدود بين تركيا والعراق. وخط الحدود الذي وافقت عليه الأطراف في عام ١٩٢٦ مازال قائما بالرغم من تهديد الحكومة التركية، بعد عام ١٩٩٢، بدفع حدودها مسافة

(٥) ربما كان ذلك صحيحاً في البداية، ولكن مع تطور المحتوى الديمقراطي الوطني للحركة التحررية الكُردية، سارعت القوة الجوية البريطانية RAF لقمع ثورات بارزان. (المترجم)

١٠-١٥ ميلاً جنوباً بغية التصدي لهجمات حزب العمال الكردستاني PKK التي كانت تنطلق الى الاهداف التركية من تلك المنطقة*.

كان على بريطانيا العظمى ان تقيم، أو تدعم قيام دولة كُردية داخل حدود العراق أو خارجها لكي تعزز مركزها في العراق بعد تنصيب الملك فيصل الاول على العرش. لكن نجاح القوات التركية وضع حداً لإمكانية إنشاء دولة كُردية في الأراضي التي طالبت بها الجمهورية التركية الجديدة بعد ١٩٢١، اذ لم تعترف الجمهورية التركية بأية مطالب كُردية في الأراضي التي اعتبرتها تركية مؤخراً.

ولما كانت بريطانيا قد قررت في ١٩٢١ اعتبار العراق منطقة حيوية بالنسبة لسياسة "الاشراف" الرامية الى ترسيخ السيطرة البريطانية في الشرق الأوسط، فقد رأت من الضروري نبذ فكرة إنشاء دولة كُردية خارج حدود العراق الواقع تحت إنتدابها. وكان السبب الرئيسي لهذا التغيير في القرار البريطاني اعتبار الكُرد عنصراً ضرورياً لتأمين سيطرتهم على العراق الحيوي لمشاريع سيطرتهم على الشرق الأوسط. فضلاً عن ان حقول النفط المحيطة بكركوك وقعت في مناطق ذات كثافة سكانية كُردية أو بالقرب منها. ثم ان الكُرد السنّة وخاصة زعمائهم الذين يتمتعون بالسلطتين الدنيوية والروحية كانوا عاملاً ضرورياً لخلق التوازن مع العرب الشيعة[٦]. لا بل ان الملك فيصل، ممثل أهل السنة، كان خوفه من جسامة قوة الشيعة اعظم من خشيته لسلطة البريطانيين وقد نقل الملك فيصل مخاوفه الى السير بيرسي كوكس، المندوب السامي البريطاني بعد بضعة أشهر من إرتقائه العرش فقال للمندوب السامي:

* كانت الحكومة العراقية قد وقعت مع الحكومة التركية بروتوكولاً يقضي بالسماح لها بادخال قواتها داخل الاراضي العراقية لمسافة ٣٠ كيلومتراً وذلك بين ١٩٨٢-١٩٨٤ وخلال الحرب العراقية - الايرانية.

(٦) انظر الحاشية السابقة.

"للمسألة الكُردية بُعدٌ آخر بالنسبة لي كملك للعراق لم يلق الإهتمام اللازم منكم (البريطانيون) تلك هي مسألة الأغلبية الشيعية وخاصة في المجلس التشريعي الذي سيعقد قريباً. وانتم البريطانيون مدركون ان هناك أغلبية شيعية (اعتبارياً وعددياً) وانه تم اقصاء ممثليهم عن المجلس الوطني سيضعهم في مركز قوي جداً ومملأ نفسي بالهواجس والمخاوف".

ان ما لم يعلنه بيان فيصل في شهر أيلول (أغسطس) ١٩٢١ صارت الحكومة العراقية وبريطانيا تتحدثان عنه صراحة وصولاً الى المفاوضات النهائية بين تركيا والعراق وبريطانيا التي تمخضت عن معاهدة (٥ حزيران (يونيو) ١٩٢٦. وظلت هذه السياسة مطبقة جوهرياً الى العام ١٩٥٨، فقد كانت مسألة العلاقة بين أهل السنة والشيعة من العرب وبين الكُرد السنة محور الحكم في العراق حتى ثورة ١٩٥٨.

والجدير بالذكر هنا ان السير بيرسي كوكس كان ذا دور كبير في دفع الحدود العراقية شمالاً الى ما هي عليه الآن. فكثير من مسؤولي وزارة الخارجية كانوا يريدون منح تركيا أراضي أكثر على الرغم من رغبة المندوب السامي. مثال ذلك حين ارادت وزارة الخارجية البريطانية في ١٩٢٦ إعادة مدينة العمادية الى تركيا. وفي المراحل الاخيرة من مفاوضات معاهدة ١٩٢٦ ارادت وزارتا الخارجية والطيران جعل خط الحدود بين تركيا والعراق يمر بشمال راوندوز مباشرة بغية حث تركيا على الاسراع بإبرام المعاهدة. وكان ضباط وزارة الطيران على رأس القوات المسلحة العراقية واجهزة استخباراتها.

وكان السير هنري دوبز، الذي خلف كوكس في ١٩٢٣، متمسكاً مثل سلفه بسياسة اعتبار الكُرد السنة أهم عنصر لإدامة سيطرة أهل السنة على الحكومة العراقية. ففي ١٥ آذار (مارس) ١٩٢٥ طلب السير رونالد لندسي، السفير البريطاني لدى تركيا وكبير المفاوضين في المحادثات البريطانية-التركية، من المندوب السامي (دوبز) الموافقة على منح تركيا قطعة أرض (كبيرة) بغية اختتام المفاوضات. وكان للندسي رغبة في التوصل الى قرار نهائي بشأن مسألة الموصل ومتلهفا لإعطاء تركيا الأراضي التي تطالب بها معتقداً ان

ذلك يؤدي الى إبرام المعاهدة.

الكُرد في الأراضي التي ترغب بها تركيا سند رصين للنفوذ البريطاني في العراق. فالفضل في قبول المجلس التأسيسي العراقي المعاهدة الأنكلو-عراقية في حزيران ١٩٢٤ يعود الى الدعم الثابت من جانب الكتلة الكُردية الموالية لبريطانيا. ومنذ ذلك الحين والكُرد يدعمون بثبات السياسة البريطانية بتصويتهم ونفوذهم واقتطاع أراض كُردية خالصة واعطائها لتركيا يعرضنا لخطر فقدان الثقة والارتياب بالعراق بأكمله، لا بين الكُرد وحدهم بل بين العرب أيضاً. ان هذا كفيل بجعل مركزنا صعباً وهو يضعف العراق بأشد من تعرضه لضغط تركيا غير الراضية بالحدود التي رسمت له.

وفي ١٦ آذار (مارس) ١٩٢٥ أي في اليوم التالي لحديثه مع لندسي أعلن دوبز عن معارضته لإعطاء مزيد من الأراضي لتركيا. وطرح أسباباً ستراتيجية وتكتيكية وسياسية لوجوب عدم اعطاء تركيا مزيداً من الارض في كُردستان العراق.

ثم مضى دوبز يتحدث مؤكداً بنوع خاص على الآثار السلبية التي تصيب الطبقة السنية الحاكمة في العراق من جراء اقتطاع أجزاء (كبيرة) من الأرض وتسليمها لتركيا.

إن تسليم أجزاء كبيرة من الأراضي الكُردية لتركيا كفيل باغضاب الطبقة الحاكمة العربية في العراق التي هي سنية واثارة اشمئزازها. لأن ذلك سيخل بميزان القوى في البرلمان لغير صالح السنة ويضع الشيعة الرجعيين المتزمّتين في السلطة. ان المعتدلين من العرب السنة، كرئيس الوزراء الحالي عبدالمحسن السعدون يفضلون العودة الى تركيا كلياً لو تحقق ذلك عملياً.

وتصريح دوبز تعبير واضح عن وجهة النظر: ان تأييد الكُرد ضروري تماماً لتأمين سيطرة الطبقات السنية المختارة على البرلمان تحت الرعاية البريطانية.

كان من الضروري المحافظة على هذا التوازن، وان كان ذلك يعني عدم التقرب الى تركيا. زد على ذلك ان المندوب السامي لم يكن يحسن الظن بالشيعة، كما هو واضح. وكان دوبز ذا تأثير شديد في رسم السياسة البريطانية تجاه العراق خلال وجوده كمندوب سام ١٩٢٣-١٩٢٩. ويمكن القول ان كل السياسات التي اقترحها خلال سنوات إنتدابه الست سلكت سبيلها الى المصادقة من قبل وزارة الخارجية والمستعمرات وجرى تنفيذها والعمل بها.

وما يهمنا في هذا الصدد هو ان السياسة البريطانية كما ترى لم تحبذ إنشاء أية دولة كُردية، بعد شهر آذار (مارس) ١٩٢٢ لجملة أسباب جيوپوليتيكة وجيوستراتيجية والظروف التي أحاطت بتوقيع "معاهدة لوزان" في ٢٤ تموز (يوليو) ١٩٢٤.

ذلك ان دواعي الإمبراطورية البريطانية للسيطرة على الشرق الأوسط بواسطة العراق والحصول على تعاون الدولتين الفتيتين في تركيا وإيران لم تكن تحبذ إنشاء دولة كُردية بعد الحرب العالمية الأولى. والكثير من هذه الأسباب كان وراء معارضة قيام دولة كُردية بعد حرب الخليج الثانية. الكثير من الساسة في الولايات المتحدة وأوروپا لم يكونوا راغبين في إنشاء دولة كُردية في كُردستان العراق بعد تلك الحرب بل كانوا يرغبون بإنشاء كيان قوي بما يكفي لردع نظام صدام حسين في بغداد والمهم في بحثي هذا ان سائر الحكومات التركية والإيرانية والسورية فضلاً عن حكومة العراق المنهكة كانت تعتقد ان من سياسة الولايات المتحدة محاولة إنشاء دولة كُردية في كُردستان العراق.

لقد تعاونت هذه الحكومات الاربع، برغم الإختلافات الشديدة فيما بينها، على ضمان عدم قيام دولة أو كيان كُردي قوي متمتع بحكم ذاتي. والدولتان الأشد انهماكاً في سحق هذا الخطر المحتمل هما تركيا وإيران. وقد فعلتا هذا لأن إنشاء دولة كُردية أو مجرد كيان كُردي قوي يمثل خطراً على مصالحهما الجغرافية- السياسية- الستراتيجية. وبحثي هذا يسعى لتوضيح ماهية تلك المصالح سابقاً وحالياً. ويعرف الكاتبان إحتشامي وهيبنوش الدول الإقليمية الكبرى من الفئة المتوسطة بأنها دول كبرى من الفئة المتوسطة على المستوى

الدولي في حين انها دول كبرى مؤثرة في نطاق النظام الإقليمي[٧]. ويمضي المؤلفان الى القول ان دولاً مثل إيران وتركيا "تتميز" عن الدول الإقليمية الأصغر من حيث توكيد زعامتها الإقليمية بإسم المصلحة العامة ومركزية مكانتها في ميزان القوى الإقليمي وحجم نفوذها وقدرتها، بفضل امكانات ردع فعلية، على مقاومة ائتلاف دول إقليمية أخرى ضدها. وأخيراً فإن دولاً كهذه غالباً ما يكون على رأسها زعماء يتمتعون بأكثر من المكانة المحلية وببعض نفوذ يتجاوز النطاق الإقليمي وفي التحليل التالي أقول ان هذه المعايير كلها تنطبق على تركيا[٨].

الخصائص الأخرى لهذه الدول أنها مازالت تعتمد إقتصادياً وتكنولوجياً على المورد المركزي وأن عليها، اذا أرادت تقليل اعتمادها هذا، أن تسعى لتنويع مواردها. والأهم من هذا ان الدول الكبرى الإقليمية هذه تقيم حاجزاً منيعاً بوجه السيطرة العالمية للدول العظمى. ولئن كانت إيران تؤدي هذا الدور الآن بكفاءة أعلى من تركيا بسبب تأييد الأخيرة لسياسة الغرب، فإن تركيا تستطيع ان تكون حاجزاً منيعاً بوجه سيطرة الدول العظمى اذا سعت لذلك.

تستطيع دول الفئة المتوسطة الافلات من العزلة الدبلوماسية والتدخل العسكري على يد الدول العظمى وذلك لأنها قد تحتاج الى دعم هذه الدول ضد غريماتها[٩]. فاذا انتقلنا الى طموحات دول الفئة المتوسطة نجد تركيا وإيران تسعيان الى تعزيز إستقلالهما الذاتي بتحقيق توازن مع التأثير الإقليمي للدول العظمى، فكلما زاد تغلغل الدول الكبرى ازدادت جهود الدول الإقليمية مثل تركيا وإيران للحد من هذا التغلغل. وكانت هذه الجهود قوية للغاية من قبل تركيا وإيران خلال السنوات العشرين الماضية.

وبالسير على منوال احتشامي وهيبنوش أرى بالنسبة لـ(إيران وسورية)، بأن تركيا تتحرك في منطقة اختراق- تغلغل- تاريخية في الماضي والحاضر. فقد

(٧) احتشامي وهيبنوش، سورية وإيران: دولتان كبيرتان من فئة متوسطة في نظام إقليمي مخترق، (لندن: دار روتلج، ١٩٩٧).
(٨) المصدر السابق، ص ٦-٧.
(٩) المصدر نفسه.

اخترقت المنطقة من قبل الدول الكبرى تاريخياً بسبب جملة من الأهداف بدءً من السيطرة الإقتصادية الشاملة، بما في ذلك احتكار الموارد النفطية وإنتهاءً بحماية إسرائيل بعد ١٩٤٨. ويمكن للمرء ان يذهب الى القول ان إنتهاء مرحلة القطبية الثنائية بعد سقوط المعسكر الاشتراكي وانهيار الإتحاد السوفيتي السابق شهد ازدياد التغلغل في دول الشرق الأوسط والبلقان ومناطق القفقاس وآسيا الوسطى حيث ترى تركيا وإيران أنهما صاحبتا دور كبير.

لكن كليهما يتبع سياسة بيروقراطية تنبع من التنافس بين مصالح النخبة والمصالح المختلفة. فالدولة تحتاج الى تأييد الطبقات الداخلية وللرأي العام دوره وفي مثل هذا النموذج تصبح السياسة الخارجية سلاحاً في الصراع السياسي الداخلي. ويعرض دور المسألة الكُردية والمشكلة الكُردية في السياسة التركية منذ إنتهاء حرب الخليج مثالاً جيداً لهذا النموذج. كما يشدد النموذج البيروقراطي على أن قمة الهرم التنفيذي تملك القدرة على التحكيم بين الفصائل، الأمر الذي يسمح (للإستقلال الذاتي بالتحول الى توازن جمعي في السعي لوضع سياسة خارجية عقلانية)[١٠]. ويمكن تعريف السياسة الإيرانية الخارجية، قبل الثورة الإسلامية، بأنها تنطلق من نظرية النخبة الواحدة المستقلة ذاتياً.

ان أطروحة هذه الدراسة هي ان التوازن الجمعي هو النموذج الذي ينطبق بأحسن صورة على سياسات تركيا وإيران الخارجية والداخلية وان المسألة الكُردية و(المشكلة الكُردية) هي النموذج الصارخ لهذه النظرية. وأنا أذهب الى القول بأنها لعبت دوراً طاغياً في سياسة تركيا الخارجية والداخلية منذ ١٩٩١. وانها لعبت ادواراً كبيرة، ولكن ليست الأهم، في سياسة إيران الخارجية منذ حرب الخليج[١١].

(١٠) المصدر السالف، ص٢١.
(١١) من المهم ملاحظة الأدبيات الأكاديمية التي تتناول الشرق الاوسط تشير الى ان هناك حربين خليجيتين: الاولى بين إيران والعراق (١٩٨٠- ١٩٨٨) والثانية التي قامت بها قوات التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق بعد غزوه لدولة الكويت عام ١٩٩١. (المترجم)

الفصل الثاني

المسألة الكُردية في تركيا

كان للكُرد دوماً دور بارز وحاسم في تاريخ الشرق الأوسط والتاريخ الإسلامي[١٢]. وهذا يصح بوجه خاص في كل من تركيا وإيران. ان منشأ العثمانيين والصفويين في الأصل وأخذهم الشكل التاريخي الذي كانوا عليه متأثر الى حد كبير بوجود الكُرد في المناطق الحدودية لكلتا الإمبراطوريتين. فقد كان الكُرد والأراضي التي سكنوها من بين أسباب الخلاف الرئيسية بين الإمبراطوريتين حتى سقوط الإمبراطورية العثمانية في الربع الأول من القرن العشرين، ان أحد العوامل الفاعلة في التاريخ الكُردي، في هذا الصراع المهم، ان جل الكُرد اختار الانحياز الى الإمبراطورية العثمانية[١٣].

الدراسات الحديثة، بشكل خاص، تؤكد الدور المؤثر الذي لعبه الكُرد في التاريخ العثماني وبصورة خاصة في العلاقات مع الصفويين وتنافس الدولتين لكسب السيطرة على الساحة الخطابية والدعائية في جدليات المنافسة بين أهل

(١٢) انظر محمد زكي حسين أحمد، إسهام علماء كُردستان العراق في الثقافة الإسلامية (كُردستان، دار اراس، ١٩٩٩). (المترجم).

(١٣) مهراد ازادي، موجز: الكُرد (واشنطن: دار كرين رسل، ١٩٩٢) وتضم الصفحة ٧٢ منه فهرسا لتلك الفترة. كذلك راجع اشاراته ومصادره في (موسوعة الإسلام) خاصة. محمد إحسان، كُردستان وداومة الحرب (لندن: دار الحكمة، ٢٠٠٠) ص ١٠-٢٥.

السنة والشيعة[١٤].

وانتهت المنافسة بين العثمانيين والصفويين على كسب الأراضي بإبرام (معاهدة قصر شيرين)، التي يشار اليها أحيانا بأسم (معاهدة زهاب- ZU-HAB) ويطلق عليها (معاهدة السلام والحدود) دليلاً على أهميتها. وقد وقعت في ١٧ أيار (مايو) من عام ١٦٣٩. ويرى (روح الله رمضاني) أن معاهدة ١٦٣٩ تعكس تغيراً مهما في سياسة إيران ويقول ان: "الدولتين المسلمتين أحيتا المبدأ الإسلامي - مخافة الله واصلاح ذات البين، وأقامتا فعلياً لأول مرة علاقات تقوم على الاعتبارات الجغرافية ورسمتا حدوداً بينهما"[١٥].

هناك نقطة أخرى جديرة بالتنويه وهي ان الحدود التي رسمتها معاهدة ١٦٣٩ بين الإمبراطوريتين العثمانية والقاجارية بقيت كما هي عليه الآن ماعدا بعض التعديلات الطفيفة التي اجرتها معاهدة ١٩٣٢ بين الجمهورية

(١٤) لمعرفة المزيد من اسباب التنافس الاجتماعي والإقتصادي وراء الصراع الإعلامي الديني راجع كتاب (روبرت أولسن، حصار الموصل والعلاقات العثمانية-الفارسية ١٧١٨ -١٧٤٧ (مطابع جامعة انديانا، ١٩٧٥). وكتاب روبرت دانكوف بعنوان (الحياة الخاصة لرجل دولة عثماني: ملك أحمد باشا كما يصورها كتاب (أوليا جلبي) عن الرحلات (الباني- جامعة نيويورك، ١٩٩١) وكتاب (مارتن فان برينيسن وهيندريك بوشاتن) بعنوان (أوليا جلبي في ديار بكر) صادر عن دار بريل في لايدن عام ١٩٨٨. ومن رأي آزادي ان تطورات القرنين السادس عشر والسابع عشر كان لها دور حاسم في التاريخ الكُردي من حيث أنها أثرت في أساسيات الانحياز الثقافي ليخرج من سيطرة الكُرد الرحل الذين يتكلمون اللغة البهلوية الى سيطرة الكُرد البدو الذين يتكلمون الكرمانجية في شمالي وغربي كُردستان (كراس،ص ١٠٣). هذه العملية بدأت في وقت أسبق نتيجة لتغير طرق التجارة الدولية بسبب الالتفاف حول رأس الرجاء الصالح.

(١٥) نص المعاهدة موجود في كتاب (الدبلوماسية في الشرقين الأدنى والأوسط) لـ(جي. سي. هورفتز) الصادر عن دار برستن، ١٩٥٦، ص ٢١-٢٣. وكذلك كتاب (سياسة إيران الخارجية: تطور أمة في الشؤون العالمية ١٥٠٠- ١٩٤١) لروح الله رمضاني، عن دار جامعة فرجينيا، جالر تسفيل، ١٩٦٦.

التركية وإيران. وقد جاءت هذه التعديلات نتيجة للخلافات الحدودية بين البلدين في منطقة القفقاس. أما الأراضي التي يشغلها الكُرد فجرى تحديدها في معاهدتي ١٦٣٩ و١٩٣٢. وحصلت التغييرات الرئيسة في خارطة الحدود بين تركيا وإيران التي رسمتها معاهدة ١٦٣٩، في منطقة القفقاس نتيجة ضم الروس المنطقة. وهذه التغييرات تضمنتها (معاهدة كولستان) للعام ١٨١٣ و(معاهدة تركمانچاي) للعام ١٨٢٨. وتتسم السياسة الخارجية للإمبراطوريات العثمانية والصفوية والقاجارية الى حد كبير بصيغة انحياز التوازن الجمعي الذي مر ذكره.

لقد كتب الكثير في الآونة الأخيرة عن الحركات القومية الكُردية في تركيا وإيران والعراق. ولسنا بحاجة الى استعراض الأدبيات الأكاديمية حول أصل القومية الكُردية والتركية والإيرانية. فثمة إجماع بين الباحثين على ان القومية التركية حركة آيديولوجية بدأت في العقد الأول من القرن العشرين خلال فترة (تركيا الفتاة)[١٦]. والقومية الفارسية، التي تختلف عن القومية الإيرانية تطورت قبل القرن العشرين وان أصبحت أوضح صورة بقيام الحكم البهلوي عام ١٩٢٥. أما تحديد زمن نشوء القومية الكُردية فأشد إشكالاً من تاريخ قيام الفكر القومي التركي أو الإيراني. والجدل الحالي حول ظهور الحركة القومية الكُردية يتمحور حول مسألة كون ثورة الشيخ سعيد عام ١٩٢٥ حركة قومية أو دينية[١٧]. ان محاولة التأريخ لتبديد الغموض عن زمن نشوء الحركة القومية الكُردية لاتسهم فقط في الوصول الى فهم أوسع للتاريخ الكردي، بل الى فهم تاريخ تركيا وإيران في فترة الصراع وأبعاد تاريخ الشرق الأوسط لما بعد الحرب العالمية الأولى[١٨].

(١٦) يقول شكري هاني أوغلو في كتابه (شباب الأتراك في المعارضة) الصادر عن مطابع جامعة أوكسفورد، ١٩٩٥، ص ٢١٢. أن تحول (لجنة الإتحاد والترقي) الى القومية وتأمين مصادقة العسكريين تحقق في العام ١٩٠٥.

(١٧) رغم الاشكالية المحيطة بثورة شيخ سعيد بيران ١٩٢٥ فأنها تعتبر في نظر الأكاديميين الكُرد والاجانب ذات طابع قومي بمضامين دينية. (المترجم)

(١٨) للاطلاع على آراء مختلفة بشأن المحتوى القومي لثورة الشيخ سعيد راجع دراسة=

تكاد كل الأدبيات التي تتناول أصول القومية الكُردية تؤكد الدور المركزي الذي لعبته ثورة الشيخ سعيد في رفع الوعي السياسي لدى كُرد تركيا. ويبدو أيضا ان ثورة الشيخ سعيد كان لها الأثر الأكبر في جعل الحكومة التركية ترى في الحركة القومية الكُردية خطراً كبيراً على القومية التركية ذات الأصول العرقية التي أسسها الكماليون في عشرينات هذا القرن[١٩].

والحق ان الحكومة التركية شنت، منذ ١٩٢٥، حرباً مستمرة على الكُرد. فقامت حروب كبيرة مرة أخرى في الاعوام ١٩٣٠ و١٩٣٧ و١٩٣٨. وكان قمع المقاومة الكُردية في درسيم خلال حرب ١٩٣٧-١٩٣٨ من القسوة ما جعل الباحثين يعتبرونه إبادة جماعية أو إبادة عرقية[٢٠]. وأحد العوامل التي

=روبرت أولسن (ثورات الشيخ سعيد الكُردية (١٩٢٥)، جبل آرارات (١٩٣٠) ودرسيم (١٩٣٧-١٩٣٨): تأثيرها على تطور سلاح الجو التركي وعلى القوميتين الكُردية والتركية، المنشورة في مجلة عالم الإسلام Die Welt Des Islams.

(١٩) أحد آخر التقارير الرسمية المعتمدة (تقرير الجنوب الشرقي) الذي أعده فريق من الباحثين تحت إشراف (دوكو أيركل DOGU ERGIL أستاذ العلوم السياسية بجامعة أنقره، يحلل عدم الرضا الحالي (أي في التسعينات) بين كُرد جنوب شرقي تركيا ويعرض حلولا للمشكلة الكُردية في تركيا. ويؤكد التقرير على أهمية ثورة الشيخ سعيد ودورها في (إزدياد خوف القوميين الأتراك من الحركة القومية الكُردية). راجع صحيفة (الحرية Hurriyet) اليومية التركية في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٩٥.

(٢٠) للاطلاع على محاولات تركيا اذابة الكُرد راجع كتاب McDowell David، ص ١٨٤-٢١٣. وكتاب (قانون تونجلي ١٩٣٥) وحملة إبادة درسيم، الصادر عن دار Belge Yayinlar في اسطنبول، ١٩٩٠، ص ٩٥-٩٧، حيث يشخّص المؤلف (اسماعيل بيشكجي) الأعمال التركية في درسيم بأنها إبادة جماعية. كذلك راجع دراسة فان بريسن (إبادة في كردستان؟ قمع ثورة درسيم في تركيا (١٩٣٧-١٩٣٨) والحرب الكيمياوية ضد كُرد العراق (١٩٨٨). وكتاب (الإبادة: الأبعاد المفاهيمية والتاريخية) اعداد جورج اندريا بولص، الصادر عن جامعة بنسلفانيا، في ١٩٩٤، يقول ان أعمال الأتراك ضد الكُرد في درسيم ليست عملية إبادة ولكنها مؤهلة لأن تكون عملية إبادة. دراسة بعنوان (تدمير الهوية العرقية الكُردية) ص ١٤٨.

جعلت الحملة هذه تنجح في إبادة الثوار الكُرد منذ ١٩٣٠ حتى الآن هو تطور سلاح الجو التركي الذي كان منذ وقت مبكر (١٩٣٠) يملك ٣٠٠ طائرة[٢١].

أن أهمية الثورات الكُردية في الأعوام ١٩٢٥ و١٩٣٠ و١٩٣٧ و١٩٣٨ والدور الذي لعبته في تقوية النزعة القومية التركية وما صاحبها من ضعف في الحركة القومية الكُردية يتضح بأفضل صورة في بيانات كبار المسؤولين الأتراك بعد كل ثورة.

ففي نيسان (أبريل) ١٩٢٥، غداة سحق إنتفاضة الشيخ سعيد واعتقال الشيخ نفسه اصدر عصمت اينونو رئيس الوزراء التركي يومذاك البيان التالي[٢٢]:

نحن قوميون بصراحة... والقومية عنصر تماسكنا. والعناصر الأخرى لا تأثير لها امام الأغلبية التركية. يجب تتريك سكان هذا البلد بأي ثمن كان. وسوف نبيد كل من يعارض الأتراك و(التتريك). وما نطلبه من أولئك الذين يخدمون البلد هو أن يكونوا، قبل كل شيء، أتراكاً وأنصار (تتريك). يقولون عنا اننا لا نولي التيارات الدينية إهتماماً. سنسحق كل من يقف بوجهنا مستخدماً الدين كسلاح.

بعد أربعين سنة ظل اينونو على نفس تفكيره. ففي مقابلة مع الصحفي التركي المشهور عبدي ايبيكجي قال وزير الخارجية التركية المخضرم:

مصير النظام في السياسة الخارجية والساحة العسكرية كان مرهوناً بصورة

(٢١) أولسن، الثورات الكُردية، مجلة عالم الإسلام.

(٢٢) للال شمشير، الاسماء بالتركية، هذه المقولة وردت في بريد السفير البريطاني لدى تركيا، السير رونالد لندسي، الى وزير الخارجية، أوستن تشمبرلين بتاريخ ٢٨ نيسان (ابريل) ١٩٢٥، موجود في سلسلة المطبوعات السرية لوارزة الخارجية –البريد ذو الرقم ٣٣١– موجود بتسلسل ٤٢٤ تحت رقم ٢٦٢، ص ١٥٦–١٥٧. أدلى عصمت اينونو بهذا التصريح في (تورك أوجاكلان) بأنقره في ٢١ نيسان (ابريل) ١٩٢٥.

مطلقة بنتيجة قاطعة وايجابية بالنسبة للثورة في الشرق[٢٣].

وبعد تصريح اينونو في ١٩٢٥ بخمس سنوات وفي أثناء قمع الحكومة التركية ثورة الكُرد حول جبل آرارات، أطلق وزير الداخلية التركي (محمود أسد بوزكورت) تصريحه المشهور[٢٤]:

الأمة التركية وحدها تملك امتياز المطالبة بالحقوق القومية في هذا البلد. ولا سبيل لمطالبة الجماعات العرقية الأخرى بالاعتراف لها بمثل هذا الحق. لا حاجة الى اخفاء الحقيقة. الأتراك هم المالكون الوحيدون لهذا البلد وذوو المكانة الوحيدون فيه. والذين لا ينحدرون من أصل تركي يملكون حقاً واحداً: أن يخدموا ويكونوا عبيداً للأمة التركية النبيلة دون اعتراض.

بعد سحق إنتفاضة درسيم ١٩٣٨ ألقى أتاتورك خطاباً قبل وفاته ببضعة أسابيع قال فيه انه سعيد بأن يعلن "أننا لم ولن نسمح بأية فرصة لخلق عراقيل تحول دون مضيّ أمتنا في تحقيق أعلى مستوى من المدنية والسعادة الذي تستحقه"[٢٥].

ان التصريحات السالفة التي صدرت بعد قيام الحكومة التركية بسحق الثورات الكُردية الثلاث الكبيرة قبيل الحرب العالمية الثانية تمثل أكبر دلالة على ان كبار الزعماء الأتراك إرتبطوا بقمع الثورات الكُردية لتوكيد الأساس العرقي للقومية التركية والحركة الكمالية. لقد أسهم قمع الثورات الثلاث قبيل الحرب بقوة في ازدياد الاتجاه نحو الإعلام القومي التركي مع التوكيد

(٢٣) عبدي ايبيكجي، الاسماء بالتركية (اسطنبول: دار تركية، ١٩٨١)، ص٢٧.

(٢٤) هذا التصريح مقتبس من كتاب: إحسان نوري باشا، عصيان أكري داغ، ص ١٠٣. ظهر تصريح الوزير بوزكورت–في الاصل–بصحيفة (الأمة Milliyet) في ١٩ أيلول (سيبتمبر) ١٩٣٠.

(٢٥) بحث (الكمالية والمشكلة الكُردية) للباحث حامد بوز أرسلان، ظهر في كتاب (كُرد الشتات) اعداد (H. HAKIM) الصادر عن دار منشورات لارماتان الباريسية عام ١٩٩٢، ص ٧٦، نقلاً عن كتاب (جلال بايار) للكاتب جلال قوطاي– الجزء الثالث، اسطنبول، ١٩٣٨، ص١٣٥٤.

الشديد على العرقية التركية. وأدى قمع الحركات الكُردية وتهجير الكُرد بالقوة والتطهير العرقي الى استحالة قيام حركة تحدي قوية بوجه القومية التركية ذات البعد الواحد المتزايد.

الإطار النظري والمنشأ التاريخي للمسألة الكُردية في تركيا

الموضوع الرئيس في هذا الكتاب هو المسألة الكُردية والعلاقات التركية- الإيرانية منذ الحرب العالمية الأولى حتى عام ١٩٩٨. ويضم تعليقاً موجزاً على دور المسألة الكُردية ابان المرحلة الإمبراطورية في علاقات الدولتين.

ويشير مصطلح "المسألة الكُردية" في هذه الدراسة الى أوجه تأثر العلاقات بين الدولتين و"المشكلة الكُردية" تشير الى التحديات الداخلية التي تحملها الحركة القومية الكُردية لتركيا وإيران.

ليس ثمة نظرية علاقات دولية تتناول بصورة وافية دور تركيا أو إيران في النظام السياسي العالمي أو حتى ضمن النظام السياسي الشرق أوسطي. ان احدى أنسب النظريات في هذا الصدد نظرية (توازن الجميع)[٢٦] التي تستعين بكل العناصر الجوهرية لنظريات توازن القوى لمدرسة الواقعية الجديدة، لكنها تختلف بتوكيدها على أن دول العالم الثالث، وخاصة زعماء هذه الدول، يميلون الى التعامل من منطق مع الغرباء الثانويين ليتمكنوا من توجيه كل طاقاتهم ضد الغرباء الذين يعتقدون بأنهم أشد خطراً وتهديداً.

ولتحقيق ذلك يسعون الى شق الانحياز ضدهم وترضية الحلفاء الدوليين معارضيهم المحليين[٢٧]. ان الوجه الجوهري لـ(توازن الجميع) هو ان قرارات

(٢٦) بحث (توضيح – أو تفسير- انحياز العالم الثالث) لـ(ستيفن ديفيد) في مجلة (السياسة الدولية)، المجلد ٤٣، العدد ٢، ١٩٩١، ص ٢٣٣-٢٥٦.

(٢٧) الأمثلة الجيدة على هذا محاولات تركيا وإيران اقناع منظمات حقوق الإنسان =

الانحياز التي يتخذها زعماء العالم الثالث لايمكن ان تفهم بعيداً عن دور التهديدات الداخلية لأولئك الزعماء. وفي التحليل التالي سأستخدم نموذج (توازن الجميع) بإستثناء ان الدولة لا الزعماء، في حالة تركيا وإيران، هي بؤرة البنى الانحيازية. ان أبرز وجوه توازن الجميع كونه يركز على التهديد الداخلي للنظام بعكس النموذجين الواقعي والواقعي الجديد[٢٨].

تنص نظرية "توازن الجميع" على ان بلدان العالم الثالث لاتوفر المناخ للفوضى في السياسة الدولية فحسب بل هي مصدرها. فالتوافق حيوي بالنسبة للجماعات داخل الدولة الواحدة مثلما هو للدول في ما بينها.

ان توازن الجميع يوحي، بعكس نظريات توازن القوى، بأن دول العالم الثالث تبني انحيازاتها وفقاً لتصورها للكيفية الأفضل لحماية نفسها من التهديدات التي تواجهها، سواء كانت التهديدات داخلية أو دولية. وما "الملاذ الآمن" الذي انشأته قوات التحالف الدولي للكُرد بعد حرب الخليج عام ١٩٩١، إلاّ مثال جيد على توليد التخلخل واللاإستقرار في السياسة الدولية[٢٩].

ويختلف "توازن الجميع" أيضاً عن نظرية "توازن القوى" القائلة بأن "الدول التي تسيّرها التهديدات الداخلية هي أدنى الى حالة الضعف وبالتالي لاتؤثر بأي شكل في توازن القوى الدولي"[٣٠]. انا أحاجج هنا بأن تركيا وإيران ليستا دولتين ضعيفتين وأن عدم قدرتهما على احتواء الحركة القومية الكُردية، وخاصة إنشاء دولة كُردية مستقلة يؤثر في توازن القوى الدولي.

= الدولية بأنهما تحترمان معايير حقوق الإنسان في تعاملهما مع الكُرد.

(٢٨) للمزيد من التفصيل لهذه النماذج راجع كتاب (الواقعية الجديدة ونقادها) لـ(روبرت كيوهين) عن مطبعة جامعة كولوبيا، نيويورك، ١٩٨٦. أطروحة الكتاب ان الحركات القومية الكُردية شكلت تهديدا كبيرا لإيران وتركيا وأشد تهديد للدولة التركية منذ تأسيسها في عام ١٩٢٣.

(٢٩) الملاذ الآمن: نموذج تطبيقي لمبدأ التدخل الإنساني والأمن الجماعي الذي بات واضح التطبيق في الحالة الكُردية كآلية لترجمة حقوق الإنسان الى واقع حي.(المترجم).

(٣٠) ستيفن ديفيد، المصدر السالف، ص ٢٥٣.

وفي دراسة صدرت حديثاً يرى (أنوشيروان احتشامي) و(ريموند هيبنوش) أن سورية وإيران قوتان كبيرتان من فئة متوسطة في نظام إقليمي مخترق[٣١].

(٣١) احتشامي وهيبنوش، سورية وإيران: دولتان كبريان من فئة متوسطة في نظام إقليمي مخترق، لندن، دار روتلدج، ١٩٩٧.

الفصل الثالث

الجذور التاريخية للمسألة الكُردية في إيران

تختلف تجارب الكُرد والقبائل الكُردية في إيران عنها في الإمبراطورية العثمانية. فالتحالف السياسي-العسكري الذي عقده العثمانيون مع الكُرد بعد عام ١٥١٤[٣٢] كان مبعثه ردع الإمبراطورية الصفوية. ولم يشأ الصفويون (١٤٠١-١٧٢٤) ولا القاجار من بعدهم (١٧٩٥-١٩٢٤) تكرار مثل هذه التجربة. لذا قامت على تدمير الامارات الكُردية الصغيرة وإضعافها وترتب على هذا أن أخضعت القبائل الكُردية لسيطرة سياسية صارمة. ويقول عباس ولي "ان الغرض الرئيس من هذه السياسة ضمان ولاء القبائل الكُردية في المناطق المتاخمة للحدود مع الدولة العثمانية سياسياً وعسكرياً والحيلولة دون قيام إئتلافات قبلية قوية في كُردستان الإيرانية"[٣٣]. ويرى عباس ولي

(٣٢) على أثر معركة جالديران في العام ١٥١٤ اتبع السلطان المنتصر (سليم ياووز) ازاء الكُرد سياسة تسامح اختلفت تماما عن النهج الذي سلكه الشاه الفارسي (اسماعيل الصفوي) فيذكر مثلا ان الاخير زج في السجن زعماء الكُرد الذين جاؤوه مؤكدين له ولاءهم فقام بسجنهم ولم يكتف بذلك بل فرض عليهم حكاما آذريين (راجع مينورسكي، مادة الكُرد، دائرة المعارف الإسلامية، ١٩٨٣) في حين ابدى السلطان العثماني قسطا وافرا من التسامح وبعد النظر في تعامله مع الكُرد واناط برجل الدولة القدير (ادريس البدليسي) مسألة تنظيم أمور كُردستان وقضية تمثيلها في النظام العثماني. انظر: أمين زكي، تاريخ الكُرد وكُردستان (القاهرة، ١٩٣٩).

(٣٣) عباس ولي "انشاء الهوية الكُردية في إيران" دراسة نقدية، ١٩٩٥. وقد ظهرت =

ان تحطيم الامارات الكُردية الصغيرة أدى الى سيادة العلاقات العشائرية في الحواضر الكُردية. واستمر هذا النهج حتى القرن التاسع عشر حين حل أفراد العائلة المالكة القاجارية محل شيوخ القبائل. وهذا تطور مهم بقدر ما يتعلق الأمر بالموضوع الرئيسي لهذا البحث، بمعنى ان هذا التغيير السياسي قد يكون عائداً الى نتائج حركة الشيخ عبيدالله النهري في (١٨٨٠-١٨٨١). ومع ان حركة الشيخ لاتعتبر حركة قومية، الا انها مثال لحركة كُردية قوية تهدف الى تحقيق قدر أكبر من الإستقلال الذاتي[٣٤]. ولكنني اعتبرها ثورة مهمة في التاريخ الكُردي من حيث انها قامت في الأراضي الكُردية من تركيا وإيران. وقد استخدمت إيران ١٢ ألف جندي لإخمادها وسببت أزمة دبلوماسية شديدة بين الحكومتين العثمانية والقاجارية. فقد ظن الإيرانيون ان العثمانيين حرضوا الشيخ عبيدالله على الثورة بغية إستغلال "عصبة كُردية" ضد الحركة القومية الأرمنية في الأقاليم العثمانية الشرقية. أما أهمية ثورة الشيخ عبيدالله وحركته الكُردية فتتأتى من إظهارها حقيقة أن مطالب الكُرد، سواء كانت قومية أو غير ذلك، تمثل تحدياً للدولتين الكبيرتين اللتين تحتويانهم.

ثورة سمكو آغا الشكاك تعبير مهم آخر عن المسألة الكُردية في إيران. ومرة أخرى تختلف الآراء حول اتجاه الثورة: ان كانت قومية أم لا. ويعتقد (نادر انتصار) بأن ثورة سمكو آغا "أول محاولة كبيرة من جانب الكُرد لإقامة كُردستان مستقلة". فيما ينظر اليها (مارتن فان برينسن) على انها إنتفاضة

= هذه المقالة بالبداية تحت عنوان "أصل وبنية القومية الكُردية في إيران"، مجلة شعوب البحر المتوسط الفرنسية، الاعداد ٦٨-٦٩ في عام ١٩٩٤، ص ١٤٣-١٦٤.

(٣٤) مرة أخرى كما هو الحال مع ثورة الشيخ سعيد في تركيا، الباحثون والدارسون يناقشون إن كانت ثورة الشيخ عبيدالله ثورة قومية أم لا، وفي الحقيقة ينقسم الباحثون حول هذه الصفة، راجع بحوث (عباس ولي) و(ديفيد ماكداول) و(روبرت أولسن). ولكنني أعتقد أنها ثورة قومية لأنه في أكثر مخاطباته إبان الثورة طالب بدولة كردية مستقلة، وقد تعاملت إيران مع الثورة على أنها قومية أكثر من أي شيء آخر. أنظر رسائل الشيخ عبيدالله النهري الى القنصل البريطاني في أورميه إبان الثورة في نهاية الكتاب. (المترجم).

قومية وان لم تختلف إختلافاً حاداً عن (الإنتفاضة القبلية التقليدية). ويرى ديفيد مكداول ان قومية سمكو يطغى عليها الاعتبار الإجتماعي-الإقتصادي اكثر من الإنتماء العرقي. ويؤكد (عباس ولي) من ناحية أخرى، على ان ثورة سمكو آغا كانت "في جوهرها قبلية وساعية للإستقلال الذاتي". ان أهمية ثورة سمكو آغا بالنسبة لموضوع بحثنا تنبع من حقيقة ان حكومة رضا شاه عاملتها على انها ثورة (قومية) لأنها هددت الدولة.

كانت عمليات القمع التي مارسها (رضا شاه) ضد القبائل والزعامات القبلية الكُردية غداة ثورة سمكو آغا من العنف والقسوة ما جعل ثورة الكُرد التالية في ١٩٤٤-١٩٤٦ ثورة قومية كُردية تنطلق من المدن لا من القبائل مما جعلها صاحبة الدور الكبير في قيام جمهورية مهاباد الكُردية، الدولة الكُردية الأولى والوحيدة التي شكلت يومئذ. ويذهب (عباس ولي) الى القول بأن قمع الهوية الكُردية أثناء حكم رضا شاه (كان أمراً حيوياً لاثبات هوية الدولة القومية الجديدة الناشئة في إيران).

كان الاصرار على إستبدال الهوية الكُردية بهوية أخرى وإصرار الكُرد على التمسك بقوميتهم هو العامل المستمر لإرساء قاعدة بروز القومية الكُردية في كُردستان إيران. ويعزو عباس ولي تشكيل (جمعية إحياء كُردستان) في عام ١٩٤٢ كمؤشر لولادة "التفكير والممارسة القوميَيْن الجديدَيْن في كُردستان الإيرانية"[٣٥]. وقد اتخذت الجمعية في ١٩٤٤ اسم (الحزب الديمقراطي الكُردستاني) وقامت بدور قيادي في إنشاء جمهورية مهاباد الكُردية[٣٦]

(٣٥) للمزيد حول هذه المسألة راجع دراسة، ديفيد ماكداول، مصدر سابق، ص٢١٤-٢٢٣. كذلك: نادر انتصار، القومية-العرقية Ethnonationalism الكُردية، دار لين راينز، ١٩٩٢، ص١٢-١٣. كذلك دراسة فان برينيس، القبائل الكُردية وحكومة إيران: قضية ثورة سمكو آغا الشكاك في كتاب (الصراع بين القبلية والدولة في إيران وافغانستان)، الصادر عن دار كروم هيلم، لندن، ١٩٨٣، ص ٣٦٤-٣٩٩.

(٣٦) يذكر استنادا الى المراجع كافة التي كتبت عن جمهورية مهاباد لاسيما كتاب وليم آيكلتن الابن انها تشير الى الدور الفاعل الذي لعبه البارزاني الخالد في الدفاع عن هذه الجمهورية الكُردية وهذا مثال عملي على مدى قومية الجمهورية والطابع =

التي امتدت بين كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ وكانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٦.

ان قمع الإنتفاضات الكُردية في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى في تركيا وإيران يبين مسار التطورات لنمو الروح القومية الكُردية في كلتا الدولتين: كبت الهوية الكُردية كان لازماً لنمو الوعي بالذات لكلتا الحركتين القوميتين التركية والإيرانية. ان الروح القومية التي لما تزل في مرحلة الطفولة في تركيا وإيران جعلت المسؤولين يتجهون الى فرض السيطرة على كل وسائل الإعلام والثقافة وتوجيهها نحو خدمة الهوية العرقية التركية والإيرانية[٣٧].

التعاون التركي- الإيراني ضد الكُرد

غداة الحرب العالمية الأولى

ان تشابه مخاوف الدولتين زاد من جهودهما وأدى بالتالي الى إبرامهما معاهدات للسيطرة على أراضيهما الحدودية الكُردية فقد أقلق إيران عام ١٩٢٠ ما يجري من تطورات في المناطق الكُردية من أراضي الدولة العثمانية المجاورة وكانت تراقب تحركات الكُرد بصفة خاصة[٣٨].

وقد نصح ممثلو إيران لدى عصبة الامم الحكومة الإيرانية بانتهاج سياسة الاحتواء والاذابة الثقافية لا الاكراه السياسي وكبت الهوية العرقية الكُردية. وفي ١٩٢٧ بلغ ارتعاب الحكومة الإيرانية من حجم ثورة الشيخ سعيد بيران ١٩٢٥ وقوتها، ومن نشاطات سمكو آغا التي زعزعت أركانها بما جعلها

= الكُردستاني في نضال ملا مصطفى البارزاني والذي يعتبر رمز ورائد الحركة القومية الكُردية. (المترجم).

(٣٧) تنامي القومية التركية كان عموديا لأنها بدأت من قمة الهرم الى القاعدة في المجتمع التركي بعد تشكيل الجمهورية التركية من قبل كمال أتاتورك وسقوط الإمبراطورية العثمانية. (المترجم).

(٣٨) عباس ولي، مصدر سابق، ص١٥.

تقترح قيام تعاون تركي-إيراني ضد الحركات الكُردية. وخلال العام نفسه قامت قوات تركية بمطاردة الثوار الكُرد من مقاتلي الشيخ سعيد الى داخل الأراضي الإيرانية.

ولكن بدلاً من الإمساك بالثوار وقع الجنود الأتراك أسرى بأيدي الثوار الكُرد. وظنت أنقره ان الجنود الأسرى نُقلوا الى طهران بأمر من الحكومة الإيرانية فاحتجت بسحب سفيرها وهي المرة الأولى التي يجري فيها سحب سفير نتيجة لتطورات المسألة الكُردية[٣٩].

طوال فترة العشرينات ظل الكُرد يتنقلون بين الدولتين بحرية طلباً للملاذ أو لإثارة دولة ضد الأخرى. وقد فرّت اعداد كثيرة من الكُرد من بطش الأتراك بعد ثورتي ١٩٢٥-١٩٣٠ الى إيران والعراق. ووجد سمكو آغا الملاذ في تركيا والعراق قبل ان يغتاله الجيش الإيراني في ٢١ حزيران (مايو) ١٩٣٠. وقد ظلت الحكومات الإيرانية المتعاقبة تطبق سياسة اغتيال الزعماء الكُرد الى عام ١٩٩٢[٤٠]. ففي عام ١٩٢٨ غادر سمكو الى تركيا (بناءً على وعد بقيادة فوج خيالة من أبناء العشائر ومكافأة بصورة رسمية)[٤١]. فإغتالته السلطات الإيرانية لأن طهران ربما وجدت فيه سلاحاً بيد تركيا وتهديداً حدودياً لها فقررت قتله والخلاص من نشاطه المعادي لإيران وتهديده لأمنها القومي.

وخلال الثورة الكُردية حول جبل آرارات في صيف عام ١٩٣٠ هدد الأتراك بقصف الأراضي الإيرانية ان لم تتوقف إيران عن دعم الثوار الكُرد كما زعمت أنقره. بل ان الأتراك بنوا قاعدة جوية تتسع لمائة طائرة على بعد بضعة

(٣٩) بحث (جنكيز بهلوان) بعنوان (العلاقات التركية – الإيرانية).

(٤٠) من أبرز تلك العمليات دبرت في يوم ١٣ تموز (يوليو) ١٩٨٩ في فيينا العاصمة النمساوية مؤامرة استهدفت حياة القيادة السياسية الكُردية في إيران، فاغتالت عبدالله كردي (ممثل الحزب الديمقراطي الكُردستاني– إيران) في أوروبا والدكتور فاضل رسول (سياسي ومثقف كُردي) والأمين العام للحزب الدكتور عبدالرحمن قاسملو في أثناء محادثات السلام بينهم وبين ممثلي الحكومة الإيرانية.

(٤١) ديفيد ماكداول، مصدر سابق، ص ٢٢١.

كيلومترات من الحدود الإيرانية[٤٢]. لقد تلقى الثوار تأييداً ضمنياً، على الاقل، وربما بعض الدعم الفعلي من إيران. وسمحت إيران للقوات الكُردية بدخول أراضيها بعد هزيمتها اثر قصف مدفعي كثيف في خريف العام ١٩٣٠. ويرى (نادر انتصار) أن رضا شاه كان "يبيت استعمال – الورقة الكُردية – على ما يبدو لإجبار تركيا على تسوية بعض الخلافات الحدودية مع إيران"[٤٣]. فقد تلقى الثوار الكُرد، الذين قاموا بدور كبير في ثورة الشيخ سعيد، بقيادة إحسان نوري باشا، معدات وتجهيزات من كُردستان الإيرانية وأذربيجان.

ان ثورة جبل آرارات حدث مهم في تاريخ العلاقات التركية-الإيرانية والمسألة الكُردية. فقد أدت الى إبرام معاهدة الحدود التركية-الإيرانية في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢، التي مازالت نافذة المفعول لحد اليوم، ما عدا بعض التعديلات الطفيفة التي اجريت عليها في عام ١٩٣٧. وقد صيغت المعاهدة بما يرضي حاجة تركيا للسيطرة على السفوح الشرقية لجبل آرارات حيث اتخذ الكُرد مواقع حصينة خلال الثورة. وحصلت إيران مقابل السفوح الشرقية على مساحات طولية من الأراضي قرب فتور وبازركان. وفي عام ١٩٣٧ أعطيت ملحقات مستحبة صغيرة من الأراضي قرب ماربيشو وأورمية[٤٤].

كذلك وقّع البلدان معاهدة مصالحة وتسوية قضائية وتحكيم في ٢٣ كانون الثاني (يناير) ١٩٣٢. واعقبت هاتين المعاهدتين معاهدة صداقة وقعت في ٥ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٢. وشكلت المعاهدات الثلاث أسساً للعلاقات الإيرانية والتركية فيما بعد[٤٥].

(٤٢) المصدر السابق، ص ٢٢١.

(٤٣) نادر إنتصار، مصدر سابق.

(٤٤) ديفيد ماكداول، ص٢٠٦. كذلك: انتصار، ص٨٥. ومقالة، ماريا أوشيا، المسألة الكُردية وحدود إيران الدولية، ضمن كتاب (حدود إيران) اعداد (كيث ماكلاهان) الصادر عن دار سانمارتن، نيويورك، ١٩٩٤، ص٥٤.

(٤٥) رمضاني، مصدر سابق، ص٢٧٢.

إذن كانت المسألة الكُردية العامل المؤثر الأول في تخطيط الحدود النهائي بين البلدين. وقد فرضت العلاقة، التي قامت بين أنقره وطهران بفضل معاهدات عام ١٩٣٢ للسيطرة على الكُرد، نفسها في الحرب العراقية الإيرانية (١٩٨٠-١٩٨٨) وصولاً للتسعينات. ولكن بعد حرب الخليج عام ١٩٩١ حصلت مفاوضات جديدة للسيطرة على انشطة حزب العمال الكُردستاني PKK في تركيا التي أوجدت لنفسها موضع قدم قوي في كُردستان العراق وشمال إيران. وسنناقش هذه التطورات في ما بعد.

جرى تثبيت وتعزيز معاهدة ١٩٣٢ بإتفاقية عدم الاعتداء المعروفة باسم (ميثاق سعد آباد) في قصر الشاه الصيفي في شمالي طهران حيث وقع الميثاق في ٨ تموز (يوليو) ١٩٣٧. ووقع الميثاق ايضاً العراق وافغانستان. وكان إهتمام الموقعين، بإستثناء أفغانستان، منصباً على التحدي الكُردي. ومن بين مواد المعاهدة العشر الجوهرية أربع تخص الحاجة للسيطرة على الكُرد. وانها لحقيقة ساطعة ان يكون الاعلان عن المعاهدة وسيلة لحماية الموقعين من هجوم "خارجي"[٤٦].

وقد جاء حدث "سعد آباد" وتركيا منغمسة في سحق ثورة درسيم، ثالث إنتفاضة كُردية كبيرة في تركيا في فترة ما بعد الحرب العالمية الاولى. ان إنتفاضة درسيم لم تقع قرب الحدود الإيرانية كما هي الحال مع ثورة الشيخ سعيد وثورة جبل آرارات. ويعتقد (عباس ولي) بأن أحد أهداف ميثاق سعد آباد هو "إعادة تنظيم المسألة الكُردية في سياق حلف معادٍ للشيوعية" يؤشر الى وجود قلق دائم من إمكانية قيام تهديد قومي كُردي في تركيا أو إيران أو العراق اذا ما بدت الظروف الإقليمية ملائمة[٤٧].

(٤٦) للاطلاع على نص مختصر من المعاهدة راجع (هوروفيتش) الجزء الثاني، ص ٢١٤-٢١٧. كذلك انظر: النص الكامل في عبدالرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج٥. (المترجم)

(٤٧) عباس ولي، المصدر السابق.

قيام جمهورية مهاباد الكُردية وتأثيرها

لم تتأثر معاهدات ١٩٣٢و ١٩٣٧ بقيام جمهورية مهاباد التي استمرت سنة واحدة من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٥ الى كانون الأول (ديسمبر)١٩٤٦. وتؤكد الدراسات الحديثة على أن النزعة القومية الكُردية كانت بالدرجة الأولى وراء قيام جمهورية مهاباد[٤٨]. كان قيام الجمهورية وتدميرها ذا طبيعة قومية كُردية الى حدٍّ كبير تاركاً آثاره في كُرد إيران والعراق. على انه لم يؤثر بصورة مباشرة على العلاقات الإيرانية-التركية وإن استبشرت أنقره بتدمير الجمهورية على يد محمد رضا بهلوي شاه إيران الجديد. فقد أمل الأتراك بأن يبدي الشاه الجديد من التعاون ضد الكُرد ما كان الشاه السابق يبديه. يقول (نادر انتصار) "ظلت جمهورية مهاباد شهادة ومرجعاً للحركات الكُردية في الشرق الأوسط"[٤٩]. فكانت مصدر إلهام للحركات القومية الكُردية الناشئة في تركيا وإيران والعراق. والجانب الآخر لقيام جمهورية مهاباد أنها استطاعت لأول مرة منذ (معاهدة سيفر Sevre) لعام ١٩٢٠ ان تدفع المسألة الكُردية الى الساحة الدولية، الأمر الذي لم يتحقق مرة أخرى الا في عام ١٩٩١[٥٠].

والحق أن جمهورية مهاباد وجمهورية أذربيجان الديمقراطية لعبتا معاً دوراً مهماً في ولادة الحرب الباردة. وهذا دليل آخر على أهميتها دولياً لا بالنسبة لتاريخ تركيا أو إيران أو العراق فحسب بل بالنسبة لتاريخ الحرب الباردة بين المعسكرين الإشتراكي والليبرالي. ولم تكن بريطانيا العظمى، بصورة خاصة،

(٤٨) ديفيد ماكداول، مصدر سابق، ص٢٤٦. عباس ولي، مصدر سابق، ص١٨-٢٢. انتصار، مصدر سابق، ص١٤-٢٣.

(٤٩) نادر انتصار، مصدر سابق، ص٢٢.

(٥٠) بعد الهجرة المرعبة لكُرد العراق بعد انتفاضة آذار (مارس) ١٩٩١ في اعقاب حرب الخليج الثانية أصدر مجلس الأمن القرار المرقم ٦٨٨ حول اضطهاد الكُرد من قبل النظام العراقي وهذه المرة الثانية التي يناقش فيها الوضع الكُردي من قبل المجتمع الدولي أو على مستوى الدبلوماسية المتعددة الاطراف. (المترجم)

تريد رؤية دولة كُردية مستقلة في الشرق الأوسط بل ان بريطانيا لم تكن ترغب حتى قيام قطاع كردي يتمتع بحكم ذاتي في إيران وتركيا والعراق. لقد كان الدعم البريطاني لوجود حركة قومية بيروقراطية مهادنة في كُردستان العراق ضرورياً لخدمة سياسة لندن في اقطار الشرق الأوسط العربية الرامية الى تشجيع "سياسة الاشراف" التي تفترض أن القومية العربية المعتدلة تتعرض للاخطار في حالة قيام حركة قومية كُردية قوية في إيران أو تركيا.

بحلول العام ١٩٤٥ وجدت بريطانيا والولايات المتحدة وأوروبا في تركيا حليفاً مهماً بوجه الإتحاد السوفيتي وسداً حائلاً دون انتشار الشيوعية في الشرق الأوسط. وقد وردت هذه التقديرات في (مبدأ ترومان لعام ١٩٤٦-١٩٤٧) وكان لها دورها في قبول تركيا عضواً في حلف شمال الاطلسي NATO عام ١٩٥٢. كذلك نُظر الى مشاركة الكُرد الشيوعيين في الأحزاب الشيوعية واليسارية بمنطقة الشرق الأوسط على انها خطر هي الأخرى. وكانت جمهورية مهاباد تمثل عين الخطر الذي لاح من ثورة الشيخ سعيد قبل عشرين سنة: كلتاهما كانتا بقيادة رجال دين بسبب مكانتهم الإجتماعية والدينية داخل المجتمع الكُردي. فزعماء تركيا وإيران والعراق ومعهم بريطانيا العظمى، الدولة الامبريالية الكبرى المسيطرة في تلك الأيام، لم يكونوا يرغبون بأي امتزاج بين الإسلام والقومية. كذلك لم تكن الدولتان الجديدتان اللتان قامتا في تركيا وإيران تريدان مثل هذا الامتزاج. وكنا قد ذكرنا في موضع سابق أن عصمت إينونو أعلنها صريحة ١٩٢٥ بقوله "نحن (الأتراك) سنسحق كل من يقف بوجهنا شاهراً الدين كسلاح".

كتبت في موضع آخر ان قمع ثورة الشيخ سعيد قلص فائدة الإسلام كواسطة تحدٍّ أو معارضة لا في تركيا وحدها بل بالنسبة لحكومات الشرق الأوسط الأخرى أيضاً. كذلك وجدت الجماعات، التي كانت ترغب في استخدام الإسلام أداة تعاون، ان فاعليته قد تضاءلت[٥١]. وصار قمع أية جماعة قومية أو عرقية أو غير ذلك تحاول استعمال الإسلام واسطة تحد للانظمة الحاكمة، الهدف الرئيس لجميع حكومات وسط الشرق الأوسط (أستثني هنا أفغانستان

(٥١) روبرت أولس، ظهور القومية الكُردية، ص ١٥١-١٥٣.

وباكستان) التي تؤكد على العلمانية كأساس لشرعية حكمها حتى عام ١٩٩٨ وإيران كانت الإستثناء الوحيد حيث جاءت حكومة إسلامية الى السلطة في ١٩٧٩[٥٢].

ففي تركيا ماتزال السياسات المناهضة للقومية الكُردية والقومية الإسلامية التي تضم بعض القوميين الكُرد مطبقة. ففي عام ١٩٩٧ أطاحت القوات المسلحة التركية بحكومة نجم الدين أربكان الإسلامية الائتلافية المكونة من حزبه المتصدر- حزب الرفاه وحزب الطريق القويم، الذي تقوده رئيسة الوزراء السابقة (تانسو جللر). وكانت حجة القوات المسلحة ان حزب نجم الدين أربكان (حزب رجعي-ارتجاعي). والحق أنها أول مرة خلال عقد ونيف من السنين تؤكد فيها القوات المسلحة، التي تقرر السياسة الامنية وأموراً أخرى، ان العدو رقم واحد ليس حزب العمال الكُردستاني PKK بل حزب الرفاه الإسلامي. وقد أعلنت القوات المسلحة وحكومة حزب الوطن الأم اليمينية التي جاءت بها الى الحكم أن أكبر تحد للدولة التركية الكمالية" لم يكن حزب العمال الكُردستاني بل التعاون بين الإسلاميين وحزب العمال الكُردستاني PKK أو الجماعات القومية الكُردية الأخرى"[٥٣].

لم يصدر عن طهران أو أنقره أي دعم للحركات القومية الكُردية في أي من البلدين منذ ١٩٣٢ حتى قيام الثورة الإسلامية في إيران ١٩٧٩ وغداة الثورة أعلنت الحكومتان أكثر من مرة انهما لم تدعما المنظمات القومية الكُردية في البلدين. وكانت أنقره وطهران تلعبان (الورقة الكُردية) حيناً لمصالحهما وحيناً ضد الحزبين الكُرديين الرئيسيين في كُردستان العراق: الحزب الديمقراطي الكُردستاني بقيادة مسعود البارزاني والإتحاد الوطني الكُردستاني بقيادة

(٥٢) استعمل مصطلح "إسلامية" عند الاشارة الى ثورة ١٩٧٩ في إيران بسبب الدور الذي لعبته القيم والرموز المتشددة في الثقافة والاعلام الثوريين. وأنا استعمل مصطلح "إسلامي" في الاشارة الى الحركات السياسية-الدينية. بالشرق الاوسط وفي إيران وتركيا التي لاتعتمد بالضرورة الرموز والثقافة الاعلامية الاصولية والتقليدية في الشرق الاوسط.

(٥٣) صحيفة الحرية "HURRIYET" التركية اليومية في ١١ حزيران ١٩٩٧.

جلال الطالباني. كما دعمت طهران الحركة الإسلامية في كُردستان بقيادة الشيخ عثمان في منطقة رانيه وهي منطقة قريبة من الحدود الإيرانية في كُردستان العراق.

أنا أذهب الى القول بأن المخاوف الجيوپوليتيكية والجيوستراتيجية التركية والإيرانية منذ ١٩٢٠ حتى ١٩٧٨ كانت من الطغيان ما جعل الدولتين لاتريدان لأي منهما أو أية دولة أو منظمة خارجية أن تعرض مصالحها الجيوپوليتيكية (الأكبر والأهم) للخطر بدعم المنظمات أو الحركات القومية الكُردية أو بتحريض الكُرد على الثورة. وحتى في التسعينات، حين بدا واضحاً أن طهران كانت تزود حزب العمال الكُردستاني بالدعم في العراق وإيران وأوروپا وفي عين الوقت كانت أنقره تدعم داخل تركيا والعراق منظمة (مجاهدي خلق) الإيرانية أقوى منظمة معارضة للنظام الإيراني. كان كلا البلدين (تركيا وإيران) يلوذان بالانكار دائماً كما هو شائع ومعروف في علاقات البلدين.

الفصل الرابع

من الثورة الإسلامية الى حرب الخليج

١٩٧٩-١٩٩١

كان لدى تركيا سببان للقلق من الثورة الإسلامية في إيران: أحدهما الخوف من تأثير التيارات الإسلامية الإيرانية على تركيا. والثاني خوف تركيا من فشل الثورة وما يترتب عليه من تفكك إيران بما يمكن أن يؤدي الى قيام دولة كُردية. كان احتمال قيام ائتلاف بين الدعوة القومية الكُردية والدعوة الإسلامية غداة الحرب العالمية الأولى هو البعبع الذي أرعب أنقره اكثر من أي شيء آخر. وكانت سياسة تركيا تجاه الثورة الإيرانية تقوم على عدم السماح لأي من هذين التهديدين باصابة الهيكل السياسي التركي، لذلك كانت سياسة تركيا تقوم على الحذر والمراقبة.

وترى (سهى بولوق باشي) أن موقف أنقره من الثورة الإسلامية تحكمه ثلاث سياسات رئيسة: التعايش مع إيران وإلتزام الحياد التام في الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ وإستغلال الحرب لتوسيع تجارتها مع إيران والعراق معاً ويؤكد أن قرار تركيا بـ"التجارة مع إيران كان بالدرجة الأولى محاولة مقصودة للحيلولة دون وقوع طهران في نطاق النفوذ السوفيتي"[٥٤]. ويضيف أن الإدارة الأمريكية لم تبدِ أيّ اعتراض على هذه السياسة. فمما

(٥٤) سهى بولوق باشي: "تركيا تتصدى لإيران الثورية"، مجلة دراسات جنوب آسيا والشرق الأوسط، المجلد ١٣، العدد ١-٢، ١٩٨٩، ص ٩٥.

لاشك فيه ان تركيا والولايات المتحدة لم ترغبا في أن تقع إيران في الفلك السوفيتي. ولكن اذا أخذنا بنظر الاعتبار حقيقة أن الإتحاد السوفيتي نفسه انهار بعد أقل من عشر سنوات نستنتج ان أنقره لابد أن استوعبت حقيقة كون الإتحاد السوفيتي غير قادر على ابتلاع إيران مهما اعتمدت على تكهنات المخابرات الأمريكية CIA بتعاظم قوة السوفييت[٥٥].

وجاء غزو العراق لإيران في ٢٢ أيلول (سيبتمبر) ١٩٨٠ ليزيد من دواعي قلق تركيا الرئيسة. فقبل الغزو بعشرة أيام وقع انقلاب عسكري في تركيا. وكان أحد الأسباب الرئيسة (أقول وأؤكد أحد الأسباب وليس السبب الرئيس) لإستيلاء العسكر على السلطة ثانية في تركيا ازدياد قلق الجنرالات من التحالفات بين مختلف فصائل اليسار التركي والجماعات القومية الكُردية. ومن المحتمل ان تكون الحكومة والقوات المسلحة التركية على علم بنية العراق في الهجوم على إيران. فاذا اخذنا بالاعتبار الوضع السياسي المضطرب في تركيا فلاشك ان القوات المسلحة التركية ارادت، من باب الاحتراس، ان تقيم حكماً عسكرياً وتفرض الاحكام العرفية في الأقاليم الكُردية لتقطع الطريق على القلاقل. كما زاد الحكم العسكري، الذي امتد من العام ١٩٨٠ حتى ١٩٨٣، من قدرة الدولة التركية على سحق الحركات الإسلامية المحلية وحركة حزب العمال الكُردستاني PKK داخل تركيا والتصدي للدعاية الإسلامية الصادرة عن طهران.

هناك عامل رئيس آخر حث تركيا على التعايش مع إيران وثورتها، ولاسيما بعد اندلاع الحرب الإيرانية-العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨ وهو الفرصة التي سنحت لزيادة حجم التبادل التجاري بين تركيا وبين البلدين المتحاربين. كانت الحكومة التركية، عقب مجيء العسكريين للسلطة في ١٩٨٠، قد قررت العمل على جعل الإقتصاد التركي ليبرالياً بتوسيع نطاق القطاع الخاص وتطوير إقتصاد تصديري. مثل هذه السياسة تتطلب تكديس رؤوس الأموال وقد وجدت أنقره

(٥٥) الجدير بالذكر بأن الاجهزة الامنية الامريكية كانت دائماً تبالغ في قوة السوفيت قبل سقوط الإتحاد السوفيتي جزءاً من سياستها الامنية في داخل الولايات المتحدة الامريكية ولتبرير نشاطاتها الداخلية.(المترجم)

في إيران أحد مصادر رأس المال المطلوب. بهذا ارتفع حجم التبادل التجاري بين البلدين من حوالي مليار دولار عام ١٩٨٠ الى مليارين ونصف مليار في العام ١٩٨٥ الا انه انخفض فيما بعد[٥٦].

في الفترات التي تسعى الدول خلالها بكل ما لديها من طاقة لتجميع رؤوس الأموال لاغراض التصنيع تميل الى الحذر من التورط في أي حروب خارجية الا اذا شعر النظام وقيادته بتهديد. ويتضح هذا في نموذج التوازن الجمعي الذي تعرضنا له في مستهل هذا الكتاب. فقد ذهب (فريد لوسن) مؤخراً الى القول ان سورية لم تدخل الحرب مع تركيا في التسعينات لحاجتها الى رؤوس الأموال لحماية ستراتيجيتها الإقتصادية بالرغم من التوتر الشديد الذي ساد العلاقات بين البلدين بسبب الخلاف على حصص المياه من نهر الفرات وتأييد سورية لحزب العمال الكُردستاني PKK والسماح له بإنشاء مقر وفسح المجال لزعيمه (عبدالله أوجلان) للإقامة فيها قبل طرده منها واختطافه من قبل الكوماندو التركية من العاصمة نايروبي[٥٧].

طرح مماثل لهذا المنطق على تركيا، من حيث أن رغبتها بتجميع رؤوس أموال كانت أكبر من أي تهديد منظور من جانب إيران. فقد كان أسهل على تركيا أن تجد ذرائع لمحاربة سورية في الثمانينات والتسعينات من محاربة إيران. كانت تركيا تواجه نفس العوامل الإقتصادية تقريباً التي جعلت سورية تحجم عن دخول حرب مع تركيا.

ان كثيراً من مطالب تجميع رؤوس الأموال المماثلة لعب دوراً في سياسة التعايش مع إيران وهي السياسة التي انتهجتها تركيا. وفي تقديري ان هذه المطالب بدت ملحة خلال التسعينات فبينما نجد حاجة إيران لتجميع رؤوس

(٥٦) بولوق باشي، المصدر السالف، ص١٠٠.

(٥٧) فريد لوسن، لماذا تمضي سورية الى الحرب: ثلاثون سنة من المواجهة، مطابع جامعة كورنيل-ايثاكا، ١٩٩٦، ص١٢٩-١٥٦. حول العلاقات السورية التركية راجع بحث (روبرت أولسن) بعنوان (العلاقات التركية-السورية منذ حرب الخليج: الكُرد والمياه)، مجلة (سياسة الشرق الأوسط)، المجلد الخامس، العدد الثاني، ١٩٩٧، ص١٦٨-١٩٣.

اموال كبيرة في هذه الفترة نلاحظ انها لم تكن في المقام الأول بالنسبة للنظام الإيراني خلال سنوات الحرب وبداية قيام الثورة الإسلامية[٥٨]. ذلك لأن القوة السياسية المحركة في إيران إبّان تلك الفترة كانت تتمثل في السعي للحصول على الاعتراف بالنظام وإلحاق الهزيمة بالعراق والتقليل من عزلتها في إطار السياسة الإقليمية والدولية. ولكن يمكن القول ان الحاجة الى تكديس رؤوس الأموال التي بدأت بعد عام ١٩٨٩ كان لها دور في تلطيف علاقات إيران مع جيرانها، وخاصة مع الدول غير العربية مثل تركيا.

العامل الرئيس الذي كان بامكانه تكدير العلاقات بين تركيا وإيران هو المسألة الكُردية الملتهبة في كلا البلدين. ولم يكن اشتداد التوتر بشأن المسألة الكُردية جزءً من سياسة أي من البلدين، كلاً على انفراد، إزاء الكُرد، وانما سعيهما للسيطرة على الكُرد في كُردستان العراق بعد اضمحلال نفوذ بغداد في المنطقة مع إستمرار الحرب الإيرانية-العراقية ١٩٨٠-١٩٨٨. وكان مبعث قلق تركيا الأكبر هو عجز بغداد عن السيطرة على كُردستان العراق وان الحزب الديمقراطي الكُردستاني KDP والإتحاد الوطني الكُردستاني PUK سيتعاونان مع حزب العمال PKK. وكان لأنقره أسباب لقلقها. ففي تموز (يوليو) ١٩٨٣ وقع الحزب الديمقراطي الكُردستاني وحزب العمال معاهدة وفاق أطلق عليها (مباديء التضامن) اتفقا فيها على التعاون ضد أعدائهما المشتركين[٥٩]. ولم يدم ميثاقهما طويلاً وسرعان ما أمسكا بخناق بعضهما البعض. وغداة حرب الخليج صارت الجماعتان تتاقتلان بإستمرار[٦٠].

(٥٨) أنوشيروان احتشامي، ما بعد الخميني: الجمهورية الإيرانية الثانية (لندن، دار روتلج، ١٩٩٥) ص٢٧-١٢٥.

(٥٩) مايكل كونتر، "قتال الكُرد: صراع الحزبين - الديمقراطي الكردستاني والعمال" في دراسة بعنوان (الحركة القومية الكردية في التسعينات: تأثيرها على تركيا والشرق الأوسط) إعداد (روبرت أولسن) ١٩٩٦، ص ٥١-٥٢.

(٦٠) كان السبب الرئيس للمشاكل بين الحزب الديمقراطي الكُردستاني وحزب العمال هو تدخل الأخير في شؤون كُردستان العراق وخلق مشاكل داخلية لكُرد العراق واصبح في الفترات الأخيرة آلة منفذة بيد بعض القوى الإقليمية التي لا تود أن ترى كُردستان العراق منطقة آمنة ومستقرة وتنعم بالحرية والرخاء والرفاه. (المترجم).

كانت أنقره قلقة حتى قبل إتفاق الحزبين، وفي ٢٦ أيار (مايو) ١٩٨٣ هاجمت تركيا مقرات حزب العمال في كُردستان العراق بقوة تتراوح بين ٨٠٠٠-١٠٠٠٠ جندي وتوغلت في الأراضي العراقية مسافة ٢٥ ميلاً حسب إتفاقها مع النظام في بغداد واعتقلت عدة مئات من أعضاء الحزب[٦١]. وكانت موافقة بغداد على الهجوم باعثاً لغضب طهران. فقد كانت إيران تتهم تركيا دائماً بأنها تساعد العراق على حماية المنطقة النفطية خدمة لمصالح حلف الأطلسي والمصالح الأمريكية. وحين رضخت بغداد لمطالب تركيا بتوقيع معاهدة (المطاردة الحامية) في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٨٤، رفضت طهران إلتماساً مماثلاً من جانب الأتراك. ثم وافق الإيرانيون على إبرام (إتفاقية أمنية) في ٢٨ تشرين الثاني (نوفمبر) من عام ١٩٨٤ تلزم كلا الطرفين بمنع أي نشاط على أراضيه موجه ضد أمن الطرف الآخر[٦٢].

كان التهديد بالنسبة لتركيا هو حزب العمال بلاشك، أما بالنسبة لإيران فحركات المعارضة الإيرانية في تركيا، وخاصة منظمة (مجاهدي خلق) التي كان يقودها مسعود رجوي حينذاك.

وبحلول العام ١٩٨٩ بلغ عدد الإيرانيين في تركيا بين مليون ومليون ونصف كانت نشاطاتهم السياسية تقلق إيران.

في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٨٦ شنت تركيا حملة أخرى ضد حزب العمال في كُردستان العراق ثم اعقبتها حملات أخرى في الأيام ٣ و٤ و٢٧ آذار (مارس) ١٩٨٧. واتهم رئيس مجلس النواب الإيراني هاشمي رفسنجاني أنقره بالتخطيط للاستيلاء على حقول النفط في كركوك حينذاك. وهو اتهام ظلت طهران تردده طوال التسعينات رغم انه من المشكوك فيه أن يكون ذلك هدف تركيا الأول. فالسيطرة على حقول النفط تعني السيطرة، جزئياً على الاقل، على ٣,٥ مليون كُردي يسكنون في كُردستان العراق. لقد أكد (فريد

(٦١) لاأنوي هنا الدخول في لعبة الأرقام. من المعقول عدم الأخذ بعدد القتلى حسب ادعاء انقره. ويبدو أيضاً أن لا أحد من بين الجثث من أعضاء حزب العمال الكُردستاني Pkk.

(٦٢) بولوق باشي، مصدر سابق، ص ١٠٣-١٠٤.

هاليداي) أن مخزون النفط في حقول كُردستان العراق سينتهي بعد عشرين سنة[٦٣]. في حين يعتقد (غراهام فولر) بأن النفط مايزال عاملاً مهما ولاسيما أن ١,٥ مليون برميل مازال ينتج في التسعينات[٦٤].

ويؤكد (نادر انتصار) أيضاً بأن طهران "تخشى أن تسعى تركيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة للسيطرة على حقول النفط الأمر الذي يخل بميزان القوى في المنطقة"[٦٥]. ويتفق (هنري باركلي)، الذي كتب بإسهاب عن المشكلة الكُردية في تركيا، مع هاليداي بأن النفط ليس محور السياسة التركية ازاء كُردستان العراق. وان سياسة أنقره (مدفوعة بهدف واحد: تصفية أي نفوذ أو تأثير يشجع كُرد تركيا على طلب الإستقلال الذاتي أو الإستقلال التام. فأنقره تخشى أن يؤدي قيام دولة كُردية مستقلة، أو حتى شكل من أشكال كيان فيدرالي كُردي داخل عراق موحد ثانية، الى اشعال نار الإستقلال الذاتي الكُردي في تركيا. ان انشغال تركيا بمسألة الكُرد يطغى على انشغاله بعراق يحكمه نظام متهور مسلح من قمة الرأس حتى أخمص القدمين، وربما بأسلحة نووية، ويتربع على ٢٠٪ من مخزون النفط العالمي[٦٦].

من الصعب التنبؤ بالسياسة التركية أو الإيرانية ازاء الكُرد في كُردستان العراق على أساس من التكهن بحجم الاحتياطي النفطي المتبقي في حقول النفط بكُردستان العراق. وخاصة حين تبنى هذه التنبؤات على مصدر غير موثّق. لقد وضع (باركلي) تحليله عام ١٩٩٣ ومازال هذا التقدم يحظى

(٦٣) فريد هاليداي: (حرب الخليج وما بعدها)، مجلة الشؤون الدولية، المجلد ٦٧، العدد ٢، ١٩٩١، ص ٢٣٢. هاليداي لايسند ادعاءه هذا بمراجع علمية.

(٦٤) غراهام فولر (التطبيع الشرقي الجديد لتركيا). من كتاب (الجغرافية السياسية الجديدة لتركيا: من البلقان الى غرب الصين) اعداد فولر وأيان ليسر، دار ويست فيو، بولدر،١٩٩٣، ص٦٠.

(٦٥) نادر انتصار: "الصراع الكُردي بين المنظور الإقليمي" ضمن دراسة عن (التغير والإستمرار في الشرق الاوسط: قرار الصراع وفرض السلام) اعداد (أحراري) صادر عن مطابع سان مارتن، نيويورك، ١٩٩٦، ص٦٦.

(٦٦) هنري باركلي (معضلة تركيا الكُردية) في مجلة SURVIVAL، المجلد ٣٥، العدد ٤، ١٩٩٣، ص٦٤.

بتأييد قوي بعد قرابة سبع سنوات. اتصدى لهذا بقولي أن سيطرة تركيا على كُردستان العراق، من خلال الاحتلال العسكري خاصة كان ومايزال مدعاة قلق إيراني من ازدياد النفوذ التركي في كُردستان، الامر الذي يبدو في التسعينات، كما كان عليه في الثمانينات. فطهران تخشى أن تؤدي السيطرة التركية، التي تفضي الى سيطرة سياسية على كُردستان العراق، الى توسيع الحدود الأمنية التركية بضع مئات من الأميال جنوباً وشرقاً. فهذا التمديد للحدود الأمنية التركية الفعلية باتجاه الشرق يقلق طهران. فهو يعني أن المنطقة الخاضعة لنفوذ تركي مباشر في كُردستان العراق ستكون متاخمة لمنطقة كُردية-أذربيجانية إيرانية بعمق ٢٠٠ ميل أو أكثر. ويقدر عدد الآذريين الإيرانيين بحوالي ١٠ ملايين أي ١٦,٥ بالمائة من السكان البالغ عددهم ٦٠ مليوناً حسب إحصاء ١٩٩٧ العام. والمعروف ان الآذريين يسيطرون على ٧٥٪ من تجارة (السوق)-(البازار) في طهران. كما أنهم متنفذون في أوساط كثيرة من المجتمع الإيراني. وكنا قد أشرنا سابقاً الى أن اكبر تحدٍّ لوحدة إيران الإقليمية بعد إستقلالها في عام ١٩٢٥ حدث عام ١٩٤٦ بتأسيس جمهورية مهاباد الكُردية واعلان قيام جمهورية أذربيجان الديمقراطية: انه تذكير عنيد بالقوميتين الآذرية والكُردية. ويبدو أن أية حكومة إيرانية لاتريد أن تتكرر تلك التجربة مهما كانت إسلاميتها او ديمقراطيتها.

وجاء انهيار الإتحاد السوفييتي وإستقلال أذربيجان عام ١٩٩١ ليزيد من مخاوف إيران من أن الحماسة القومية في الجمهورية الجديدة، بكل رموز القومية التركية، قد تمتد لتؤثر في سكان إيران ذوي الأصول الآذرية. فالنظام الإسلامي الحاكم في طهران، وما يواجهه من مشاكل، لم يكن يريد قط رؤية التأثير القومي الآذري يعمل عمله في آذربي إيران، وخاصة سكان الأقاليم الكُردستانية التي يطلق عليها إسم أذربيجان الشرقية والغربية. واذا كانت تركيا تعيش مشكلة كُردية فان إيران صارت تواجه مشكلة آذرية خطيرة بعد ١٩٩١. وأهم من هذا وذاك أن طهران لم تكن تريد أن تواجه مشكلة كُردية-آذرية مزدوجة قوامها ٢١ مليون نسمة تتكون من ١٠ ملايين آذري في إيران

و٥ ملايين في جمهورية أذربيجان الحديثة و٦ ملايين كُردي في إيران. وكانت سياسة طهران نحو أذربيجان بعد عام ١٩٩١ ونحو بلاد القفقاس، بما في ذلك الصراع الأرمني-الأذربيجاني حول منطقة نوغورن-كاراباغ تقوم على منع النزعة القومية الآذرية من التأثير على سكان إيران الآذريين. ويبدو أن هذا كان هدف إيران الرئيس أكثر من التصدي لمحاولات تركيا كسب المزيد من النفوذ في أذربيجان نفسها.

وأبرز دليل على قلق إيران بشأن المسألة الآذرية جاء في نيسان (أبريل) ١٩٩٣ عندما جعلت مدينة أردبيل، الواقعة في شمال شرقي إيران، محافظة باستحقاق، فيما كانت بالماضي مقاطعة أقل شأناً تابعة لمحافظة أذربيجان الشرقية بعاصمتها (تبريز). وكان أحد أسباب ترقية أردبيل الى درجة محافظة هو الحد من تأثير جاذبية الدعاية القومية الصادرة عن جمهورية أذربيجان[٦٧].

وما من شك ان القلق ساور طهران، منذ ١٩٨٨ فصاعداً بصورة خاصة، بشأن استثمار وتوزيع نفط وغاز منطقة بحر قزوين. ففي تموز (يوليو) ١٩٩٧ قدر المسؤولون الامريكان مخزون نفط بحر قزوين بحوالي ٢٥٠ مليار برميل وحصة أذربيجان منها بحدود ٣٢ مليار برميل. ثم أن الاحتياطي الهائل من الغاز الطبيعي في المنطقة، وبصورة خاصة في تركمانستان وقازاخستان جعل إيران تتبنى السياسات التي تتيح لها المشاركة التامة بقدر الإمكان في إستغلال هذا الاحتياطي[٦٨].

وقد قدم أرقام احتياطي النفط الأذربيجاني العالية هذه وكيل وزارة الخارجية الأمريكية (ستروب تالبوت) لرئيس جمهورية أذربيجان (حيدر علييف) أثناء زيارة الأخير لواشنطن. ويعتقد (دليب هيرو) بأن السبب وراء تضخيم ارقام احتياطي النفط في حوض بحر قزوين هو محاولة الحكومة

(٦٧) الشهابي (أردبيل تصبح محافظة: علاقات وسط المحيط في إيران)، المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط، المجلد ٢٩، العدد ٢، ١٩٩٧، ص٢٣٥-٢٥٣.

(٦٨) راجع (فولر) حول هذه المخاوف وغيرها، مصدر سابق، ص٣٧-٩٨.

الأمريكية تطمين الأمريكيين بأن هناك إمكانية تجهيزات نفطية كبيرة من خارج منطقة الخليج. فاذا قطع عنهم نفط الخليج فثمة المزيد منه حول بحر قزوين. ويتكهن (هيرو) بأن (اثارة ضجيج حول عظمة مستقبل بحر قزوين كفيل باقلاق الدول العربية الغنية بالنفط والعمل على ابقاء اسعار النفط واطئة)[٦٩]. وتقول (النشرة البريطانية الاحصائية النفطية لمصادر الطاقة العالمية) أن احتياطي النفط الأذربيجاني الأكيد في نهاية ١٩٩٦ بلغ ٧ مليارات برميل، أي أقل من ربع الرقم الذي ذكره الأمريكان.

إن العديد من مشاريع أنابيب نقل النفط الى أسواق روسيا وأوروبا وأمريكا من حوض بحر قزوين ماتزال في طور المفاوضات. فإيران تريد مرور بعض خطوط الأنابيب من أراضيها سواء أنقلت النفط والغاز الإيرانيين أم لم تنقل. ولكن من المحتمل جداً أن تحمل الأنابيب، التي تمر في الأراضي الإيرانية. نفطاً وغازاً إيرانيَيْن. ثم أن بعض خطوط الأنابيب المقرر لها أن تمر من شمالي إيران وتركيا لابد أن تمر في مناطق يسكنها الكُرد بكثافة ومناطق ينشط فيها حزب العمال الكُردستاني في داخل أراضي تركيا. وهذا يعني تعاوناً أمنياً أوثق بين تركيا وإيران بوجه احتمالات التحركات الكُردية[٧٠].

وقد أعلنت إيران وتركيا وتركمانستان في أيار (مايو) ١٩٩٧ أن انبوب غاز من تركمانستان الغربية تقرر ان يقطع مسافة ١٢٥٠ كم في الأراضي الإيرانية ليدخل في تركيا مسافة ١٠٠ كم وينتهي في (محافظة وان) في شرقي تركيا. لقد انجزت مرحلة تركمانستان-إيران، ويمتد خط أنابيب فعلي في أغلب المسافة داخل إيران فيما يمضي العمل لانجاز الجزء المتبقي الى (وان) في أواخر عام ١٩٩٨.

(٦٩) ديليب هيرو: (لماذا تضخم الولايات المتحدة إحتياطي بحر قزوين؟) مجلة الشرق الأوسط الدولية، العدد ٥٥٨ (١٢ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧)، ص ١٨-١٩.

(٧٠) أكتظت الصحف ووسائل الاعلام بفيض من التقارير والاخبار في آب (أغسطس) ١٩٩٧ أثناء زيارة الرئيس الآذري لواشنطن. وأثناء وجوده هناك أعلن عن إبرام صفقات بعدة مليارات من الدولارات مع شركات أمريكية وأوروبية لإستغلال نفط وغاز آذربيجان.

كنت قد نوهت قبل قليل أن بعض اجزاء خط الأنابيب الذي يقطع الأراضي الإيرانية والتكملة التركية التي تصل الى محافظة (وان) تمر عبر اراضٍ يسكنها الكُرد. يضاف الى ذلك ان معارك كبيرة تدور بين حزب العمال الكُردستاني والقوات المسلحة التركية في تلك المناطق منذ اكثر من عشر سنوات. ان انجاز خط أنابيب الغاز (تركمانستان- إيران- تركيا) سيقلل من اعتماد الأخيرة على خط أنابيب نفط (باكو- تفليس- سوبسا- جيهان) المقترح الذي يكاد أن ينجز، بإستثناء الجزء الممتد بين جورجيا وجيهان. فقد أعلنت روسيا أن هذا الجزء "لن يستكمل" اذ لابد أن يمر عبر أراضي كُردستان حيث يخوض مقاتلو حزب العمال الكُردستاني حرباً ضد أنقره منذ خمسة عشر عاماً. وصرح (ماهر ولد)، ممثل الحزب الى كومونويلث الدول المستقلة وشرق أوروبا، قائلاً: "من يريد لخط الأنابيب أن يقطع الأراضي التي يسيطر عليها حزب العمال الكُردستاني عليه أن يبيد الحزب"[٧١] وهذا ما تعتزم أنقره القيام به طبعاً، ونجحت فيه الى درجة ما. فتركيا ترى ان كانت إيران تريد المشاركة في مد شبكة أنابيب النفط والغاز الصادرَيْن من منطقة بحر قزوين فعليها أن تساعد تركيا على تصفية حزب العمال الكُردستاني أو طرده من أراضيها على الأقل.

باختصار يمكن القول ونحن في بداية الألفية الثالثة ان بروز المسألة الكُردية كعاملٍ قويّ في العلاقات التركية-الإيرانية آخذ بالاضمحلال بسبب حاجة البلدين الى تنمية إقتصادهما. فاحتياجات تركيا من الطاقة ستزداد بنسبة الثلث خلال العقد القادم. وإيران -التي تملك احتياطي نفطٍ كبيراً وثاني أكبر مخزون من الغاز في العالم بعد روسيا- تحتاج الى تسويق منتوجاتها. كما ان ازدياد مشاركة إيران في إستغلال وتوزيع مصدري الطاقة هذين ستسهم في تخفيف عزلتها الدبلوماسية والإقتصادية.

وهناك عوامل أخرى تجبر تركيا وإيران على التعاون، لا بالنسبة للمسألة

(٧١) نقلاً عن TURKNEWS (صفحة الأخبار التركية في الإنترنيت) في ١٩ كانون الأول ١٩٩٦. كذلك نقلاً عن صحيفة (كومرسانت)، بقلم جيورجيلي دوالي، وأندريا سيمروف.

الكُردية وحدها بل في جملة من القضايا، بالرغم من تنافسهما على النفوذ في آسيا الوسطى والقفقاس ونفوس كلا البلدين سيبلغ ٧٠ مليون نسمة في العام ٢٠٠٠ كلاهما يمتلك أقوى قاعدة زراعية في الشرق الأوسط وأفضل ارض زراعية وأرقى بنى إقتصادية تطوراً وتنوعاً، بإستثناء إسرائيل، لاتقوم على النفط (وان كان الإقتصاد الإيراني مايزال يعتمد بشدة على النفط). وفي العام ١٩٩٧ بلغ الناتج القومي الاجمالي التركي GNP أكثر من ٢٠٠ مليار دولار في حين بلغ في إيران ٩٠ مليار دولار. وتتوقع تركيا أن يرتفع حجم صادراتها في العام ٢٠٠٠ الى ٥٠ مليار دولار مقابل ٣٣ ملياراً في الوقت الحالي. لكن إيران، التي تملك نفطاً ومخزوناً هائلاً من الغاز الطبيعي، تملك القدرة على زيادة الناتج القومي الاجمالي بسرعة كبيرة خلال العقدين القادمين. اذ يقطع الطريق على التدمير أو التخريب الإقتصادي أو العسكري من قبل أوروبا أو أمريكا.

وبالاعتراف باحتلال أمريكا الجانب العربي من الخليج تصبح تركيا وإيران بسرعة أهم بلدين في الشرق الأوسط، بإستثناء إسرائيل. وخلال الربع الأول من هذا القرن قد نرى ازدياد نفوذ إيران وتركيا بما يذكرنا بنفوذهما في أوائل القرن الثامن عشر قبل أن تبدأ أوروبا بتهديم قوة الإمبراطورية العثمانية والقاجارية. فالنفوذ الذي حصل عليه العرب في القرن العشرين سيضمحل في القرن الحالي. وسيكون دور الدول العربية المطلة على الخليج امداد العالم بالنفط فقط. ثم ان كلاً من تركيا وإيران يتمتع ويشارك بعمق جغرافي في آسيا الوسطى وكلتاهما في مركز قوي يتيح لهما إقامة علاقات تجارية جيدة مع روسيا وكذلك مع أوروبا وآسيا.

وفي الوقت الذي لايستطيع أي من البلدين تحقيق كل ما يريد في مضمار التنافس الإقتصادي فان من غير المحتمل أن يسمح أي منهما للكُرد في الداخل (كُردستان تركيا - كُردستان إيران) أو في كُردستان العراق، او في سورية بالنسبة لتركيا، بتعريض ستراتيجياته الإقتصادية أو آماله للخطر. وقد أعلنت تركيا هذا صراحة بحربها ضد حزب العمال الكُردستاني داخل تركيا وفي كُردستان العراق. فبحلول عام ١٩٩٣ صارت أنقره تنفق ٨

مليارات دولار سنوياً في محاربة PKK. وقد إرتفع هذا الرقم كثيراً بعد عمليات الغزو الكبيرة التي قامت بها في الأعوام ١٩٩٥-٢٠٠٠. وأدت التكاليف الباهضة لعملية الغزو في ١٩٩٧ الى مواجهة وخلاف بين حكومة حزب الرفاه والقوات المسلحة التركية قبل اقصاء أربكان من الحكم في ١٨ حزيران (يونيو) ١٩٩٧[٧٢]. ان موجة التهجير والتطهير العرقي والهرب التي شملت حوالى ثلاثة ملايين كُردي في شرق وجنوب شرقي تركيا وتدمير القوات المسلحة التركية ٣٦٠٠ قرية كبيرة وصغيرة دليل قاطع على تصميم القوات المسلحة على تصفية حزب العمال الكُردستاني وسحق الحركة القومية الكُردية المقاتلة في تركيا.

ولابد للمرء أن يتساءل والحق يقال هل كانت سياسة الحكومة التركية، وخاصة بعد عام ١٩٩١، تهدف فقط الى ضمان الحيلولة دون سعي كُرد تركيا للإستقلال الذاتي أو الإستقلال التام أو انها تهدف الى جعل مناطق جنوب شرقي البلاد وشرقيها أمينة لمرور أنابيب النفط والغاز القادمة من حوض بحر قزوين وآسيا الوسطى. لكن الدمار الذي لحق بالمنطقة خلال السنوات العشر الماضية لم يترك للكُرد الا القليل من إمكانية الاستفادة من النمو الإقتصادي الذي ستشهده المنطقة. والشيء نفسه يصح على (مشروع جنوب شرقي الاناضول) المعروف بين الناس بأسم الحروف الأولى منه GAP، وهو مشروع كهرومائي إروائي سياحي في جنوب شرقي تركيا بكلفة ٥٠ مليار دولار[٧٣].

واذا كان مشروع GAP سيحقق كل الآمال المعقودة عليه فان نصيب الكُرد من ذلك سيكون قليلاً. والحق اذا ما استمرت هجرة الكُرد الى الأقاليم الغربية من تركيا فلن يبقى لينتفع من التطور الإقتصادي الذي بدأ يتحقق أو مقرر له

(٧٢) باركلي، مصدر سابق، ص٥٨-٦٠.

(٧٣) لمزيد من المعلومات عن مشروع GAP راجع كتاب: روبرت أولسن، العلاقات التركية-السورية، ص١٩٠-١٩١، والملاحظات المرفقة. ودراسة (أبعاد المسألة الكُردية في تركيا والتأثير الكبير لمشروع جنوب شرقي الاناضول) للباحث كارل نسطور، المجلة الدولية للدراسات الكُردية، المجلد ٨، العدد ١-٢، ١٩٩٥، ص٣٣-٧٨.

التحقيق في المستقبل سوى القليل، بإستثناء كبار ملاكي الأراضي وعدد قليل من المقاولين. ان تقليص عدد الكُرد في منطقة المشروع يقلل من فرص حزب العمال الكُردستاني أو الجماعات الكُردية القومية أو الناقمة الأخرى، في نسف وتخريب منشآت المشروع. كما ان هجرة الكُرد من المنطقة يجتذب المزيد من المستثمرين الاجانب بما فيهم إسرائيل، وسنرى في ما بعد أن تل أبيب تريد منفذاً الى مياه نهر الفرات ونهري سيحان وجيحان (سيحون وجيحون - بالعامية) وخزانات المياه التي تشكل جزءً من المشروع. وهذه سياسة تحظى بدعم امريكي وأوروبي كبير انطلاقاً من الاعتقاد بأن هذا المنفذ ضروري لتأمين المياه التي تحتاجها إسرائيل والمناطق العربية التابعة لها في المستقبل. وهذا يفسر جزئياً سلسلة الإتفاقات العسكرية والإقتصادية والتجارية التي وقعتها إسرائيل وتركيا منذ عام ١٩٩٥ فصاعداً. كذلك فرضت المعاهدات الإسرائيلية-التركية ضغطاً على سورية للكف عن ايواء (عبدالله أوجلان)، زعيم حزب العمال الكُردستاني وطرده منها في ١٩٩٨[٧٤].

ان هذه المعاهدات لم تؤثر بصورة مباشرة على العلاقات التركية-الإيرانية في ما يتعلق بالمسألة الكُردية. لكن الذي أقلق إيران هو الضغط الشديد على سورية، حليفها الرئيس في الشرق الأوسط، لايقاف ايوائها ودعمها زعيم حزب العمال الكُردستاني. معتبرة أن الضغط يضعف قدرة سورية على مقاومة ما تمليه إسرائيل والولايات المتحدة في (عملية السلام) ويقلل من قدرتها على دعم حزب العمال أو الإتحاد الوطني الكُردستاني في كُردستان العراق، ولاسيما بعد اندلاع قتال واسع النطاق بين حزب العمال والحزب الديمقراطي الكُردستاني في عام ١٩٩٤، فقد وجدت طهران في دعم دمشق لحزب العمال الكُردستاني ما ينفعها في جهودها الرامية الى مد نفوذها في كُردستان العراق ضد الحزب الديمقراطي الكُردستاني. وقد ازداد دعم طهران لحزب العمال في

(٧٤) المصدر السابق، وجدير بالذكر فقد تم القاء القبض على عبدالله أوجلان في نايروبي بين ١٥-١٦ شباط (فبراير) ١٩٩٩ وقد أودع في سجن ئيمرالي في اسطنبول. (المترجم)

كُردستان العراق وإيران بعدما وثق الحزب الديمقراطي الكُردستاني تحالفه مع أنقره في عام ١٩٩٢.

إذن فثَمَّ ثلاثة مخاوف جيوستراتيجية وجيوپوليتيكية رئيسة تستدعي تعاون تركيا وإيران للسيطرة على المسألة الكُردية.

أولها: مصلحتهما المشتركة بالمساهمة في استثمار مصادر النفط والغاز وشبكات توزيعهما.

وثانيها: رغبتهما في الاحجام عن التدخل في شؤون سياستي أحدهما الآخر بالنسبة للقفقاس وآسيا الوسطى، وخاصة ما يتعلق بأذربيجان والمسألة الأذربيجانية في إيران.

والثالث: حاجتهما الى الإتفاق على تحديد مناطق نفوذهما في كُردستان العراق. ويشترط داعي القلق الثالث ان لاتقيم تركيا قطاع سيطرة محاذياً للحدود الإيرانية-العراقية وأكثر من هذا ان لاتحاول تركيا لعب (الورقة الأذربيجانية) من خلال أفعالها أو من تكلفه بالعمل في كُردستان العراق.

بالمقابل تنتظر أنقره من طهران ان لاتدعم السياسات التي تؤدي الى قيام حكم ذاتي قوي أو فيدرالية في كُردستان العراق بما يشجع كُرد تركيا على القيام بعمل مماثل. وطهران ايضاً لاترغب ان ترى الأتراك يسيطرون على أنابيب النفط والغاز في كُردستان العراق ولا تأثير تركيا على الجماعات الكُردية مثل الحزب الديمقراطي الكُردستاني- إيران KDPI في شمال إيران. وإلاّ فان طهران تفضل سيطرة بغداد على السيطرة التركية على أنابيب النفط. وقعت أنقره وبغداد إتفاق تجهيز غاز في أيار (مايو) ١٩٩٧ بقيمة ٢,٥ مليار دولار، وهو إتفاق يؤدي في نهاية الأمر الى تقليص سلطة الحزب الديمقراطي الكُردستاني والإتحاد الوطني الكُردستاني في المنطقة. في أواسط عام ١٩٩٧ بدا وكأن تركيا وإيران قد توصلتا الى تفاهم ضمني حول مناطق نفوذهما في كُردستان العراق: فتركيا حليفة الحزب الديمقراطي الكُردستاني وإيران حليفة الإتحاد الوطني الكُردستاني[٧٥]. وحين نشب القتال بين الحزبين

(٧٥) أنا لااتفق مع هذا الرأي لان لايوجد في هذه المعادلة السياسية حلفاء دائميون ولا =

بعد الغزو التركي في ربيع وصيف عام ١٩٩٧ انضم الديمقراطي الكُردستاني الى الأتراك. وتغيب الإتحاد الوطني أول الأمر ثم راح يقاتل الى جانب حزب العمال الكُردستاني، ولقي الاثنان الدعم من إيران[٧٦]. وربما كان التفاهم الضمني بين أنقره وطهران عامل كبح لأهداف الفريقين الكُرديين القصوى. وهذا الوضع أتاح لبغداد ان تفرض حضورها في المعادلة السياسية في كُردستان العراق بقوة أشد. ولكن اذا أراد العراق استعادة المزيد من السيطرة على كُردستان فعليه أن يفاوض أنقره وطهران، الأمر الذي يضيف عنصراً ثالثاً الى موضوع السيطرة على المسألة الكُردية.

وسأحاول أن أبين في ما تبقى من هذا الكتاب ان أياً من تركيا وإيران لم تسمح للمسألة الكُردية، بعد حرب الخليج، بتهديد مصالحه التي سبق ذكرها وركزا جهودهما لتعكير الجو السياسي في كُردستان العراق وقاما بكل ما في وسعهما للسيطرة والقضاء على التجربة الفتية فيها. أما الخلل الرئيس الذي أربك علاقات البلدين فلم ينشأ عن إختلافاتهما حول المسألة الكُردية بل من دعوى مساندة إيران للحركة الإسلامية في تركيا، وخاصة حزب الرفاه، ذلك الخلاف الذي أدى الى تبادل طرد السفراء والكادر الدبلوماسي لسفارتي البلدين.

= اعداء دائميين والكل يرغب ان يكون له دور رئيس في سياسة المنطقة. وللكُرد مصالحهم الستراتيجية. (المترجم)

(٧٦) في القتال الأخير (نوفمبر-ديسمبر ٢٠٠٠) بين الإتحاد الوطني الكُردستاني وحزب العمال الكُردستاني، غير التحالفات الإقليمية فبدأت تركيا القتال الى جانب الإتحاد ضد حزب العمال وإيران تساند الاخير. (المترجم)

الفصل الخامس

المسألة الكُردية بعد حرب الخليج

المشكلة الرئيسة بين أنقره وطهران حول المسألة الكُردية نجمت عن الحملات العسكرية التركية الكبيرة في كُردستان العراق في الأعوام ١٩٩٢-٢٠٠٠. وقد ارتفع عدد القوات المشاركة في تلك الحملات من ١٠٠٠٠ جندي في العام ١٩٩٢ إلى ٥٠٠٠٠ جندي عام ١٩٩٧. وكظمت طهران غيضها إزاء غزو عام ١٩٩٢ لكنها ارتابت بنوايا تركيا نتيجة اشتراكها مع قوات التحالف الذي قادته الولايات المتحدة خلال حرب الخليج بعد غزو العراق للكويت في ٢ آب (أغسطس) ١٩٩٠. إن لكلا البلدين مصلحة مشتركة بتجنب تدفق أعداد كبيرة من الكُرد على حدودهما. ولم تكن أي من العاصمتين تريد أن يضعف الكُرد إلى الحد الذي يتيح لصدام أن يؤثر عليهم لحسابه. ولم ترغب أنقره في أن يستخدم البارزاني أو الطالباني قواتهما لمساعدة الشيعة في ثورتهم غداة حرب الخليج. كذلك كانت طهران ترغب بأن يساعدها الكُرد بطرد (مجاهدي خلق) من قواعدهم في العراق. فيما كانت أنقره تريد، كشأنها دائماً، أن تمنع الوضع الكُردي في العراق من التأثير على كُرد تركيا. ولهذا السبب أيدت تركيا مشروع (الملاذ الآمن أو المنطقة الآمنة) للكُرد في كُردستان العراق، وهو المقترح الذي يزعم أن الرئيس التركي (توركوت أوزال) أول من طرحه قبل أن يروج له رئيس الوزراء البريطاني جون ميجر يومذاك.

الإيرانيون كانوا أقل استبشاراً بالملاذ الآمن وأقل منه بالقوة العسكرية

(عملية توفير الراحة) التي واكبته. فقد رأت طهران في العملية مبرراً لتغلغل أمريكي آخر في المنطقة إضافة إلى احتلالها البلدان العربية في الخليج. وفرضت العملية منطقة حظر جوي (No Fly Zone) شمال خط العرض ٣٦ بالنسبة للطائرات العراقية ثابتة الأجنحة. كذلك خافت إيران من أن يتحول الملاذ الآمن إلى جيب لجماعات المعارضة الإيرانية، وخاصة الحزب الديمقراطي الكُردستاني- إيران. واعتقد الإيرانيون بأن الولايات المتحدة كانت تدعم الهجمات والغارات إلى داخل الأراضي الإيرانية من الأراضي الواقعة شمال خط العرض ٣٦.

ونتج عن هذا أن استمرت إيران بقصف معسكرات (أو مخيمات) الحزب في منطقة الحظر الجوي طوال ربيع وصيف العام ١٩٩٢. وزاد من انزعاج إيران ما كان جهاز الحزب الإعلامي يروجه بأن سياسة أنقره إزاء الكُرد أرحم من سياسة طهران – وهذا محض هراء إزاء حقيقة أن الأتراك كانوا يومئذ يشنون حملة تطهير عرقي Ethnocide أو Genocide ضد الكُرد.

ويبدو أن أنقره كانت، خلال الفترة المنحصرة بين ١٩٩٣ و١٩٩٥، تستخدم دعمها للحزب الديمقراطي الكُردستاني الإيراني وسيلة ضغط لمنع إيران من دعم حزب العمال الكُردستاني. وتشير الوثائق إلى أن المساعدة الإيرانية لحزب العمال في كُردستان العراق ومخيماته في شمال إيران كانت اكبر من دعم تركيا للحزب الديمقراطي الكُردستاني الإيراني. فقد كانت طهران منذ عام ١٩٩٣ فصاعداً بحاجة إلى اصطناع قناعة عند تركيا بأنها لاتساعد حزب العمال كي لاتقدّم تركيا دعماً قوياً لجماعات المعارضة الإيرانية وخاصة (منظمة مجاهدي خلق) سواء في تركيا أو في العراق.

وقد وجد البلدان، منذ عام ١٩٩٢ حتى العام ١٩٩٩، أن من مصلحتهما تطوير المسألة الكُردية في كُردستان العراق لتخفيف تأثيرها بالنسبة للمشكلة الكُردية في البلدين وردع الجماعات المعارضة للنظام بالنسبة لإيران. ويرى (نادر انتصار) أن إجراء انتخابات في أيار (مايو) ١٩٩٢ لتشكيل حكومة فيدرالية إقليمية بكُردستان العراق ووجود إمكانية قيام دولة كُردية مستقلة في المستقبل حمل العاصمتين على المزيد من التعاون فيما بينهما وإلى

(ازدياد الشكوك حول الأهداف الأخيرة لأي من البلدين في تعامله مع الدولة الكُردية المستقبلية)[٧٧].

البروتوكولات الأمنية التركية-الإيرانية للحيلولة دون قيام دولة كُردية

في الوقت الذي ترضخ أنقره وطهران لتأييد أمريكا وأوروبا مسألة قيام كيان ذي حكم ذاتي أو فيدرالي في كُردستان العراق، تتفق العاصمتان على انه ليس من مصلحتهما أن تنبثق دولة كُردية مستقلة من مثل هذا الكيان[٧٨]. ومنذ العام ١٩٩٣ فصاعداً وجدنا الأتراك والإيرانيين (فضلاً عن سورية والعراق)، لايريدون رؤية ولادة دولة كُردية في كُردستان العراق ولايرغبون ان يروا المنطقة مستقرة وخالية من تدخلاتهم، فيعمدون في ما بينهم الى توقيع سلسلة من البروتوكولات الأمنية لقطع الطريق أمام محاولة كهذه. وكان من اليسير على طهران إدخال سورية في تلك الصفقات لأن البلدين يرتبطان بسلسلة من الأحلاف والإتفاقات التي تغطي جملة قضايا يعود تاريخها إلى الثمانينات[٧٩]. وبالرغم من التصريحات المهمة بين أنقره ودمشق حول المسألة الكُردية والمياه نجدهما ينضمان إلى طهران في العمل لمنع ظهور دولة كُردية في كُردستان العراق وهو شك ساور البلدان الثلاثة بأن الولايات المتحدة وأوروبا تريده.

في أعقاب الغزو التركي لكُردستان العراق في شهر آذار (مارس) ١٩٩٢ ارتبطت أنقره وطهران ودمشق بسلسلة من البروتوكولات الأمنية لمنع قيام دولة

(٧٧) نادر انتصار، مصدر سابق، ص ٦٥.

(٧٨) لمزيد من المعلومات عن هذه التطورات راجع مقالة (مايكل كونتر) بعنوان (دولة كُردية فعلية في كُردستان العراق)، مجلة العالم الثالث الفصلية، المجلد ١٤، العدد ٢، ١٩٩٣، ص ٢٩٥-٣١٩.

(٧٩) لمعرفة أسباب الحلف وأولياته، راجع كتاب (احتشامي وهيبنوش)، الكتاب يعالج هذه المسألة ومسائل أخرى.

كُردية في كُردستان العراق وتقييد الحركات القومية الكُردية التي تهدد النظامين في الشرق الأوسط وأوروبا. ونصت الإجراءات الأمنية على وجوب عقد إجتماعات بمستوى وزراء الخارجية كل ستة أشهر ودوام إجتماعات المسؤولين من مستوى أدنى. وقد تم توقيع أول بروتوكول، بعد ١٩٩٢، في أنقره في ٣٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٣. ونص على وجوب عدم سماح البلدين لأية منظمة إرهابية - والقصد حزب العمال الكُردستاني PKK، بالعمل فوق أراضيها. وصرح (غلام حسيني بلندجيان)، عضو الوفد الإيراني والمفوض من الرئيس رفسنجاني، بأن إيران ستتخذ إجراءات ضد حزب العمال. وصدر في صحيفة (الصباح) التركية المحافظة ليوم ٧ كانون الأول (ديسيمبر) ١٩٩٣ وعلى صفحتها الأولى مانشيت كبير (إيران تصدر أمراً بإطلاق النار على أعضاء حزب العمال). ونقلت عن (بلندجيان) قوله إن "إيران أصدرت أمرا بإطلاق النار على أي عضو من حزب العمال الكُردستاني PKK سواء كان مرتدياً زي الحزب أو مهرباً". واختتمت الصحيفة مقالها قائلة أن (البروتوكولات المعقودة لمواجهة الإرهاب قد جرى التوقيع عليها في ختام سبعة إجتماعات أمنية بين الوفدين الإيراني والتركي).

وفي ٤ أيار (مايو) ١٩٩٤ أعلن وزير الداخلية التركي (ناهد منتشه) أن إيران سلمت تركيا (٢٨) من أعضاء حزب العمال عشرة منهم قتلى. وفي ١٣ حزيران (يونيو) إلتمست تركيا من وزير الداخلية الإيراني (محمد بشارتي)، الذي كان يزور تركيا يومذاك، السماح لها بقصف معاقل حزب العمال في المناطق المحيطة بجبلي آرارات وآرارات الأصغر، داخل الأراضي الإيرانية وبالقرب منها، وهي المنطقة التي شهدت الكثير من القتال العنيف بين عامي ١٩٢٧ و١٩٣٠. وفي ١٤ حزيران (يونيو) قطع الرئيس سليمان ديميريل عطلته الصيفية ليعلن أن أنقره وطهران اتفقتا على التعاون ضد حزب العمال وقواعده التي أقامها في الأراضي الإيرانية.

وركز التصريح على النقاط الرئيسة الثلاث في الإتفاق وهي:

- عدم السماح لأعضاء حزب العمال بالعبور من كُردستان العراق إلى إيران.
- عدم السماح لأعضاء حزب العمال بالمرور عبر إيران إلى أرمينيا ومنها إلى

روسيا.

- السماح لتركيا بقصف الطرق التي يستخدمها حزب العمال داخل الأراضي الإيرانية لتجهيز معسكراته في إيران التي يشن منها هجماته على تركيا.

وفي مؤتمر صحفي لم يعترف (بشارتي) رسمياً بسماح إيران لتركيا بقصف قواعد حزب العمال في الأراضي الإيرانية، لكنه ذكر أن إيران تتعاون مع تركيا (ضد أعدائهما المشتركين) بكل السبل والطرق. وبالمقابل أعلنت تركيا أنها ستتحرك ضد قواعد (مجاهدي خلق) المعارضة في الأراضي التركية. وأعلن (منتشه) أن تركيا لن تسمح لأية جماعة تعمل من الأراضي التركية بإيقاع أضرار بالحكومة الإيرانية.

بحلول شهر أيلول (سيبتمبر) ١٩٩٤ كانت عشرة إجتماعات قد تمت بين كبار المسؤولين في تركيا وإيران. والمسألة التي تصدرت جدول أعمال كل الإجتماعات تركزت على بحث السبل والجهود في كلا البلدين للسيطرة على الجماعات التي يجد النظامان فيها تهديداً.

وكانت مسائل الأمن القومي لكلا البلدين في ما يتعلق بالمسألة الكُردية أبرز الأمور التي بحثها الرئيس ديميرل مع الرئيس رفسنجاني لدى زيارته طهران في ١٥-١٧ تموز (يوليو) ١٩٩٤. وكانت هذه أول زيارة لإيران يقوم بها رئيس تركي على مدى عشرات السنين وتناولت بالدرجة الأولى التحدي الكردي. وأكد رفسنجاني للصحفيين قبل الإجتماع أن إيران تتعاون مع تركيا تعاوناً تاماً ضد حزب العمال الكُردستاني وأعلن إن إقامة دولة كُردية مسألة "مستحيلة"[٨٠]. ولئن أشار رفسنجاني زاعماً إن الجمهورية الإسلامية قد حلت مشكلتها الكُردية بجو من "الروح الإسلامية" فان هذا التصريح كان يراد به تأييد سياسة (حزب الرفاه) التركي ذي النزعة الإسلامية، الذي كان معارضاً لسياسات (حزب الطريق القويم) الذي يتزعمه ديميرل نفسه. وحظي إجتماع ديميرل-رفسنجاني بتغطية واسعة من قبل الصحافة الإيرانية والتركية لكنها كانت أضيق في تركيا بسبب الضجة التي رافقت فضيحة رئيسة الوزراء

(٨٠) صحيفة الحرية (حُرّيت) التركية، ٢٢ تموز (يوليو) ١٩٩٤.

(تانسو جللر) وزوجها المالية. حين ظهر انهما يستثمران ما بين ٤-٥ ملايين دولار في تجارة العقارات في أمريكا. واضطر وزير الخارجية (حكمت جتين) إلى الاستقالة هو الآخر أثناء زيارة ديميرل لطهران. فقد كان جتين كردياً وكانت القوات المسلحة التركية تعتبره "متراخياً" بشأن المسألة الكُردية. وأعلن (ناهد منتشه) وزير الداخلية التركي عن ثقته بأن الإتفاقيات الأمنية الموقعة بين البلدين وتلك الموقعة مع سورية ستؤدي إلى اعتقال زعيم حزب العمال (عبدالله أوجلان)، الذي لايمكن إن يفلت من يد العدالة إلى الأبد، شأنه في ذلك شأن (كارلوس الثعلب) الذي اعتقل قبل فترة وجيزة[٨١].

استمرت العلاقات التركية-الإيرانية بالتحسن في أوائل عام ١٩٩٥. وجاء أغلب التحسن من مساهمة إيران الهامة في مجمع الشركات الدولي لمد خط أنابيب الغاز من تركمانستان إلى تركيا، وقد ناقشناه آنفاً[٨٢]. فغداة بدء مفاوضات أنابيب الغاز بادرت إيران إلى تصفية حساب لصالح المصدّرين الأتراك بقيمة ٢٠٠ مليون دولار[٨٣].

مرة أخرى تصدرت مسألة منع قيام دولة كُردية في كُردستان العراق محادثات وزراء خارجية تركيا وإيران وسورية خلال إجتماعهم الثلاثي بطهران في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥، وهو أول إجتماع على مستوى وزراء الخارجية منذ الغزو التركي الكبير لكُردستان العراق في ربيع ١٩٩٥. وكانت طهران ودمشق قد شجبتا الغزو باعتباره انتهاكاً لوحدة ارض العراق يهدد بتجزئة البلد. ولكن رغم الشجب الذي مضت عليه بضعة أشهر بدا الإيرانيون والسوريون متلهفين للإجتماع بالأتراك في أيلول (سبتمبر). وأكد وزراء

(٨١) كارلوس الثعلب هو الإسم المستعار لـ(إيليتش راميرث سانتشيث) وهو إرهابيّ مشهور سلمته حكومة السودان للحكومة الفرنسية في ١٥ آب (أغسطس) ١٩٩٤ وفعلاً حصل ذلك، فبعد خروج عبدالله أوجلان من سورية تم إختطافه وأسره في نايروبي. (المترجم).

(٨٢) لمعرفة تفاصيل صفقة خط الأنابيب التي نوقشت في أوائل عام ١٩٩٥، راجع صحيفة الحرية HURRIYET التركية ليوم ١٩٩٥/١/١٠.

(٨٣) المرجع عينه، العدد المؤرخ في ٣ شباط (فبراير) ١٩٩٥.

الخارجية الثلاثة مجدداً بياناتهم السابقة بأنهم:

- يعارضون في تقسيم العراق.
- يعارضون "الإرهاب" دون تحديد جهات.
- يعبرون عن قلقهم من تكديس السلاح في كُردستان العراق[٨٤].

وحين التقى وزير الإقتصاد والشؤون المالية الإيراني (مرتضى محمد خان) بالرئيس التركي بأنقره في ١٩٩٥/١١/١٧ صرح ديميريل بأنه موافق تمام الموافقة على القرارات المنبثقة عن الإجتماع الثلاثي السابع في طهران. وعلق قائلا إن "البلدان الغربية كانت تنوي إقامة دولة كُردية بمساعدة الانفصاليين"[٨٥]. وكرر القول بأن تركيا وإيران لاتنافسان الواحدة الأخرى. وشدد محمد خان بدوره على الحاجة إلى تعاون إقتصادي اكبر بين البلدين. وفي الأول من كانون الأول (ديسمبر) زار (أونور أويمن) وكيل وزارة الخارجية التركية إيران وأجرى محادثات مع الرئيس رفسنجاني وأبدى الأخير خلالها ارتياحه للعلاقات الجيدة بين طهران وأنقره، لكنه أشار، هو الآخر، إلى رغبة إيران في زيادة التعاون الإقتصادي.

لقد كانت إتفاقيات الأمن القومي بين تركيا وإيران غداة حرب الخليج وإمتداداً الى عام ١٩٩٥ مهمة من عدة وجوه:

- إنها أثارت خطورة تهديد الحركة القومية الكُردية لكلا البلدين، وتهديد حزب العمال الكُردستاني لتركيا بوجه خاص.
- أشارت الى ان أنقره وطهران راغبتان أشد الرغبة بعكس ما كان يعتقد في الغرب، بالتعاون في ما يتعلق بسياساتهما تجاه بلدان القفقاس، لاسيما حول أرمينيا وأذربيجان ومشكلة نوغورنو كاراباغ، ومن وراء ازدياد حضور روسيا ودورها في منطقة نوكورنو كاراباغ.
- أشارت الى استعداد البلدين للمزيد من التعاون في سياساتهما تجاه دول

(٨٤) صحيفة (إطلاعات) الإيرانية، العدد المؤرخ في ١٦ أيلول (سبتمبر) ١٩٩٥.
(٨٥) المصدر السابق.

آسيا الوسطى.

- اعترفت بحاجة تركيا لإدامة التنسيق الوثيق مع إيران لمنع قيام دولة كُردية مستقلة في كُردستان العراق تكون خنجراً موجهاً الى صدر البلدين وتسبب متاعب جيوپوليتيكية وجيوستراتيجية للعاصمتين.

تعرضت العلاقات التركية-الإيرانية حول المسألة الكُردية الى كثير من التقلب منذ حرب الخليج حتى نهاية عام ٢٠٠٠. فرغم التعاون الناتج عن الإجتماعات الثلاثية العديدة كان ظهور مناطق في كُردستان العراق غير خاضعة لسيطرة بغداد يعني بالضرورة قيام تنافس شديد بين أنقره وطهران على ملء منطقة الفراغ تلك. والمشكلة التي كانت وماتزال هي معرفة مكان الحدود الفاصلة بين منطقتي نفوذ البلدين. وقد تأزمت هذه المشكلة في العامين ١٩٩٤و ١٩٩٥ حين تقرب الحزبان الرئيسان في كُردستان العراق: الديمقراطي الكُردستاني والإتحاد الوطني من تركيا وإيران أثناء القتال بينهما.

ومن أمثلة قيام مناطق نفوذ في كُردستان العراق ما ذكر عن موافقة جلال الطالباني على السماح بوجود ٣٠٠٠ الى ٥٠٠٠ مقاتل من الشيعة[٨٦] الذين فروا من العراق، تحت قيادة آية الله محمد باقر الحكيم رئيس المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق[٨٧]. واعلن الطالباني ان هذه القوة ستستخدم في عمليات مشتركة مع قوات البيشمركه ضد صدام حسين ونظامه في بغداد. وأكد سفين دزهيي، ممثل الحزب الديمقراطي الكُردستاني في أنقره، "ان لا علاقة لحزبه بنشر هذه القوة، بل هو قرار اتخذه الطالباني وحده". وأضاف "ان حزبه كان يراقب عن كثب التطورات في المنطقة الخاضعة لحزب الطالباني، التي شملت في العام ١٩٩٥ نصف أراضي كُردستان العراق و٧٠٪ من سكانه". وقال دزهيي "ان قرار نشر قوات في كُردستان العراق

(٨٦) يقصد المؤلف هنا قوات بدر، الجناح العسكري للمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق التي شكلت خلال الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ في طهران بقيادة السيد محمد باقر الحكيم.(طهران)
(٨٧) صحيفة الحرية التركية، ليوم ٣-١١-١٩٩٥ والأوقات الإيرانية ليوم ٣-١٢-١٩٩٥.

خاضعة لسيطرة إيرانية هو من صلاحية (المؤتمر الوطني العراقي INC) لا من صلاحية الإتحاد الوطني بمفرده". ويبدو ان قرار الطالباني بنشر قوات خاضعة لسيطرة إيران جاء تعبيراً عن احتجاجه على عدم تسلم الإتحاد الوطني حصة عادلة من الضرائب على الناقلات التي تحمل الأغذية من تركيا والنفط العراقي الى تركيا. فقد بلغت الضرائب والعائدات في عام ١٩٩٥ مائتي ألف الى ثلاثمائة ألف دولار يومياً أو أكثر. فنقطة عبور الخابور بين العراق وتركيا كانت تحت سيطرة الحزب الديمقراطي الكُردستاني المتحالف مع تركيا يومذاك بحكم الجيوپوليتيك. وبازدياد اعتماد الحزب الديمقراطي على تركيا إقتصادياً اضطر الإتحاد الوطني الى فتح المزيد من حدوده للتجارة الإيرانية. وكان أحد مطالب إيران ان يكون لها حضور اكبر في كُردستان العراق لمواجهة النفوذ التركي. ومع نهاية عام ١٩٩٥ اصبح كلا الحزبين معتمدين كلياً على الجارتين الكبيرتين.

وزعم عزيز قادر، أحد قادة الجبهة التركمانية، "ان القوة الشيعية تمول كلياً من إيران وان الطالباني التمس مساعدة القوة تلك بسبب ازدياد التقارب بين الحزب الديمقراطي وتركيا. وهو تطور يخشاه الإتحاد الوطني وطهران على حد سواء". وقد ازدادت مخاوف الاثنين بعد مهاجمة حزب العمال PKK الحزب الديمقراطي في آب (أغسطس) ١٩٩٥ مما جعل الحزب الديمقراطي ينسق عمليات عسكرية عديدة مع القوات المسلحة التركية.

وكان لنشر القوات الخاضعة على ما يبدو لسيطرة (آية الله إيراني) في مناطق سيطرة الإتحاد الوطني بكُردستان العراق كبير الأثر في إضعاف الإتفاقات التي تم التوصل اليها في (مؤتمر دروهيدا) بايرلنده في شهر آب (أغسطس) - أيلول (سبتمبر) من عام ١٩٩٥. فكانت النتيجة الرئيسة لأول مؤتمر أن استغله حزب العمال لمهاجمة الحزب الديمقراطي الكُردستاني. ووصف عبدالله أوجلان مسعود البارزاني والحزب الديمقراطي بأنهما ألعوبة بيد الولايات المتحدة وتركيا[٨٨]. وكان واضحاً أن أوجلان كان يتلهف لاختبار

(٨٨) أثبتت الأحداث خطأ النهج الذي قاده (أوجلان) داخل الحركة الكردية والذي إعتمد على تخويف الآخرين. وفي الوقت ذاته أثبتت الأيام النهج الحكيم الذي سارت =

مدى استياء بعض الكُرد في بهدينان، المنطقة التي يسيطر عليها الحزب الديمقراطي في كُردستان العراق ليعرف كم كانوا مستائين من زعامة البارزاني، حسب ادعائه والتقارير الزائفة التي كانت تصله عن طريق المأجورين والوكلاء غين!؟ وكان الإتحاد الوطني، هو الآخر، غير راضٍ عن جوانب أخرى في مؤتمر دروهيدا، فلم يخفَّ لمساعدة الحزب الديمقراطي حين هاجمته قوات حزب العمال في ٢٥ آب (أغسطس) ١٩٩٥.

ومع نهاية عام ١٩٩٥ نتج عن الشد والجذب بين أنقره وطهران أن صارت منطقة سيطرة الحزب الديمقراطي منطقة نفوذ إقتصادي وسياسي تركي تتخللها بين الحين والحين عمليات عسكرية كبيرة تقوم على تحالف الحزب الديمقراطي والقوات المسلحة التركية ضد حزب العمال. وصارت المنطقة الخاضعة للاتحاد الوطني أشد انحيازاً إقتصادياً وسياسياً لإيران. وقد اضطرت تركيا الى قبول فشل مؤتمرات دروهيدا لتؤمن تعاوناً جيوپوليتيكياً أوسع مع إيران، تاركة لها مضمار نفوذ أوسع في كُردستان العراق. وبعبارة أخرى فان حاجة أنقره الجيوپوليتيكية لإحتواء حزب العمال الكُردستاني أجبرتها على التعاون مع إيران وبذلك أتاحت لها أن تدق إسفيناً في سياسة (الاحتواء المزدوج) التي كانت الولايات المتحدة تطبقها لكبح جماح إيران. وهذا مثال جيد على الحاجات الجيوپوليتيكية للدول الإقليمية الكبرى من المستوى المتوسط، أي تركيا في هذه الحالة، للتعاون مع منافس إقليمي بما يعارض السياسات الجيوستراتيجية للدولة العظمى الحليفة، أي الولايات المتحدة. ان حاجة تركيا لخرق تحالفها مع الولايات المتحدة أملاها عليها التهديد الآتي من حزب العمال والحركة القومية الكُردية في كُردستان العراق، ذلك التهديد الذي وجدت تركيا إيران أقدر من الولايات المتحدة على مساعدتها في احتوائه.

= عليه قيادة البارزاني في إدارة سفية الإستقرار والقوة في المجتمع الكردستاني والحركة القومية الكردية. (المترجم).

الفصل السادس

الحركة الإسلامية في تركيا والمسألة الكُردية

ان احد أسباب سعي تركيا لمعالجة المسألة الكُردية وعدم التدخل في المشكلة الكُردية في إيران أو تحريض القوميين الآذريين هو تنامي الحركة الإسلامية فيها. ففي عام ١٩٩١ ساور القوات المسلحة التركية القلق من احتمال تعاون الإسلاميين مع حزب العمال الكُردستاني. وهذا أيضاً خلق فترة من توتر في العلاقات بين البلدين.

ومن أمثلة التوتر المتزايد بين الإسلاميين - تلك الجماعات التركية التي تطالب بمزيد من المظاهر الإسلامية في المجتمع، وبخاصة المدارس وحق ارتداء الزي الإسلامي (غطاء رأس وقفطان وسراويل فضفاضة للنساء وإرسال اللحى واعتمار القلانس -الطاقيات- للرجال)، وما حصل حين اغتيل الكاتب التركي والصحفي والداعية العلماني البارز (أوكور مومجو) يوم ٢٤ من كانون الثاني (يناير) ١٩٩٢. وقيل انه قتل على يد منظمة إسلامية يمينية وان لم تظهر أدلة تثبت صحة هذا الزعم حتى عام ١٩٩٧. وكانت هذه المزاعم كافية لقيام الجماعات العلمانية المعارضة بسلسلة من تظاهرات لما يدبره الإسلاميون من محاولات لاختراق المجتمع المدني التركي. ففي أعقاب اغتيال (مومجو) بدأت الجماعات العلمانية التركية بتنظيم سهرات إيقاد شموع لفترة طويلة ثم يطفئونها وثم يعيدون إشعالها هاتفين: (دقيقة ظلام من اجل تنوير دائم).

وكان المحتجون أثناء تشييع مومجو يهتفون: "تركيا لن تكون إيران"، "اطردوا الملالي" و"تسقط الشريعة". ولم يستبعد الأتراك ان يكون الإيرانيون وراء اغتياله، لكن الرئيس ديميريل صرح قائلاً: "علينا ان نتأنى ونحصل على معلومات دقيقة للغاية قبل ان نوجه أي لوم الى إيران كدولة". وسارع الناطق بلسان السفارة الإيرانية الى نفي أي صلة لإيران بالجريمة، لكن أعضاء منظمة مجاهدي خلق المقيمين في تركيا أعلنوا ان طهران قد يكون لها ضلع بالجريمة وأنها ارتكبت خمسين عملية اغتيال في تركيا وحدها، دع عنك عمليات القتل في أماكن أخرى، وخاصة أوروبا، حيث يتهم مجاهدو خلق طهران بأنها وراء اغتيال عبدالرحمن قاسملو زعيم الحزب الديمقراطي الكُردستاني الإيراني في فيينا عام ١٩٨٩ وخليفته صادق شرفكندي في برلين (١٩٩٢). وقد ازدادت مخاوف أنقره من الحركة الإسلامية يوم حقق حامل لوائها، حزب الرفاه، نصراً بالانتخابات المحلية في ١٩٩٤ حين فاز برئاسة بلدية عشر مدن كبيرة بما فيها أنقره واسطنبول.

في شباط (فبراير) ١٩٩٣، بعد اغتيال مومجو ببضعة أسابيع، توترت العلاقات بين البلدين بشدة اثر اعتقال الشرطة التركية تسعة عشر إسلامياً تركياً متطرفاً تشير أوراقهم الى قيامهم برحلات متكررة الى طهران ووجود روابط لهم بقوات الأمن الإيرانية تعود الى السبعينات[٨٩]. وخلال الشهر نفسه عثر على جثة أحد أعضاء (منظمة مجاهدي خلق) ودلت الآثار على تعرضه للتعذيب ثم القتل خنقاً بعد اختطافه في اسطنبول عام ١٩٩٢. وكما جرت العادة في مثل هذه الأحوال، قام وزير الداخلية التركي بتسليم نظيره الإيراني ملفات (إرهابيين) إيرانيين، لكن الوزير الإيراني نفى أية صلة لحكومته بهم. وشدد رئيس وزراء (ديميريل)، لأسباب جيوپوليتيكية بلاشك، على ان أهم شيء هو صيانة الإستقرار وإن الإجتماعات الأمنية الثلاثية لمنع قيام دولة كُردية في كُردستان العراق وكبح جماح الحركة القومية الكُردية ظلت بوجه عام تتقدم على غيرها من الأمور وخاصة التأييد الإيراني المزعوم

(٨٩) هيوبوب، (نزاع حول القتل) في مجلة (الشرق الأوسط الدولية) العدد ٤٤٤ في ١٩ شباط (فبراير) ١٩٩٣، ص١١-١٢.

للجماعات الإسلامية في تركيا. وجرى إجتماع أمني ثلاثي نصف -أو شبه- سنوي آخر بدمشق في ١٠ شباط (فبراير) كما هو مقرر.

ولئن حاولت العاصمتان إعادة التوازن فان أنقره لم تفعل شيئاً لكبح المظاهرات العلمانية ضد الإسلاميين. فأعلن (عزيز نسين)، وهو كاتب تركي ساخر، أنه يعتزم ترجمة كتاب (آيات شيطانية) لسلمان رشدي الى التركية ونشر بالفعل بعض مقتطفات منه. وفي إيران طالبت صحيفة (الجمهورية الإسلامية) المتشددة بإصدار فتوى تقضي بإهدار دم (عزيز نسين) شبيهة بالفتوى التي أصدرها آية الله الخميني بحق سلمان رشدي في عام ١٩٨٩. بيد ان إيران بقيادة الرئيس المعتدل هاشمي رفسنجاني، الذي جاء الى رئاسة البلاد في ١٩٨٩، لم تكن متحمسة لتكرار قضية رشدي ثانية مع تركيا هذه المرة. فلم يصدر آيات الله (فتوى) كهذه ضد عزيز نسين. وتوفي الرجل لأسباب مرضية في ١٩٩٦.

وفي آب ١٩٩٤ توترت العلاقات مرة أخرى حين اتهمت أنقره إيران بالتدخل في شؤونها الداخلية متهمة إياها بدعم حزب العمال الكُردستاني. فطار وفد تركي الى طهران حاملاً ملفاً مكتظاً بالأدلة الموثقة على نشاطات (إرهابية) من قبل حزب العمال داخل تركيا وضدها بدعم من إيران. وكانت لدى الأتراك صور وتسجيلات صوتية وملفات تحوي اعترافات أعضاء من حزب العمال تم اعتقالهم تكشف عن علاقاتهم بالمخابرات الإيرانية (اطلاعات) ووحدات الحرس الثوري (الباسداران)، وتفاصيل وبيانات عن مخازن أسلحة الحزب ومراكز التدريب ومكاتب الإرتباط واسماء أعضاء الحزب المسؤولين عن المعسكرات والبيوت الآمنة في إيران[٩٠].

في حزيران (يونيو) ١٩٩٥ اتهمت أنقره إيران بأنها سمحت لحزب العمال بإقامة المزيد من القواعد في شمال إيران بعد هروب أعضاء الحزب من الحملة التي شنتها قوة عسكرية تركية كبيرة تقدر بـ٣٥ ألف جندي في الربيع. ويقول (ايرطوغرول اوزكوك) رئيس تحرير صحيفة (الحرية) التركية الموالية للحكومة والقوات المسلحة التركية ان الأتراك لم يقدموا على أي عمل عسكري لأن

(٩٠) مايكل كونتر، الكُرد ومستقبل تركيا (نيويورك: دار سان مارتن، ١٩٩٧ ص٩٥.

"مهاجمة مخيم -أو معسكر- في إيران مجازفة كبيرة ومبادرة خطيرة. فقصف إيران يختلف تماماً عن قصف كُردستان العراق"[٩١].

وطوال الفترة الباقية من عام ١٩٩٥ ظل التوتر بين العاصمتين شديداً لاعتقاد تركيا بأن إيران كانت تسمح لحزب العمال بتعزيز نشاطاته في شمال إيران وأنها استمرت تشجع العناصر الإسلامية داخل تركيا. فيما لبثت إيران متمسكة بموقفها الرافض للتهمتين. وكانت إيران، من ناحية أخرى، قلقة من توثق العلاقة بين أنقره والحزب الديمقراطي الكُردستاني في كُردستان العراق، عقب حملة شهر آذار (مارس) العسكرية التركية الكبيرة. هذا القلق دفع طهران الى نسف الترتيبات التي تم التوصل إليها في مؤتمرات دروهيدا خلال خريف العام ١٩٩٥ ولم تدع إيران لحضورها.

على ان طهران ما كانت تريد زيادة التوتر مع أنقره لأن الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت في ٢٤ من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥ شهدت فوز (حزب الرفاه)، الذي يقوده (نجم الدين أربكان) بأعلى نسبة من الأصوات: ٢١,٣٪. وبعد مفاوضات طويلة استطاع (حزب الرفاه) تشكيل حكومة ائتلافية مع (حزب الطريق القويم) الذي تقوده (تانسو جللر) في حزيران (يونيو) ١٩٩٦. وكانت طهران تنظر الى أربكان بارتياح شديد لعدة أسباب: ان المسؤولين الإيرانيين يعرفونه جيداً، فقد كان وظل مؤيداً متحمساً ومعجباً بالنظام الإسلامي في إيران. ولم يكن يميل الى الولايات المتحدة، عدو طهران اللدود، وكان داعية لمشروع جماعة الثمانية الإقتصادية الذي يسعى لضم ثمانية بلدان مسلمة هي: تركيا وإيران وباكستان وبنغلاديش ونيجيريا وماليزيا وإندونيسيا ومصر، وهو مشروع يراد له ان يكون قادراً على تقليص اعتماد هذه البلدان إقتصادياً وتجارياً على الإتحاد الأوروبي والكارتلات التجارية اليابانية. وزاد من ارتياح طهران تصريح لأربكان حال مجيئه الى السلطة نفى فيه وجود دعم لحزب العمال من قبل إيران أو سورية، رافضاً ما يصفه بالتهم منها اعتبارها دعاية من جانب وكالة المخابرات المركزية الأمريكية (CIA) لإعاقة تطور علاقات طيبة بين البلدان الإسلامية.

(٩١) المصدر السابق، ص٩٦. كذلك راجع صحيفة الحرية ليوم ١٩٩/٦/١٠.

وقد أوفى أربكان بوعده بإقامة علاقات افضل مع إيران لغرض التجارة وتأمين التعاون لسحق حزب العمال الكُردستاني فبعد اقل من ستة أسابيع على تسلمه السلطة زار إيران في ١٠-١١ آب (أغسطس) ١٩٩٦، في أول زيارة خارجية بعد تسلمه رئاسة الوزراء. ولكن رغم صراحة نوايا أربكان الطيبة تجاه إيران انتهزت وسائل الإعلام التركية هذه المناسبة لتزرع، وبوحي من القوات المسلحة الخائفة من سياسة أربكان، شكوكاً ومخاوف من العلاقات مع الجارة الكبيرة في الجنوب.

وقد غطت الصحافة في كلا البلدين والصحافة الدولية بإسهاب مراسيم توقيع صفقة الغاز الطبيعي بقيمة ٢٣ مليار دولار رغم التشريع الأمريكي القريب العهد الذي يدعو الى فرض عقوبات على الشركات التي تستثمر اكثر من ٤٠ مليون دولار في صناعات الغاز والنفط الإيرانية. غير ان التغطية الصحفية التركية والإيرانية للزيارة تشير الى ان المسألة الكُردية، أي مشكلة حزب العمال، تصدرت محادثات رفسنجاني وأربكان، بما فيها إجتماعان مغلقان لم يحضرهما سوى مترجمي الرئيسين.

ان الدور المحوري الذي قدر لطهران ان تقوم به في كُردستان العراق بعد فشل (مؤتمر دروهيدا) للعام ١٩٩٥، المدعوم من الولايات المتحدة، يتجلى من خلال التوغل العسكري الإيراني لمسافة ٩٠ كم داخل كُردستان العراق.

قبل أسبوع من الزيارة أعلن أربكان ومساعدوه ان هناك أربعة بلدان فقط - هي تركيا وإيران والعراق وسورية، حيث تعيش الغالبية الساحقة من الكُرد - هي القمينة (المؤهلة) "بحل" المسألة الكُردية. وكان موقف أنقره - أو موقف حزب الرفاه على الأقل - يقوم على وجوب حل المسألة الكُردية قبل ان تتمكن الدول الأربع من معالجة مسائل أخرى كثيرة.

قُبيل سفر أربكان الى طهران تحدثت الصحافة التركية عن بعض أسباب قلق تركيا الناجم عن علاقاتها مع طهران اغلبها متعلق أو متأثر بالمسألة الكُردية بصورة مباشرة أو غير مباشرة[٩٢].

(٩٢) صحيفة (الحرية) التركية ليوم ١٠ آب (أغسطس) ١٩٩٦.

أول شكوى لأنقره ادعاءها ان سياسة طهران تهدف الى منع تركيا من ان تصبح خط ترانزيت رئيس ومحطة أخيرة لنفط وغاز القفقاس وآسيا الوسطى، وهو هدف تسعى إليه طهران وموسكو حسب تلميحات الصحف. ويلي ذلك قلق تركيا من دعم إيران لأرمينيا ومساعدتها وبرودة علاقاتها مع أذربيجان بالرغم من حقيقة ان أرمينيا كانت وما تزال تحتل ٢٠٪ من ذلك البلد نتيجة للحرب بين البلدين في أوائل التسعينات. وكانت طهران لاتزال مستاءة لاستبعادها من المشاركة في مجاميع كونسورتيوم الشركات المختلفة الراغبة في تمويل مشاريع استخراج النفط من آبار، رضخت بمنتهى السهولة لضغوط الولايات المتحدة لاستبعاد إيران.

ولكن هناك مخاوف أخرى أشد إلحاحاً في ما يتعلق بالكُرد، بالنسبة لمحور أنقره-طهران، أهمها اعتقاد تركيا بأن إيران وفرت الملاذ لحزب العمال الكُردستاني ودعمته تموينياً وتعبوياً وخاصة بإقامة معسكرات للحزب على الحدود التركية الإيرانية. كما زعمت ان إيران قدمت خدمات طبية لأفراد الحزب - وحتى للمقاتلين منهم الذين أصيبوا بجراح خلال المناوشات في تركيا. وزعمت أنقره ان إيران قدمت مساعدات لحزب العمال في كُردستان العراق باعتباره أداة لتوسيع نفوذها في المنطقة بل واكثر من هذا ظلت أنقره، حتى شهر آب (أغسطس) ١٩٩٦، تصر على ان إيران كانت وراء نوع من (تفاهم) بين حزب العمال وبين الحزب الديمقراطي الكُردستاني وإنها فعلت ذلك بالتعاون مع سورية. وكان التعاون بين الحزبين كفيلاً بفتح ممر حيوي بين سورية وإيران عبر كُردستان العراق. وباختصار نقول ان ازدياد نشاط إيران في كُردستان العراق منذ أواسط عام ١٩٩٥ جعل منها لاعباً رئيسياً في المنطقة وهو دور لم يعجب انقره ولا الولايات المتحدة الأمريكية.

كذلك اعتقدت أنقره بان تزايد الحضور الإيراني في كُردستان العراق سهل على حزب العمال تلقي السلاح من السوق السوداء في روسيا وآسيا الوسطى. كما صار بمستطاع أعضاء حزب العمال السفر من أوروبا الى كُردستان العراق مباشرة عن طريق إيران. واعتقدت أنقره بان اتساع الوجود الإيراني في كُردستان غيّر ميزان القوى القائم في المنطقة منذ حرب الخليج وكان حتى عام

١٩٩٥ في صالح تركيا الى حد كبير.

كانت نية أربكان من زيارته لطهران تتركز على السعي لإيجاد حل لتحديات حزب العمال. والذي أكد هذه النية تزامن زيارة (شوكت قازان) وزير العدل و(محمد صاغلم) وزير التربية وحشد من كبار رجال الأعمال لبغداد. فمع إعادة فتح خط أنابيب نفط كركوك-يمرطالك الذي كانت انقره تنتظر البدء به حالاً وتأخر الى نهاية العام (١٠ كانون الأول) (ديسمبر) وما يدره خط الأنابيب من عائدات، بدا واضحاً ان أحد أهم جوانب محادثات قازان-صاغلم ببغداد مناقشة المسائل السياسية والإجراءات اللازمة لدحر التحدي الكُردي في البلدان الثلاثة.

وجاء ما يؤكد جدية جهود حزب الرفاه حين ذكرت التقارير الإخبارية ان (الشيخ عثمان) زعيم الحركة الإسلامية في كُردستان IMK، الذي يسيطر على منطقة صغيرة في كُردستان العراق تتركز حول مدينة رانية وتجاور الحدود الإيرانية، زار أنقره يومي ١١ و١٢ آب (أغسطس) بدعوى حضور حفل زواج صديقه (إحسان أصلان)، مدير إحدى الجمعيات الخيرية في أنقره، الذي تربطه صلات وثيقة بجماعة (الطريقة النقشبندية) التي ينتمي اليها أربكان والشيخ عثمان معاً. والجدير بالذكر ان الشيخ عثمان قام بزيارته لأنقره حينما كان أربكان في زيارة رسمية لإيران.

الدليل الآخر على حمى الحملة الدبلوماسية ليومي ١١ و١٢ آب (أغسطس) ما أوردته التقارير الإخبارية من ان (حافظ الأسد) دعا أربكان لزيارة دمشق لبحث المسائل المعلقة بين البلدين. وأعلن أربكان من طهران ان مؤتمر قمة يضم (الأربعة الكبار) سينعقد بدمشق في أيلول (سبتمبر). وذكر تقرير ان وزير الخارجية التركية أعلن ان الخبر لا أساس له من الصحة لأن القوات المسلحة التركية كانت تعارض مثل هذا الإجتماع بشدة ولم ينعقد.

كانت وراء رغبة أربكان الشديدة بكسر شوكة حزب العمال الكُردستاني أسباب سياسية داخلية. فقد أعلن أحد عشر نائباً كُردياً من أعضاء حزب الرفاه اثر إجتماع عقدوه مع رئيس الوزراء في شهر تموز (يوليو)، انه اذا لم تلب المطالب الكُردية وهي التعليم باللغة الكُردية وإيجاد وظائف وأعمال

للعاطلين وفتح قناة تلفزيونية كُردية ونظام قضائي عادل... الخ، فانهم ومعهم ٢٥ الى ٤٥ نائباً من المحافظات الجنوبية الشرقية سيستقيلون من الرفاه. وكان خروج ٣٣ نائباً فقط على الحزب يعني خسارته ٢٥٪ من أعضائه في البرلمان. وخروج مثل هذا العدد كان سيعني نهاية حزب الرفاه كحزب سياسي حي، دع عنك القضاء على قدرته في ان يدخل حلبة المنافسة على السلطة. لاشك ان طهران كانت على دراية تامة بالأمر، آخذة بنظر الاعتبار وضع أربكان الداخلي الحرج وأهمية أصوات النواب الكُرد، حين عقدت معه محادثات آب (أغسطس). وقد تحسنت العلاقات بين البلدين منذ زيارة أربكان في أوائل آب (أغسطس) ١٩٩٦ حتى شباط (فبراير) ١٩٩٧، لكن الشكوك بنوايا الواحد ضد الآخر في كُردستان العراق وإستمرار تركيا باتهام إيران في إيواء حزب العمال ظلت أسباباً رئيسة للتوتر. وجاء هجوم الحزب الديمقراطي الكُردستاني على حليف طهران، الإتحاد الوطني الكُردستاني، في ٣١ آب (أغسطس) ١٩٩٦ مفاجأة لإيران وسبباً لإنفجار الخلاف مرة أخرى بين البلدين[٩٣].

لقد أحدث تعاون أواخر آب (أغسطس) بين بغداد والديمقراطي الكُردستاني لطرد حليف إيران، الإتحاد الوطني من أربيل والمناطق المحيطة بها خلافات كبيرة. فقد فوجئت طهران بهذا التعاون وبسرعة انتصاراتهما العسكرية الأولى[٩٤]. ووجدت إيران نفوذها يتقلص في المنطقة وقد بذلت جهوداً كبيرة لتثبيته بعد فشل إتفاقيات دروهيدا. كانت هناك أسباب عدة وراء تعاون الديمقراطي مع بغداد:

- شعر الحزب بالتهديد من ازدياد توثق الروابط بين الإتحاد وإيران.
- انزعاج البارزاني من تسهيل الطالباني توغل قوة إيرانية تبلغ ما بين

(٩٣) استرجع الحزب الديمقراطي الكُردستاني مدينة أربيل، العاصمة الإقليمية لحكومة إقليم كُردستان من يد الإتحاد الوطني الكُردستاني بعد انقلاب الأخير اللاشرعي ضد البرلمان الكُردي المنتخب في ١٩٩٢. (المترجم).

(٩٤) يقصد المؤلف التدخل العراقي المحدود والمؤقت أبان تحرير أربيل من قوات الإتحاد الوطني الكُردستاني. (المترجم)

٣٠٠٠ و٤٠٠٠ جندي مسافة خمسين ميلاً داخل الأراضي الخاضعة للاتحاد الوطني في أواخر تموز (يوليو) لتهاجم قواعد الحزب الديمقراطي الكُردستاني الإيراني في شمال خط العرض ٣٦.

- لاشك في ان زعيم الحزب الديمقراطي الكُردستاني كان يرى ان مساعدة الإتحاد للقوات الإيرانية، وقوامها مقاتلون من الشيعة العراقيين، تنبيء بهجمات قادمة على أراضيه من قبل الإتحاد الوطني بدعم إيراني. فمن شأن المزيد من هجمات الإتحاد المدعومة من إيران على حدود الحزب الديمقراطي الكُردستاني الجنوبية، الحد من إمكانيات الأخير على مهاجمة قواعد حزب العمال في كُردستان بالتعاون مع القوات المسلحة التركية. وقد أدرك الحزب الديمقراطي الكُردستاني، حتى قبل التوغل، ان تركيا مستعدة لدفع حدودها مسافة ٩-١٥ ميلاً داخل أراضيه لكي تطوق هجمات حزب العمال. وتوقع الحزب ان الأتراك سيحاولون إضعاف مركزه في هذه المنطقة الى مجرد وجود هامشي.

قبل ٣١ آب (أغسطس) أدرك البارزاني إمكانية تقليص مناطقه الشمالية والجنوبية. كذلك فكر، بلاشك، بأن فتح خط أنابيب كركوك-يمرطالك وما يأتيه منه سيضعف مركزه بازاء الإتحاد الوطني. وفكر البارزاني، وكان مصيباً، بان الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين لن يسعوا الى تقوية مركزه بالمستوى الذي يراه مناسباً سواء عن طريق (عملية توفير الراحة) أو المنظمات اللاحكومية الدولية التي يسيطرون عليها بصورة مباشرة أو غير مباشرة. لقد أدرك البارزاني ان إعادة فتح أنبوب النفط وزيادة التجارة بين بغداد وتركيا تعنيان انه لن يعود قادراً على تأمين الموارد المقدرة بـ(٢٥٠٠٠٠) الى (٣٠٠٠٠٠) دولار يومياً من النقل التجاري بالشاحنات التي تعبر الحدود التركية - العراقية عند النقطة الحدودية، خابور.

في أوائل عام ١٩٩٦ وافق الأتراك على تأسيس (حزب كُردي محافظ) فقد نادت زمرة في كُردستان العراق بإقامة دولة مستقلة في الموصل، تضم كُرداً وعرباً تتعاون مع تركيا لتكون بمثابة دولة فاصلة بين تركيا والعراق مقتطعة أرضه. وعلى مدى عامي ١٩٩٦ و١٩٩٧ عملت أنقره على تقوية روابطها مع

التركمان العراقيين ولاسيما الحزب الوطني التركماني الذي اتخذ مقره الرئيس في أنقره.

التركمان أقلية في العراق تقدر بحوالي نصف مليون في كُردستان العراق وهم يتطلعون الى تركيا طلباً للدعم. وقد انضمت طهران الى حزب العمال في إدانة التقارب الشديد بين أنقره والتركمان. صحيح ان أنقره أرادت ان تجعل من علاقتها بالتركمان سداً بوجه المطامح الانفصالية الكُردية لكن طهران لم يعجبها التقارب الشديد بين أنقره والحزب الديمقراطي الكُردستاني والتركمان[٩٥].

ربما تكون طهران فوجئت بالسهولة والسرعة اللتين جرى التعاون بين الحزب الديمقراطي الكُردستاني وبغداد بموجبهما. لاشك في ان طهران أدركت كم كانت بغداد بحاجة الى فتح أنبوب النفط الى الحدود التركية لتزيد من تجارتها مع تركيا وتخفف من ضغط العقوبات الإقتصادية الآخذة بخناقها. وكذلك احتاجت بغداد للحزب الديمقراطي الكُردستاني لاختبار مدى جدية قوات التحالف في حماية (المنطقة الآمنة) التي يؤمن في داخلها حوالي ثلاثة ملايين كُردي من هجمات القوات العراقية. كما ان التحالف أتاح لحكومة صدام حسين التخلص من عدة آلاف من الكُرد الذين تعاونوا مع الولايات المتحدة خلال (عملية توفير الراحة) والمنظمات غير الحكومية المتواجدة في كُردستان، مما يؤدي الى تقليص الهجمات المنطلقة من تلك المنطقة ضد صدام حسين وحكومته[٩٦].

ردت إيران على تحالف بغداد- الديمقراطي الكُردستاني- تركيا ببطء وكان

(٩٥) فيبي مار، دراسة بعنوان "تركيا والعراق" في كتاب هنري باركي الموسوم (الجار المتردد: دور تركيا في الشرق الاوسط)، واشنطن، مطابع معهد السلام الأمريكي، ١٩٩٦، ص ٦١.

(٩٦) إيران دولة إقليمية كبرى حاولت على مر الزمن اجتذاب الحركة القومية الكُردية إليها وكسب ولائها مثلما ان تركيا حاولت وتحاول اللعب بالورقة التركمانية. ان التركمان في كُردستان العراق جزء من المجتمع الكُردستاني وحزمة الحقوق التي يتمتعون بها هو أضعاف ما كان متوفراً في ظل النظام المركزي في بغداد. (المترجم)

الرئيس رفسنجاني يزور إفريقيا وقتذاك ولم تستطع طهران ان تفعل الكثير في مساندة قوات الإتحاد الوطني الفارة من هجمة الديمقراطي الكُردستاني. وهرب العديد من مقاتلي الإتحاد الوطني الى طهران نفسها. لكن الإتحاد استطاع، مع نهاية عام ١٩٩٦، ان يستعيد بمساعدة إيران اغلب الأراضي التي استولى عليها الديمقراطي الكُردستاني في أيلول (سبتمبر) ما عدا مدينة أربيل وضواحيها. وبدا ان معركة ٣١ آب (أغسطس) وما تلاها من قتال بين الفريقين الكُرديين كان لها بعض الأثر على إحتمالات قيام كيان حكم ذاتي كُردي قوي متحد. وقد إستمر القتال بين الفريقين طوال العام ١٩٩٧[٩٧].

في أواخر عام ١٩٩٦ حاولت تركيا جر الفريقين المتقاتلين الى إيجاد نوع من الإتفاق بين الطرفين. وبدأت بما عرف بـ(عملية أنقره) في نهاية تشرين الأول (أكتوبر) واشتملت على جهود أمريكية وتركية وبريطانية جديدة لإنهاء الحرب بين الطرفين. ولكن العملية انتهت بهجومٍ تركي كبير على كُردستان العراق في أيار (مايو).

كان أحد أسباب فشل عملية أنقره معارضة إيران لها. فمجرد إطلاق اسم (عملية أنقره) على المفاوضات كان كفيلاً بجعل الإيرانيين يتوجسون خيفة ويشجبونها بشدة بقولهم أنها ضمن سياسة أمريكية غرضها إقامة قاعدة تجسس ومنطَلَق لمشاريعهم الشريرة في المنطقة[٩٨]. واستمرت طهران تردد دعواها بان الولايات المتحدة تريد خلق إسرائيل أخرى في كُردستان العراق.

على ان حرب آب (أغسطس) - أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ بين الإتحاد الوطني والديمقراطي الكُردستاني ساعدت على استعادة التوازن في علاقة انقره وطهران. فقد أتاحت للعاصمتين تعزيز نفوذهما في مناطق حليفيهما. الأمر الذي سمح للبلدين الانصراف بشكل افضل لمعالجة أسباب قلقهما

(٩٧) عملية آب (أغسطس) ١٩٩٦ كانت ردا على التدخل الإيراني ولم تكن صفقة موجهة الى أي طرف آخر، كما ان التجربة الكُردية استمرت وهناك الآن عملية مصالحة تجري على قدم وساق بين الطرفين. (المترجم)

(٩٨) فيبي مار، دراسة بعنوان "تركيا والعراق" في كتاب (هنري باركر) الموسوم (الجار المتردد: دور تركيا في الشرق الأوسط)، مطابع معهد السلام الأمريكي، واشنطن، ١٩٩٦، ص٦١.

الجيوپوليتيكية (الجيوسياسية) بشأن المسألة الكُردية في كُردستان العراق. ولكن هذا التوازن المجدد سرعان ما انهار في شباط (فبراير) ١٩٩٧ بسبب (قضية سنجان).

قضية سنجان وتأثيرها

سنجان مدينة صغيرة تسكنها ثلاثة آلاف نسمة وتقع بمسافة اربعين كيلومتراً جنوب أنقره تقريباً. في عطلة الأسبوع الواقعة بين ٣١ كانون الثاني (يناير) و٢ شباط (فبراير) ١٩٩٧ شهدت المدينة احتفالاً بـ(ليلة ذكرى القدس). وهي مناسبة أوجدها آية الله خميني وبقيت إيران تحييها لمدة ١٧ سنة. وقد تزامنت هذه مع ذكرى الثورة الإسلامية في إيران. كانت سنجان مدينة محافظة تدين هي ورئيس بلديتها (بكر يلدز) بالولاء لحزب الرفاه. وقد خطط منظمو الاحتفال لاحتفال كبير بالمناسبة فزينوا قاعة الاحتفال بصور (عباس موسوي) و(موسى الصدر) و(فتحي الشقاقي) وقادة حزب الله و(حركة حماس) في لبنان وفلسطين. ودعت بلدية سنجان السفير الإيراني (محمد رضا باقري) وممثل منظمة التحرير الفلسطينية في تركيا (محمود بن ياسين) للمساهمة بخطب في الاحتفال.

وقيل ان (باقري) انتقد إسرائيل قائلاً ان (الإنكليز ولدوا ابن السِّفاح هذا والأمريكان ربوه وهم مازالوا يساعدونه على النمو ويمدونه بالقوة. وما كان ابن السِّفاح هذا ليبقى حياً في حربه مع العرب لولا حماية أمريكا)[٩٩].

أهاب باقري بالمحتفلين الذين يقرب عددهم من خمسمائة ان لايخافوا من إطلاق صفة متطرفين عليهم. ودعا الجمهور الى اتباع الشريعة. واحدثت احتفالية سنجان عاصفة نارية سياسية في تركيا، مؤشرة الى بداية النهاية لحكومة أربكان. وقالت أحزاب المعارضة والقوات المسلحة التركية ان أحداث

(٩٩) حسن صالح، التدخل الأمريكي يزيد من حدة الصراع، صحيفة كيهان الدولية الإيرانية، العدد المؤرخ في ١٣-٣-١٩٩٧.

سنجان كانت هجمة على العلمانية والقاعدة التي تقوم عليها الجمهورية التركية العصرية.

وجدت القوات المسلحة في تطورات سنجان مسألة لايمكن احتمالها أو السكوت عنها. وفي ٤ شباط (فبراير) سيرت خمسين دبابة وناقلة جنود وآليات عسكرية أخرى في شوارع المدينة الرئيسة وفي مركز المدينة، الذي شاءت المصادفة ان يدعى (شارع أتاتورك). وزعمت القوات المسلحة ان الدبابات كانت في طريقها الى ساحة مناورات عسكرية في معسكر للجيش قريب. لكن الجميع فهموا الرسالة. وقدم (بكر يلدز) رئيس بلدية سنجان للمحاكمة حيث طالب ادعاء أمن الدولة بإنزال عقوبة السجن تسعة عشر عاماً وستة اشهر به، فيما حكم على ١١ مشاركاً، وكلهم تقريباً من موظفي بلدية المدينة، بالسجن عشر سنوات[١٠٠].

واعلن الإيرانيون انهم لم يقولوا أو يفعلوا في سنجان ما لم يقولوه في تركيا طوال سبعة عشر عاماً كلما دعوا لمثل هذه الإجتماعات وحاولت حكومة أربكان منع أو على الأقل تأجيل طرد باقري وإيرانيين آخرين من تركيا وهو ما أرادته أحزاب المعارضة والقوات المسلحة. وقال (مسعود يلماز)، زعيم حزب الوطن الأم، الذي عين رئيساً للوزراء بعد إقصاء أربكان، ان باقري (ليس دبلوماسياً).

(١٠٠) أخذت هذا التقرير عن قضية سنجان عن صحيفة (الحرية) و(الجمهورية) وأخبار الانترنيت TURKNWES.

الفصل السابع

التحالف الإسرائيلي-التركي وتأثيره على العلاقات التركية-الإيرانية

ماكادت ضجة قضية سنجان تختفي حتى إزدادت برودة العلاقات بين أنقره وطهران. وكان سبب إزدياد البرود قيام رئيس الأركان العامة التركي، إسماعيل حقي قرهدايي بزيارة لإسرائيل في الفترة ٢٤-٢٨ شباط (فبراير). وكانت تلك أول زيارة للدولة اليهودية يقوم بها رئيس أركان تركي. وجاءت زيارة قرهدايي وسط موجة خاطفة من الإتفاقيات العسكرية والتربوية والإقتصادية والتجارية بين أنقره وتل أبيب. وأثار التحالف التركي-الإسرائيلي تكهنات بأن هناك محور قوة جديد في الشرق الأوسط تدعمه الولايات المتحدة الأمريكية يراد به الهيمنة على الشرق الأوسط وشرقي المتوسط.

شدد قرهدايي، قبل مغادرته الى إسرائيل على أن إحدى المسائل التي سيبحثها مع نظرائه الإسرائيليين، الى جانب إجراءات تنفيذ الإتفاقيات المبرمة بين البلدين، ومسألة نقل صواريخ (سكَد) الروسية قصيرة المدى من إيران الى سورية. وزعم رئيس الأركان أن الصواريخ نقلت من إيران الى سورية على ظهر طائرات شحن، عبر الأجواء التركية، وأكد قرهدايي أن الصواريخ التي شحنها الإيرانيون تحت غطاء (مساعدات إنسانية) اذا ما نشرت على الحدود السورية مع إسرائيل فيمكنها الوصول الى المدن والمستوطنات الإسرائيلية. وأضاف أنه أكد لزملائه الإسرائيليين أن تركيا تخاف هي الأخرى من وقوع الصواريخ بيد

حزب العمال الذي قد يستغلها في هجمات على تركيا من الخارج والداخل، وتوقف قرهدايي عند هذا الحد تاركاً للآخرين التكهن بما تستطيع إسرائيل أن تفعله لمنع الإيرانيين من نقل الصواريخ التي لاتبدو تركيا نفسها راغبة في منعها.

قلقت طهران من التواصل الدبلوماسي والعسكري بين أنقره وتل أبيب في ربيع عام ١٩٩٧ ففي ٨-١٠ نيسان (أبريل) زار وزير الدفاع التركي، طورهان تايان، تل أبيب في الفترة من ٣٠ نيسان (أبريل) الى ٢ أيار (مايو) ١٩٩٧. وتلت زيارة تايان زيارة الجنرال شفيق بير في الرابع والخامس من أيار، وإلتقى ليفي بالجنرال قرهدايي ووزيرة الخارجية جللر، اللذين أكدا على أن سورية وإيران معاً تهددان تركيا وإسرائيل. ولم يُضِع تايان خلال وجوده في إسرائيل أية فرصة أثناء إجتماعه مع الرئيس وايزمان ورئيس الوزراء نتانياهو للتشديد على أن المواثيق الإسرائيلية موجهة ضد "دولتي إيران وسورية اللتين تدعمان الإرهاب" كما إتهم إيران وسورية بتخزين صواريخ عابرة للقارات. وكرر تايان الإشارة الى أن الهدف الرئيسي من التحالف التركي الإسرائيلي هو "محاربة الإرهاب" وإتهم دمشق بأنها المركز الرئيسي للإرهاب الذي يهدد إسرائيل وتركيا وأن إيران تدعم وتجهز وتحمي حزب العمال وحماس. وذكر وزير الدفاع أن أنقره وتل أبيب على إتصال دائم ويتبادلان المعلومات الإستخبارية حول التهديد "الإرهابي" الذي يواجهانه، وأعلن تايان أن دعم الإرهاب من قبل إيران والعراق وسورية لايهدد تركيا وإسرائيل وحدهما، بل يتعداهما الى المنطقة كلها ودول حلف الأطلسي ايضاً. وحاول وزير الدفاع التركي طرح المسألة الكُردية من خلال إسرائيل. أما عن الوضع في شمال العراق فقال تايان: إن تركيا لن تقف ساكتة وتسمح لشمال العراق، الأقل أمناً، بأن يصبح مستنقعاً للإرهاب".

في ٥ أيار (مايو) ١٩٩٧ ردت وسائل الإعلام الإيرانية عاكسة رأي الحكومة بأن تعليقات تايان وهو في إسرائيل لاتشجع على قيام علاقات جوار طيبة، وقالت صحيفة "طهران تايمز" إن تركيا قد تواجه على المدى الطويل، ما حدث في الجزائر "لقد إنزعجت طهران بشكل خاص من تهم تايان بأن إيران

وسورية تصنعان أسلحة كيماوية وصواريخ ذاتية الدفع (باليستية)" ومضت طهران تايمز تقول: بالرغم من جهود رئيس الوزراء أربكان إنتهاج سياسة مستقلة يحاول بعض الجنرالات الأتراك تسليم بلادهم لواشنطن وتل أبيب.

إن دواعي قلق إيران وسورية طوال عام ١٩٩٧ أثمرت تحالف "أمر واقع" بين بلدان أخرى لمواجهة تحالف أنقره وتل أبيب. فإستمر تبادل الزيارات والمحادثات بين مسؤولي إيران وسورية. وفي أواخر شهر تموز (يوليو) زار الرئيس السوري حافظ الأسد إيران لتحية الرئيس الإيراني المغادر رفسنجاني، وإجراء محادثات مع الرئيس الجديد محمد خاتمي، وكان برفقة الأسد رهطٌ من كبار العسكريين لمناقشة التعاون الإقليمي الإستراتيجي أي كيفية مواجهة التحالف التركي-الإسرائيلي.

لايمكن هنا مناقشة المضامين الكاملة لتحالف تركيا وإسرائيل ولكن بعضها واضح:

١- أنقره تريد دعم إسرائيل والجالية اليهودية بأمريكا في جهودها لسحق حزب العمال وقمع الحركة القومية الكُردية.

٢- تأمل تركيا من توثيق العلاقات مع إسرائيل واليهود الأمريكان إسكات الإنتقاد الذي يوجهه اليهود الأمريكان لسياسة التطهير العرقي التي تطبقها تركيا ضد الكُرد في جنوب شرقي البلاد.

٣- تسعى أنقره في طلب التأييد اليهودي للضغط على سورية لكي لاتؤوي ولاتدعم حزب العمال في سورية أو خارجها.

٤- تأمل القوات المسلحة التركية أن تبين بذلك إنتماءها للغرب بالرغم من تضاؤل أهميتها الجيوسياسية غداة إنهيار الإتحاد السوفيتي.

٥- تأمل النخبة الكمالية والقوات المسلحة ان تعبر بذلك عن التزامها بالعلمانية وعدم السماح لاي حزب إسلامي اصولي بالوصول الى السلطة.

٦- توثيق العلاقات مع إسرائيل من جانب أنقره والقوات المسلحة، بوجود حكومة إسلامية، في السلطة يدل على ان حكومة معادية لإسرائيل، بالاقوال في الاقل، غير قادرة على اعاقة توثيق العلاقات.

٧- تركيا تحتاج الى جبروت إسرائيل التكنولوجي لتحسين وضعها العسكري والصناعي.

٨- كل من انقره وتل ابيب مشغولتان بالتطهير العرقي لاكبر اقلياتهما (الكُرد والعرب) وتحالفهما ينفع في اسكات أي انتقاد لسياسة أي منهما القائمة على التطهير العرقي، سواء جاء الانتقاد من الداخل او الخارج.

٩- يحاول البلدان اسباغ الشرعية على ممارساتهما العرقية بالتأكيد على حاجتهما للتوسع الإقتصادي كي يصبحا حليفين ثمينين في نظر الغرب.

١٠-يبدو ان تل ابيب تأمل في الحصول على نفوذ اكبر بالنسبة لمياه نهر الفرات وذلك بالاشتراك بتمويل مشروع GAP.

وبهذه الطريقة تأمل إسرائيل بمعونة تركيا، بإستغلال "ورقة المياه" ضد ورقة النفط العربية لتأمين حاجاتها المتوقعة -المستقبلية- من الطاقة وبالمقابل يتوجب على تل ابيب مساعدة انقره في سحق حزب العمال والسيطرة على تحدياتها الكُردية.

ويشير فيليب روبنز الى ان إسرائيل وتركيا مدفوعتان الى التقارب بسبب تقارب تقاليدهما السياسية. فكلا البلدين يعتمدان سياسة مستقرة تقوم على المؤسسات بدرجة اكبر بكثير مما في الدول العربية فقليل من الدول العربية لديها مجالس او هيئات تشريعية فاعلة واقل من القليل تحترم إستقلال القضاء.

ويذهب روبنز الى القول ان تأسيس السياسة (السياسة من خلال المؤسسات في تركيا وإسرائيل يؤمن إستمرار انسياب السياسة. ان غياب الانسياب السياسي وتمحور السياسة حول الزعيم في الدول العربية هو ما يجعل النخبة الكمالية التركية تشعر بالضيق.

اما مضامين واحتمالات العلاقات بين سورية وتركيا فواضحة فاحد اغراض التحالف ارغام سورية على قبول ما تمليه الولايات المتحدة وإسرائيل في مفاوضات (العملية السلمية) وتأمل انقره في استخدام نفوذ تل ابيب لدى واشنطن لجعل سورية تطرد (عبدالله اوجلان) وقادة حزب العمال الآخرين.

فهذا الطرد يضعف قدرة سورية على إستغلال حزب العمال كأداة للضغط عليتركيا من اجل حصة مساوية من مياه نهر الفرات ويعطل امكانية سورية للقيام بدور رئيس في سياسة شمال العراق ويقلل فائدتها كحليف لإيران في شرقي المتوسط، ويؤدي كذلك الى تقليل الوسائل التي تستخدمها طهران ودمشق لجعل انقره اشد ليونة في التعامل مع البلدين في مسائل المياه والتجارة والتحالفات الجيوستراتيجية الإقليمية والاوسع منها. فحزب العمال الكردستاني ورقة ضرورية ومفيدة للغاية بيد طهران ودمشق يلعبانها ضد انقره، لا بسبب ما تواجهه الاخيرة من تحد وما تتكبده من تكاليف في حربها مع حزب العمال في تركيا وشمال العراق فقط، بل ولما يشكله نمو المشكلة الكُردية من متاعب تواجه الدولة التركية ببنيتها الحالية. فالتحدي الناشيء عن محاولة اسكان ثلاثة ملايين لاجيء كردي في غرب تركيا والسيطرة عليهم واطعامهم وايجاد الاعمال لهم هو تحد هائل لحد ذاته.

صحيح ان إيران وسورية ترغبان باستعمال الورقة الكردية ضد تركيا الا انهما لاتريدان استفزاز تركيا الى الحد الذي يدفعها الى الحرب او مهاجمة قواعد حزب العمال في أي من البلدين كما فعلت في شمال العراق منذ عام ١٩٨٣. فكل من طهران ودمشق تريدان "مسألة كردية" محسوبة -أو متحكم فيها- لكن التحكم فيها وتوجيهها بات اصعب من ذي قبل بسبب التحالفات الجديدة بين تركيا وإسرائيل وتستطيع إيران وسورية اتباع هذه الستراتيجية لانهما تعتقدان بان مشاكلهما الكُردية ادنى الى السيطرة من المشكلة في تركيا، وهما مصيبتان في هذا التقدير. لكن تحالف الاتراك مع الإسرائيليين قد يشد من عزيمة أنقره على اتخاذ مواقف ضد طهران ودمشق اقوى من السابق. وهذا بالمقابل يهدد الاسلوب الذي يرغب البلدان لعب الاوراق الكُردية به.

ان انشاء دولة كُردية في شمال العراق، هذا التطور الذي بات مستبعدا بعد عام ١٩٩٤ كان سيؤثر بدرجة كبيرة للغاية على كُرد تركيا اكثر من تأثيره على كُرد إيران او سورية. وقد ذكرت آنفا أن أياً من البلدان الثلاثة لايريد قيام دولة كُردية مستقلة فهي بالنسبة لإيران وسورية إسرائيل ثانية بينهما.

والتدخل الإقليمي بالنسبة للمسألة الكُردية يجعل أنقره تفضل - ان تتمنى لو أن كل كُردِ الشرق الاوسط يقيمون في تركيا.

فذلك كفيل بتقليص مدى الاستفادة منهم كادوات موجهة ضد تركيا لكن سياسات طهران وسورية كانت دائما تواجه خطرا، أي سعي تركيا للتحالف مع إسرائيل لتساعدها على احتواء المسألة الكُردية كي تتفرغ أنقره لمعالجة مشكلتها الكُردية بصورة اشد فاعلية وقسوة. وهذا بالضبط ما فعلته عام ١٩٩٦ بصراحة، وان كان البلدان يرتبطان منذ بضع سنوات بعلاقات وثيقة بالنسبة لعدد من المسائل.

واذا كان احد اسباب تركيا للتحالف مع إسرائيل هو السعي للحصول على دعم يساعدها على احتواء او تصفية حزب العمال الكُردستاني الذي تدعمه طهران ودمشق ضدها، فقد نالت إيران وسورية اكثر مما تنتظران. ذلك ان سياسة استخدام الكُرد ضد تركيا، التي تنتهجانها، ادت الى قيام تحالف عميق وعريض يهدد حسابات إيران وسورية الجيوپوليتيكية والجيوستراتيجية المتعلقة بتأثير المسألة الكُردية العامة وتأثير المشكلة الكُردية في كل منهما، من المهم ان نتذكر، في هذا الصدد، ان إسرائيل ليست لديها مشكلة كُردية ولا تأثير لعموم المسألة الكُردية بأية حال عليها، لكنها بالمركز الذي يتيح لها ان تؤثر في أي من المسألتين او كلتيهما. وهذا مثال جيد على المشكلة العرقية ثنائية الدول او ثلاثية الدول اذا ادرجت سورية، التي اكتسبت ابعاداً إقليمية اوسع وصار لها بفضل هذه الحقيقة، دور في الشؤون الدولية: وهذا الدور يعود الى تأثيرها المباشر على "العملية السلمية" الإسرائيلية-الفلسطينية. وهذا البعد بالذات هو الذي اضطر الرئيس الأسد في أواخر تموز ١٩٩٧ ورغم عمليتي الطرد الدبلوماسي من تركيا في اواخر شباط (فبراير) وأوائل آذار (مارس) اوفد الرئيس ديميرل (علي دوغان) وكيل وزارة الخارجية التركية مبعوثاً خاصاً لحمل مواساته ومواساة الشعب التركي على الزلزال المدمر الذي ضرب مدينة (اردبيل) في ٢٨ شباط (فبراير) ١٩٩٧. والتقى دوغان نائب وزير الخارجية الإيرانية لشؤون اسيا والمحيط الهادي، علاء الدين بروجردي، الذي شكر المسؤول التركي قائلا: "ان ايفاد تركيا مبعوثاً خاصاً

يدل على الاهمية التي تعلقها على علاقتها مع إيران". واضاف قائلاً: "ان إيران تتبع نفس السياسة ازاء علاقاتها مع أنقره". وكان (حسن رحيم) سكرتير مجلس الامن القومي الاعلى قد صرح في وقت سابق من ذلك اليوم، قائلاً: "المشاكل التي طرأت على العلاقات بين طهران وأنقره وراءها مؤامرات حاكتها الولايات المتحدة".

ولم تكن رسالة (دوغان) الرئيسية الى طهران تحمل انتقاداً لاجراءات الطرد الدبلوماسي التركية الاخيرة، بل حملت حزن أنقره لإستمرار طهران بدعم حزب العمال الكُردستاني، وشدد المبعوث التركي، في جلسة محادثات خاصة، على ان إيران كما ترى تركيا لم تنفذ الإتفاقيات الامنية التي عقدتها مع تركيا بشأن أمن الحدود. وقيل ان دوغان ابلغ رفسنجاني بان "العلاقات بين البلدين ستسوء اذا لم تتعاون طهران مع تركيا ضد حزب العمال وتكف عن التدخل في شؤونها الداخلية.

المسألة الكردية- التحدي الإسلامي- اقصاء أربكان

حصل تبادل اقصاء دبلوماسيين بين تركيا وإيران بسبب قلق أنقره من ازدياد واتساع شعبية الإسلام السياسي ونمو راس المال الإسلامي، أي بروز بورجوازية اناضولية ريفية تحاول كسر قيود رأسماليي المدن الكبيرة الوطنيين والدوليين. وكان الجمع -التوليف- بين الإسلام السياسي وراس المال الإسلامي مادة متفجرة تمثل تهديداً خطيراً للنخبة الرأسمالية الدولية الغربية التي تسندها القوات المسلحة التركية. وجاءت قضية سنجان لتدفع القوات المسلحة اكثر باتجاه اقصاء حكومة أربكان، الامر الذي نجح العسكريون بتحقيقه بعد اربعة اشهر. وكان طرد الدبلوماسيين في اواخر شباط (فبراير) واوائل أذار (مارس) ثاني عملية طرد منذ قيام الثورة الإيرانية ١٩٧٩. وكانت المرة الاولى، التي اشرت اليها سابقاً، يوم طردت أنقره السفير الإيراني منوشهر متقي في نيسان (ابريل) عام ١٩٨٩ حين عبر عن عدم رضا بلاده لإفتقار تركيا الى "الموقف القوي" من كتاب سلمان رشدي (الآيات الشيطانية) كذلك لم ترتح أنقره

لتأييد (متقي) والدبلوماسيين الإيرانيين الآخرين حق النساء التركيات بارتداء "الحجاب" يعني معطفاً مطرياً خفيفاً لا العباءة السابغة (الجادر) التي ترتديها المرأة الإيرانية وتغطيها من قمة الرأس الى القدمين. وذكرت الصحافة التركية ان القنصل الإيراني في ارضروم علي اصغر شافعي، وزع نسخ من فتوى اية الله الخميني بقتل (سلمان رشدي) على مفتي شرقي الاناضول لتوزيعها على الكُرد والعلويين هناك.

وندد رئيس الجمعية التشريعية الكبرى، يلدرم آقبُلُت، بالمجلس الإيراني بقراءته رسالة تحمل تواقيع ١٥٠ نائبا تدين منع "الحجاب" وقد اشتدت حساسية موضوع الحجاب في السياسية التركية حين رفع المنع في ٢٨ كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٩. وظلت "الآيات الشيطانية" تمارس دوراً مؤثراً في العلاقات التركية-الإيرانية.

ففي ٢ تموز (يوليو) ١٩٩٣ اشعل إسلاميون هائجون النار في فندق بمدينة سواس، التي تضم بضع مئات الاف من السكان بشرق وسط تركيا، اثر خلاف بين السنة والعلويين. وشكل الكُرد نسبة كبيرة من السكان، وسبب الخلاف ان المدينة استضافت مؤتمرا للمثقفين والكتاب اليساريين واغلبهم من العلويين والكُرد. واتهم الإسلاميون، واغلبهم من سنة سيواس، المؤتمرين بنشر الإلحاد. واستهدف الإسلاميون فيمن استهدفوا الصحفي (عزيز نسين) الذي ذكرنا في موضع سابق انه نشر مقتطفات من "الآيات الشيطانية" ونجح نسين في الهرب من الفندق المحترق الذي مات فيه ٤٠ شخصاً.

عمل التوتر الناشيء عن قضية سنجان وتصريحات (شفيق بيبر) بان إيران دولة تدعم الارهاب وإبرام المعاهدات التركية-الإسرائيلية على ابقاء التوتر شديداً بين البلدين طوال عام ١٩٩٧. وبعد عودة السفير كوروتورك الى تركيا باربعة ايام قدم وزير الخارجية الإيراني (علي اكبر ولايتي) الى أنقره لدعوة الرئيس ديميريل الى مؤتمر منظمة الدول الإسلامية OIC المقرر عقده بطهران في كانون الاول. واعلن ديميريل بأنه سيحضر إجتماعات المؤتمر "ويبذل كل جهد لإنجاح الإجتماعات في طهران" وكانت حركة اعطت قوة مضاعفة للرئيس الإيراني الجديد (محمد خاتمي) وكرر الرئيس التركي القول "ان العلاقات بين

تركيا وإيران كانت ومازالت جيدة منذ معاهدة (قصر شيرين) عام ١٩٦٣" واكد ولايتي في رده على "الحاجة الى علاقات حسنة بين البلدين وان كلتا الحكومتين اتخذتا اجراءات لاعادة بناء علاقاتهما المتبادلة وتمتينها" واكد وزير الطاقة والمصادر الطبيعية التركي (رجائي كوتان) على الحاجة الى علاقات حسنة وقال ان العلاقات الدبلوماسية مستمرة على مستوى القائم بالاعمال. اكثر من هذا ان النشاطات الإقتصادية المتبادلة مستمرة رغم برود العلاقات الدبلوماسية.

واشار كوتان الى ان تركيا تحتاج الى ٢٧ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً بحلول سنة ٢٠٠٠ وان إيران هي واحد من كبار مجهزي الغاز لتركيا. وفي عام ١٩٩٧ استوردت تركيا ثماني مليارات متر مكعب من الغاز من إيران.

كان حادثا طرد السفراء في العامين ١٩٨٩ و١٩٩٧ حادثي تردي العلاقات التركية الإيرانية الوحيدين منذ الثورة الإسلامية في العام ١٩٧٩ بالتأكيد. اما في حادث ١٩٩٧ فمن الواضح ان المسؤولين الإيرانيين كانوا يشجعون التيارات الإسلامية.

صحيح ان قلق تركيا من دعم إيران لحزب العمال الكُردستاني كان له دوره بطرد الدبلوماسيين، الا ان القوات المسلحة التركية باتت في العام ١٩٩٧، قلقة من التعاون والمصالح المشتركة بين الحركات الإسلامية وسياسة حزب الرفاه، وان لم تكن تشمل أربكان نفسه الذي وصفه اوجلان بانه كمالي (مغلف) بلغة إسلامية.

وفي واحدة من سلسلة "الايضاحات" كناية ملطفة عن حملات الادانة العامة التي شنتها القوات المسلحة التركية ومجلس الامن القومي على حكومة أربكان خلال شهري نيسان (ابريل) وأيار (مايو)، اعلن مجلس الامن القومي NATIONAL SECURITY COUNCIL في ٢٨ نيسان (ابريل) ان التهديد الاكبر الذي واجه الامة لم يكن حزب العمال نفسه بل التعاون بين حزب العمال والإسلاميين الذين اطلق عليهم مؤخراً صفة الرجعيين. وبعد اقل من ستة اسابيع اطاحت القوات المسلحة بحكومة أربكان.

قضية ميكونوس

ان الحكم بقضية ميكونوس، الذي اصدرته محكمة المانية في العاشر من نيسان (ابريل) ١٩٩٧، لم يعكر العلاقات التركية-الإيرانية وتشير كلمة (ميكونوس) الى مطعم في برلين حيث اغار اربعة اشخاص فاغتالوا (صادق شرفكندي) امين عام الحزب الديمقراطي الكُردستاني- إيران البالغ من العمر ٥٤ عاما و(فتاح عبدولي) ممثل الحزب في أوروبا و(حمايون اردلان) ممثل الحزب في المانيا، كما قتل في الحادث اربعة آخرون من قادة الحزب ووصف احد القتلة، يدعى كاظم درابي بانه موظف في وزارة المخابرات الإيرانية قام بتنظيم عملية الاغتيال بناء على اوامر تلقاها، كما ذكرت المحكمة الالمانية، من المرشد الاعلى- علي خامنئي) والرئيس رفسنجاني. لقد عكرت قضية ميكونوس العلاقات بين إيران والإتحاد الأوروبي تماماً، فاستدعت دول الإتحاد سفراءها من طهران حالاً، وردت إيران على ذلك بان استدعت كادرها الدبلوماسي في دول الإتحاد وجاءت محاكمة ميكونوس لتضع نهاية للحوار النقدي "الذي اقامه الإتحاد الاوربي مع إيران كبديل لسياسة "الاحتواء المزدوج" الأمريكية. واعقب هذا تبادل اتهامات مريرة بين بون وطهران طوال عام ١٩٩٧. وقال وزير الخارجية الالمانية (كلاوس كنكل) ان سياسة خاتمي المعتدلة المعلنة تقدم "ومضة ضعيفة من الامل".

لكن الومضة الضعيفة تلك سرعان ما توهجت. ففي ١٦ تشرين الثاني ١٩٩٧ عاد احد عشر سفيراً من دول الإتحاد الاوربي الى طهران. وعاد السفير الالماني الى طهران في ٢٥ تشرين الثاني (نوفمبر) بناء على مقتضيات البروتوكول الإيراني، وقد عاد بصحبة السفير الفرنسي كاجراء من قبل الإتحاد الأوروبي لحفظ ماء الوجه، واعادت سويسرا، وهي ليست عضواً في الإتحاد، سفيرها الذي سحبته تعاطفاً مع زملائه سفراء دول الإتحاد. وهكذا عاد جميع سفراء الإتحاد الى سفاراتهم بطهران مع نهاية عام ١٩٩٧ الإستثناء الوحيد كان بريطانيا العظمى، التي لم تكن ممثلة في طهران بمستوى سفير منذ عام ١٩٨٩ يوم سحبت سفيرها بسبب استيائها من "الفتوى" التي اصدرتها طهران

بحق (سلمان رشدي) في تلك السنة. وظلت لندن ممثلة بقائم بالاعمال.

رغم كل ما احدثته قضية ميكونوس من تأزم في العلاقات بين الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وإيران لم تهتز العلاقات التركية الإيرانية قيد شعرة. فقد تصرفت العاصمتان وكأن توتر شهري شباط (فبراير) وآذار (مارس) قد طواه النسيان. فقالت وزارة الخارجية التركية انها "تحتاج الى وقت" لتدرس الحكم ودلالاته. وقال (عمر آقبل) الناطق بلسان الخارجية التركية "ان العلاقات التركية الإيرانية تختلف عن علاقات تركيا بألمانيا ودول الإتحاد الأوروبي الأخرى لانها- العلاقات التركية الإيرانية اشد مباشرة ووثوقا. وقد رجبت تركيا بالحكم بقضية ميكونوس، طبعاً لتعلن اشمئزازها من "الارهاب" وحربها الشاملة ضده.

ملحق رقم (١)

رسالة الشيخ عبيدالله الى الدكتور كوچريان. نقلاً عن اصولها في الوثائق البريطانية. كان الدكتور كوچران قد سلم نصها للقنصل البريطاني في اورميه

بعد السلام....

لابد وانكم سمعتم مافعل (شرف الدولة) في السنة الماضية. فقد أمر بقطع رؤوس خمسين شخصاً من اتباعي دون ذنبٍ ارتكبوه. او جريمة عزيت اليهم. كما أنه الحق بي خسارة مالية تقدر بمائة الف تومان.

ان نوايا الدولتين الفارسية والعثمانية سيئة. ولاتعترفان بحقوق لنا. والحكومة الفارسية في (اشنويه) ضربت (فرج الله خان ابن حاجي غفور خان) من اهالي المدينة حتى مات. وقبل سنة واحدة القى (معين الدولة) القبض على (عبدالله آغا وابراهيم آغا) من اهالي أشنويه وفرض عليهم دفع غرامة قدرها عشرون ألف تومان بدون سبب أو حق. فلم يبق لديهم شيء يقيمون به أود عائلاتهم وكذلك خطف ثلاث بنات كرديات. وقبض والي موكري على (فوزي بك) واعتدى عليه بالضرب بلا سبب وسلبه الفاً وخمسمائة تومان. وانتزع عدداً كبيراً من النساء المتزوجات وضمهن الى حريمه. وقبل زمن قريب استدعى حاكم صاوبلاغ (حمزه منگوري) وهو من رؤساء المنگور بحجة تقديم الطاعة. إلاّ انه كان يقصد ايداعه السجن. ولكن (حمزه) تمكن من الفرار بعد ان قتل اثنين من رجال الحاكم ونجا.

يصعب كثيراً التكهن بعواقب هذه الأعمال المنافية والظلم والاضطهاد ان هذه الأمور جعلت كوردستان في وضع لاسبيل لها إلاّ الوحدة الفورية لمقاومة الأعمال القبيحة والجنايات الفظيعة. ونرجو منكم أحر الرجاء بأن تشرحوا كل شيء للقنصل الانگليزي في تبريز وتطلعوه على ماجرى بحثه بخصوص مسألة

مستقبل كوردستان. ولتكون الأمور واضحة لديكم فإننا نرسل اليكم معتمدنا (حاجي ملاّ اسماعيل) ليشرح لكم الأمور شرحاً وافياً.

رسالة الشيخ الثانية للدكتور كوچريان - اورميه

مؤرخة في ٥ من تشرين الاول ١٨٨٠

بعد السلام....

ارسل اليكم ملاّ اسماعيل ليبسط لكم بشكلٍ سرّي ماشرحته له عن مجريات الاوضاع هنا وارجوك ان تبلغ الحكومة الانگليزية بصورة خصوصية حقيقة المسألة في كردستان وحول ذهاب ابني الى صاوبلاغ (مهاباد الحالية).

ان الشعب الكوردي الذي يتألف من اكثر من خمسمائة ألف عائلة هو شعب مختلف دينهم مختلف وتقاليدهم وشرائعهم مختلفة. لقد اشتهر الكورد عند جميع الأمم بالشر والمشاكسة، وبهذا كانت تعرف كوردستان وهكذا كانوا يصورونها. فلو ان واحداً منّا اقدم على عملٍ سيّء فان الف شخص بريء مسالم يصيبه سوء السمعة وتسودّ صحيفته. لتكن على معرفة تامة بان السبب في كل هذا هو لامبالاة السلطات التركية والفارسية وتقاعسهما. فكوردستان تقع في وسط هاتين االدولتين ولكل حكومة منهما اسبابها الخاصة في عدم التفريق بين الصالح والطالح، والمذنب والبريء. وعلى هذا الاساس يبقى الاشقياء، وامّا ذوو الصلاح والاستقامة فيقضى عليهم. ربما سمعت عن عشيرة (علي آغا الشكاك) وهي عشيرة عرفت بشقاوتها وتجاوزتها ضدّ ابناء جلدتها الكورد من سلب ونهب مثلما كانت ضدّ الاجانب وضدّ المسلمين الآخرين، والحكومات تعلم جيداً بجرائمها. وسواء في الأمر ان اقدمت الحكومات على القيام باجراءات بحقها أم لم تقدم فان ابناء تلك العشيرة لن يتمدنوا وسيظلون على حالهم من الجهل والتخلّف. وتلك الجرائم والتجاوزات التي تقوم بها عشيرة (الهركي) في تركيا فهي مشهورة وواضحة، وكلتا الحكومتين التركية والفارسية إما تجهلان الوسائل لتحويل هذه العشائر الى اناس متحضرين وإمّا انها لاتريد لهم ذلك. ولهذا اشتهرت كوردستان بسوء

السمعة وماعاد هناك فرق بين الناس المسالمين الوادعين وبين المجرمين الاشقياء. إن الرؤساء والزعماء الكوردستانيين سواء كانوا من الرعايا الترك أو الفرس الى جانب كلّ اهالي كوردستان افراداً وجماعات، هم متحدون ومتفقون بان الحالة لم تعد محتملة بهذه الصورة. وبواقع وجود حكومتين من الضروري ان يعمل شيء وبعد ان تدرك الحكومات الغربية حقيقة القضية ستقوم بالتحقيق حول دولتنا. اننا شعب مقسم ونريد ان يكون امرنا بيدنا لنكون قادرين على انزال العقاب بالمسيئين من ابناء امتنا وان نحلّ مشاكلنا بانفسنا وان يكون لنا مكاننا بين الدول الأخرى وان تكون لنا حقوق مثلما؟؟؟. وأما بخصوص الخارجين على القانون فنحن على استعداد للتعهد بالاّ يصيب شعب أو ملة اي مكروه أو ضرر منّا.

وامّا الغرض من شخوص ابني الى صاوبلاغ فهو لاجل بحث الموقف في كوردستان ومن الضروري أن لايصيبه اي مكروه. والاّ فان كوردستان كلها ستثور. ان شعب كوردستان لايمكن يتحمل الظلم والاضطهاد من قبل الحكومتين التركية والفارسية الى مالانهاية.....".

بالختام تقبلوا منا اعظم التقدير والاحترام.

الخادم: الشيخ عبيدالله الشمدينانى

ميثاق سعد اباد

نشرنا في موضع آخر من هذا المجلد، نص البلاغ أذاعته «الوزارة الهاشمية الثانية» عن عقد معاهدة عدم التعدي بين العراق، وتركية، وايران، والافغان، وهي المعاهدة التي عرفت بميثاق سعد اباد. وقد أنتهز ناجي الأصيل وزير الخارجية في الوزارة السليمانية، فرصة وجوده في ايران مع الدكتور رشدي آراس، وزير خارجية تركية، فتم التوقيع على هذه المعاهدة في قصر سعد آباد بطهران يوم ٨ تموز سنة ١٩٣٧ وهذا نصها*:

صاحب الجلالة ملك العراق

صاحب الجلالة ملك الأفغان

صاحب الجلالة الإمبراطور شاهنشاه ايران

صاحب الفخامة رئيس التركية

بما انهم راغبون في أن يشتركوا بكل مالديهم من الوسائط في المحافظة على روابط الصداقة وحسن التفاهم فيما بينهم.

وبناء على رغبتهم في تأمين السلم والآمن في الشرق الأدنى، بضمانات إضافية ضمن نطاق ميثاق عصبة الأمم، وزن يساعدوا بهذه الواسطة على تأمين السلم العام.

ولما كانوا متحسين بالواجبات التي تعهدوا بها في معاهدة نبذ الحرب،

* كانت الوزارة الهاشمية الثانية قد أستصوبت ضم المملكة العربية السعودية الى هذا الميثاق، بعد أن وثقت من أن الحكومة البريطانية تؤيد مثل هذا الإنضمام لأنه يشدد القبضة ضد الاتحاد السوفياتي. فلما فاتح العراق الجمهورية التركية بشأن هذا الأمر، رفضت اركية تلبية الطلب لأن الإنضمام – موضوع البحث – يزيد في سخط الروس عليها، ولاسيما وأن الميثاق كان ضد روسية، كما ان المملكة العربية السعودية نفسها أقترحت من قبل تأجيل هذا الإنضمام الى وقت آخر يكون أكثر ملاءمة.

الموقع عليهـا في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨، والمعـاهدات الأخرى التي هم فرقاء فيها. والتي هي ضمن ميثاق عصبة الأمم ومعاهدة نبذ الحرب.

فقد قرروا عهد هده المعاهدة، ولهذا عينوا مفوضين عنهم:

صاحب الجلالة ملك العراق

معالي الدكتور ناجي الأصيل: وزير الخارجية

صاحب الجلالة ملك الأفغان

معالي فيض محمد خان: وزير الخارجية

صاحب الجلالة الإمبراطورية شاهنشاه ايران

معالي عناية الله سميعي: وزير الخارجية

صاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية

معالي الدكتور توفيق رشدي آراس: وزير الخارجية

الذين بعد أن تبادلوا وثائق تفويضهم فوجدوها صحيحة، أتفقوا على ما يأتي:

المادة الأولى – يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون بإتباع سياسة الإمتناع المطلق عن أي تدخل في شؤونهم الداخلية.

المادة الثانية – يتعهد الفرقاء المتعاقدون السامون، تعهداً صريحاً. بمراعاة حرمة حدودهم المشتركة.

المادة الثالثة – يتفق الفرقاء المتعاقدون السامون على أن يتشاوروا فيما يخص كا الإختلافات التي لها صبغة دولية، ولها علاقة بمصالحهم المشتركة.

المادة الرابعة – يتعهد الفرقاء المتعاقدين السامين نحو الآخر بأن لايعمد، في أية حالة من الحالات، منفرداً أو بالإشتراك مع دولة أو دول أخرى، الى أي تعد موجه الى أحد منهم.

يعتبر من أعمال التعدي:

١- اعلان الحرب.

٢- إستيلاء دولة على أراضي دولة أخرى. بقوة مسلحة، ولو بدون إعلان الحرب.

٣- هجوم دولة بقواتها البرية، أو البحرية، أو الجوية، على بلاد دولة أخرى، أو بواخرها أو طياراتها، ولو بدون إعلان الحرب.

٤- إعانة وإسعاف المتعدي بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعتبر من أعمال التعدي.

لايعتبر من أعمال التعدي:

١- الإلتجاء الى الحق الدفاع الشرعي. أي مقاومة عمل من أعمال التعدي حسب ما جرى تعريفه أعلاه.

٢- القيام بتطبيق المادة ١٦ من ميثاق عصبة الأمم.

٣- الأعمال المتخذة، بناء على قرار صادر من عصبة الأم، أو مجلس عصبة الأمم، زو تطبيقاً للفقرة ٧ من المادة ١٥ من ميثاق عصبة الأمم، على أن يكون العمل في هذه الحالة الأخيرة موجهاً نحو الدولة البادئة بالهجوم.

٤- أسداء أحد الفرقاد النتعاقدين السامين المعونة لدولة هوجمت أو خرقت حدودها، أو التوسل بالحرب من قبل أحد الفرقاء المتعاقدين السامين الآخرين، خلافاً للميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس في ٢٧ آب ١٩٢٨.

المادة الخامسة – رذا رأى زحد الفرقاء المتعاقدين السامين. أن المادة الرابعة من هذه المعاهدة قد خرقت أحكامها أو كادت تخرق، فعليه أن يعرض القضية فوراً على مجلس عصبة الأمم.

أن هذا التدبير الأخير لايؤثر في حق هذا الفريق المتعاقد السامي فيما يتخذه من الإجراءات التي يراها لازمة في مثل هذه الظروف.

المادة السادسة – اذا ما قام أحد الفرقاء المتعاقدين السامين بإعتداء على دولة أخرى، من غير الدول الموقعة على هذه المعاهدة. فللفريق المتعاقد السامي الآخر إنهاء أحكام هذه المعاهدة نحو الفريق المعتدي المذكور بدون سبق إنذار.

المادة السابعة – يتعهد كل من الفرقاء المتعاقدين السامين، كل داخل حدوده، بعدم أعطاء مجال الى تأليف العصابات المسلحة، والجمعيات، أو كل ترتيب غايته قلب المؤسسات القائمة، أو قيامها بزعمال لغرض الاخلال بالنظام والأمن العام في أي قسم من بلاد الفريق الآخر، سواء أكان في منطقة الحدود أو في غيرها، أو الاخلال بنظام الحكم السائد في بلاد الفريق الآخر.

المادة الثامنة – لما كان الفرقاء المتعاقدون السامون قد أعترفوا في الميثاق العام لنبذ الحرب الموقع عليه في باريس بتاريخ ٢٧ آب ١٩٢٨ بأن حل وحسم كل المنازعات أو الإختلافات من أي نوع ومصدر كانت، والتي قد تنشب فيما بينهم، يجب أن لايكون الا بالطرق السلمية، فانهم يؤيدون هذا النص ويعلنون بأنهم سوف لايتبعون الا الأصول المقررة، والتي ستقرر لهذا الغرض بينهم.

المادة التاسعة – ليس في أية مادة من هذه المعاهدة ما يخل بالوجائب التي تعهد بها أحد الفرقاء المتعاقدين السامين بإستلام نسخة منها، وأنها عقدت لمدة خمس سنوات.

وعند إنتهاء هذه المدة مالم يكن أحد الفرقاء المتعاقدين قد أعلن إنهاءه هذه المعاهدة، مع إنذار سابق قبل ستة أشهر، فإن المعاهدة تعتبر مجددّة بطبيعة الحال لمدة خمس سنوات مجدداً، وهكذا تجدد من مدة لأخرى الى أن يبلغ أحد الفرقاء المتعاقدين السامين زو قسم منهم رغبته في إنهائها بعد أعطاء إنذار بذلك قبل مدة ستة أشهر.

إذا انتهى حكم هذه المعاهدة مع أحد الفرقاء المتعاقدين السامين، يبقى حكمها مرعيا بحق الباقين.

تبرم هذه المعاهدة من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين السامين وفقاً لقانونه الأساسي، وتسجل لدى عصبة الأمم من قبل سكرتيرها العام الذي يرجى منه أن يبلغ باقي أعضاء جمعية العصبة بها. وتودع وثائق الابرام من قبل كل من الفرقاء المتعاقدين الساميين لدى حكومة ايران.

تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بين الفريقين المتعاقدين السامين حالا، بعد أن تودع وثائق الابرام من قبل هذين الفريقين ، وتدخل حيز التنفيذ بحق

الفريق الثالث عندما يودع هذا الفريق وثائق الابرام. وكذلك الأمر فيما يخص الفريق الرابع. عند ايداع وثائق الابرام تبلغ حكومة ايران الفرقاء المتعاقدين الموقعين على هذه المعاهدة بذلك.

كتب في قصر سعد آباد (طهران) في اليوم الثامن من شهر تموز سنة تسعماية وسبع وثلاثين بعد الألف.

ناجي الأصيل فيض محمد سميعي دكتور توفيق رشيد آراس

ملحق رقم (٣)

خطاب التتويج

أتقدم الى الشعب العراقي الكريم بالشكر الخالص على مبايعته رياي، مبايعة حرة، دلت على محبته لي، وثقته بي، فأسأل الله عز وجل أن يوفقني لإعلاء شأن هذا الوطن العزيز، وهذه الأمة النجيبة، لتسعيد مجدها الغابر، وتنال منزلتها الرفيعة بين الأمم الناهضة الراقية.

وأنه ليجدر بي في مثل هذه الساعة التاريخية. التي برهنت فيها الأمة العراقية على خالص ما نحو أسرتنا الهاشمية، أن أذكر ما الجلالة والدي الملك حسين الأول، من الايادي البيضاء، فقد رفع لواء العرب منضما الى الحلفاء، ونهض بالعرب لا غاية له سوى تحريرهم وتأييد إستقلالهم القومي الذي كانوا ينشدونه مند قرون، كما أني أرى من الواجب المحتم في مثل هذا اليوم، أن أذكر محيياً تلك النفوس الطاهرة الأبية، من أبناء النهضة العربية، الذين أستبسلوا مع أبطال الخلفاء، وذهبوا ضحية أوطانهم العزيزة، أولئك هم أصحاب الذكرى الخالدة، فسلام عليهم وألف تحية.

وهنا واجب آخر يدعوني لان أرتل آيات الشكر للامة البريطانية، إذ أخذت بناصر العرب في أوقات الحرب الحرجة ، فجادت بأموالها ، وضحت بأبنائها ، في سبيل تحريرهم وإستقلالهم، وأنني أعتماداً على صداقتها ومؤازرتها التي أظهرتها وتعهدت لنا بها ، أقدمت على القيام بشؤون هذه البلاد ، شاكراً للحكومة الموقتة همتها ، والفخامة المندوب السامي محبته، وللحكومة البريطانية العظمى، أعترافها بيً ملكاً للدولة العراقية المستقلة، التي دعيت لملكيتها بإدارة الشعب مباشرة.

أيها العراقيون الأعزاء! كانت هذه البلاد في القرون الخالية، مهد المدينة والعمران، ومركز العلم والعرفان، فأصبحت، بما نابها من الخطوب والحوادث، خالية من أسباب الراحة والسعادة. فقد فيها الأمن، وساءت الفوضى، وقل

العمل، وتغلبت الطبيعة، وغارت مياه الرافدين في بطون البحار، فزقفزت الأرض بعد أن كانت يانعة نضرة، وطغت القفار على المعمور، وأضحت المدن التي قويت على مقاومة النائبات أشبه شيء بواحات واسعة، فنحن الآن تجاه هذه الحقيقة المؤلمة، ولايجدر بشعب يريد النهوض إلا ان يعترف بهذه الحقائق.

اننا لم ننهض إلا لمكافحة هذه العقبات، ولم نخض غمار الحرب إلا لاحياء هذه العالم، وإذا كان الناس على دين ملوكهم، فديني إنما هو تحقيق أماني هذا الشعب، وتشييد كان دولته على المبادي الدينية القويمة، تأسيس حضارته على أساس العلوم الصحيحة والأخلاق الشريفة، متوكلا على الله، ومستنداً على روحانية أنبيائه العظام، ومعتمداً عليكم أنتم أيها العراقيون.

وقد صرحت مراراً بأن ما نحتاج إليه لترقية هذه البلاد ، ويتوقف على معاونة أمة تمدنا بأموالها ورجالها ، وبما أن الأمة البريطانية أقرب الأمم لنا ، وأكثرها غيرة على مصالحنا ، فإن ..... منها ، وتستعين بها وحدها على الوصول الى غايتنا المنشودة في أسرع وقت.

ولايغرب عن الأذهان إنه: إذا كان الناس على دين ملوكهم، فالملوك على دين شعوبهم. فعلى أساس التضامن يكون النهوض، ونحن الآن أحوج الأمم إلى التضامن والتعاضد، والعمل بجد ونشاط، ضمن دائرة السلم والنظام، وأني لا آلو جهداً بأن أستعين برجالة الأمة على اختلاف مواهبهم، وتباين طبقاتهم، وتفاوت معتقداتهم. فالكل عندي سواء لا فرق بين حاضرهم وباديهم، ولا ميزة لأحد عندي إلا بالعلم والمقدرة ، والأمة بمجموعها هي حزبي، لا حزب لي سواها ، ومصلحة البلاد العامة هي مصلحتي، ولا مصلحة لي غيرها.

إلا وأن أول عمل أقوم به، هو مباشرة الإنتخابات وجمع المجلس التأسيسي. ولتعلم الأمة أن مجلسها هو الذي سيضع بمشورتي دستور إستقلالها على قواعد الحكومات السياسية الديمقراطية، ويعين أسس حياتها السياسية والإجتماعية، ويصادق نهائياً على المعاهدة التي سأودعها له فيما يتعلق بالصلات بين حكومتنا والحكومة البريطانية العظمى، ، ويقرر حرية الأديان

والعبادات شرط إلا تخل بالأمن العام والأخلاق العمومية، ويسن قوانين عدلية تضمن منافع الأجانب ومصالحها، وتمنع كل تعرّض بالدين والجنس واللغة، وتكفل التساوي في المعاملات التجارية مع كافة البلاد الأجنبية.
وإني لواثق تمام بالإستشارة مع فخامة المندوب السامي السر برسي كوكس الذي برهن على صداقة للعرب خلدت له الذكر الجميل، سنصل الى غايتنا هذه بأسرع وقت إن شاء الله.

فإلى الاتحاد والتعاضد إلى الرؤية والتبصر، إلى العلم والعمل، أدعو أمتي والله الموفق والمعين.

نص المعاهدة العراقية الإنكليزية التركية

صاحب الجلالة ملك العراق،

وصاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار، وامبراطور الهند من جهة،

وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية من جهة أخرى،

لما كانوا أخذوا بعين الإعتبار ما يختص بتعيين الحدود مابين تركية والعراق من مواد المعاهدة الممضاة في لوزان في ٢٤ تموز ١٩٢٣.

ولما كانوا قد أعترفوا بالعراق دولة المستقلة، وبالصلات الخصوصية الناشئة من المعاهدات، مابين العراق وبريطانية العظمى المعقودة في ١٠ تشرين الأول ١٩٢٢ وفي ١٣ كانون الثاني ١٩٢٦.

ولما كانوا راغبين في جتناب كل حادث في منطقة الحدود يخشى منه تعكير صفو الوفاق وحسن التفاهم في ما بينهم، قررّوا عقد معاهدة لاجل هذا الغرض، وعينوا مفوّضين عنهم: صاحب الجلالة ملك العراق.

الزعيم نوري السعيد: سي. أم. جي. دي. أس. أو. وكيل وزير الدفاع الوطني في العراق.

صاحب الجلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وإيرلندة والممتلكات البريطانية فيما وراء البحار وإمبراطور الهند.

الرايت هونورابل السير رونلد تشارلس لندسي كه. سي. جي. سي. بي. سي. في. أو. سفير صاحب الجلالة ملك البريطانية العظمى فوق العادة، ومفوضه لدى الجمهورية التركية. وصاحب الفخامة رئيس الجمهورية التركية،

صاحب العطوفة الدكتور توفيق رشدي بك وزير الأمور الخارجية في الجمهورية التركية، ونائب إزمير.

وهؤلاء بعد أن أطلع كل منهم على أوراق اعتماد الآخرين ووجدها طبق الأصول الصحيحة المرعية، أتفقوا على المواد الآتية:

«الفصل الأول – الحدود مابين تركية والعراق»

المادة الأولى:

إن خط الحدود مابين تركية والعراق، قد تعين نهائياً حسب التخطيط الذي أقره مجلس الأمم في جلسته في ٢٩ تشرين الأول ١٩٢٤ والمبين فيما يلي*:

(١) هذا هو وصف الرسمي لخط بروكسل:

من ملتقى دجلة والخابور متبعا وسط مجرى الخابور إلى ملتقاه مع الهيزل ثم يسير مع وسط مجرى الهيزل إلى نقطة واقعة على بعد ثلاثة كيلومترات فوق ملتقى ذلك النهر بالجدول الجانبي الذي يمر من (سيرنز). ومن هناك يسير على خط مستقيم نحو الشرق الى القمة هذا الحوض الشمالية إلى جبل (بيلاكيش) ومن هناك يسير على خط مستقيم إلى منبع رافد (بيجو) في (رابوزاق). ثم يتبع خطاً مستقيماً إلى التل الواقع إلى الشمال شرقي نقطة ٦٨٣٤ ثم من وسط مجرى نهر صغير آت من جهة الشرقية لهذا التل إلى ملتقاه بالخابور، ومن هناك يسير مع الخابور نازلاً مسافة نحو كيلومتر ونصف إلى ملتقاه بنهر قادم من منطقة (اروش) و(جراموس) وعلى طول هذا النهر (تاركاً إلى الشمال النهر القادم من (قاشورا) إلى ملتقى الرافدين الكبيرين الآتيين الأول من (جراموس) والثاني من (آروش). ومن هدا الملتقى يسير على طول قصر الوادي المقابل من جهة الشرق لنقطة ٦٥٧١ على خط تقسيم المياه الواقع بين الرافدين المذكورين. ثم يتبع خط تقسيم المياه الأنف الذكر إلى نقطة ٩٠٦٣ شرقي نقطة ٦٥٧١ ومن هناك يسير على قمة حوض الرافد الذي يمر من (جراموس) الى نقطة ملتقاه بالقمة التي على الجانب الجنوبي من نهر (ليزان) ومن هذه

القمة الأخيرة يسير على القمة الواقعة إلى الشمال حوض رافد نهر الزاب الآتي من (أورا) ثم إلى نقطة في غربي (دوسكية) وعلى بعد كيلومترين ونصف من ذلك المكان. ثم على خط مستقيم من تلك النقطة إلى منبع رافد الزاب في شمال الشرقي (دوسكية) وبالقرب منها، ومن هناك يتبع مجرى هذا الرافد إلى نهر الزاب. ثم يسير مع الزاب إلى الأسفل إلى نقطة على بعد كيلومتر واحد في جنوب (بيشوكة) وعلى خط مستقيم نحو الشرق إلى شمال قمة واقعة جنوب حوض النهر الذي يمر من جنوب (بيهي) وشمال (شال) ومن هناك على طول القمة الجنوبية لوادي رافد الزاب الذي يمر من (به ريجان) إلى أقرب نقطة من منبع (اقه مارك) في غرب جنوب غربي (شيلوك) ثم يتجه إلى هذا المنبع على خط مستقيم. ومنه على طول الفرع الغربي (اقة مارك) إبتداءاً من هذا المنبع إلى ملتقاه بنهر صغير آت من التل الواقع بين (قازه ريك) و(ترويك). ثم طول هذا النهر الصغير إلى منبعه. ويتبع خطاً مستقيماً من هذا المنبع إلى رافد الفرع الشرقي (أقه مارك) الذي يصب في شمال (ترويك) ثم على طول هذا الرافد الى مصبه. ومن هنا على خط مستقيم إلى خط تقسيم إلى خط تقسيم مياه (اقة مارك) و«دربريشين» ويسير على خط تقسيم المياه المذكور إلى أقرب نقطة من منبع رافد (دربريشين) الذي يصب في ذلك النهر في شمال (شيخ مومار) تماماً ثم على خط مستقيم إلى منبع ذلك النهر. «إن الرافد المتقدم ذكره هو (ردبريشين) الذي يصب في ذلك النهر في شمال (شيخ مومار) تماماً ثم على خط مستقيم إلى منبع ذلك النهر. «إن الرافد المتقدم ذكره هو دربريشين الذي يسير نازلاً إلى مصب النهر في جنوب ده قليلاً» ثم على طول هذا النهر إلى منبعه. وعلى خط مستقيم من منبع ذلك النهر إلى خط تقسيم مياه «ردبريشين» ورافد (شمدينان صو) الذي يمر من شرق (حركي) تماماً. ومن هناك على خط مستقيم إلى أقرب جدول

جانبي من هذا الرافد. وعلى طول الجدول الجانبي، ثم على طول الرافدين المذكورين الي (شمدينان صو). ومن ملتقى هذين الجدولين يسير على خط مستقيم إلى القمة الجنوبية لحوض (شمدينان صو). ويسير على طول هذه القمة الى نقطة ملتقاها بخط تقسيم المياه الواقع بين حوضي نهر (حاجي بك) ورافده الذي يمر من شرقي (أوبا) تماماً. وبعد أن يتبع خط تقسيم المياه المذكور بسير رأساً إلى نهر (حاجي بك) ثم يسير مع نهر حاجي بك معاكساً الجريان إلى الحدود الإيرانية.

ومع ذلك فالخط المشار إليه فيما تقدم، قد عدهل جنوبي علامون وآشوشا، بحيث يجعل ذلك القسم من الطريق المخترق الأرض العراقية بين هذين المكانين، داخلاً ضمن الأراضي التركية.

المادة الثانية: إن الحَد الحدود المبين في المادة المذكورة، مع مراعاة الفقرة الأخيرة من المادة الأولى، هو الحَد مابين التركية والعراق، حسبما هو مرسوم على الخريطة الملحقة بهذه المعاهدة بمقياس ١- ٢٥٠,٠٠٠م، وإذا وقع إختلاف بين النص والخريطة يعوهل على النص.

المادة الثالثة: إن الحدود المبينة في المادة الأولى، يعهد برسمها على الأرض الى لجنة تخطيط. وهذه اللجنة تؤلف من ممثلين أثنين تعينهما الحكومة التركية، ومن ممثلين آخرين تعينهما الحكومتان البريطانية والعراقية بالإشتراك معاً، ومن رئيس يعينه رئيس الاتحاد السويسري رذا تفضل بقبول ذلك من الرعايا السويسريين.

تجتمع هذه اللجنة في أقرب مايمكن من الزمن، على أن يكون ذلك، مهما كانت الأحوال في خلال الزشهر الستة التي تلي وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ. تتخذ قرارات هذه اللجنة بأكثرية الآراء ، ويتحتم إمتثالها على جميع المتعاقدين السامين، وتبذل لجنة التخطيط جهدها في كلالأحوال في إتباع التعاريف الواردة في هذه المعاهدة بكل دقة. تقسم نفقات اللجنة بالسوية مابين تركيا والعراق.

تتعهد الدول ذات المصلحة بتقديم المساعدة للجنة التخطيط اما مباشرة، أو بواسطة السلطات المحلية في كلما يختص برقامتهم، وما يحتاجون إليه من الأيدي العاملة والمواد (من أعلام وأنصاب) اللازمة للقيام بمهمتها. ويتعهدون علاوة على ذلك بالمحافظة على علامات المساحة والاعلام أو أنصاب الحدود التي تقيمها اللجنة.

تنصب الاعلام على ابعاد تمكن رؤية الواحد من الآخر، وترقم وتثبت موقعها وأرقامها في خريطة رسمية.

يحرر محضر التخطيط النهائي، والخرائط، والوثائق الملحقة، عن ثلاث نسخ أصلية، ترسل أثنتان منها الى الدول المتاخمة، والثالثة الى حكومة الجمهورية الأفرنسية، لأجل تسليم نسخ صحيحة منها اليالدول الموقعة في معاهدة لوزان.

المادة الرابعة: إن جنسية سكان الأراضي المتروكة للعراق، بموجب احكام المادة الأولى، تعين بالمواد ٣٠ - ٣٦ من معاهدة لوزان[١] ويوافق المتعاقدون السامون على أستمرار حق الخيار الوارد في المواد ٣٤/٣٢/٣١ من المعاهدة المذكورة[٢] مدة أثني عشر شهراً ابتداء من دخول هذه المعاهدة في حيز

(١) و(٢) هذه هي المواد ٣٠ و٣١ و٣٢ و٣٣ و٣٤ و٣٥ و٣٦ من معاهدة لوزان:

المادة ٣٠: إن تبعة الترك الساكنين في البلاد التي أنفصلت عن تركية، سيكونون بمقتضى أحكام هذه المعاهدة من تبعة الدولة التي أنتقلت إليها تلك البلاد وفق الشروط الموضوعة لذلك في القوانين المحلية.

المادة ٣١: كا من تجاوز الثامنة عشرة من العمر، من الذين فقدوا التابعية التركية وأكتسبوا تابعية جديدة بمقتضى المادة الثلاثين، فإنه يكون له الخيار في إختيار التابعية التركية لمدة سنتين إعتباراً من وضع هذه المعاهدة في موضع العمل.

المادة ٣٢: إن الأشخاص المتجاوزين الثامنة عشرة من العمر، من الذين هم ساكنون في قسم من البلاد المنفصلة عن تركية وفقاً لهذه المعاهدة، والذين هم يغابرون في الجنسية أكثرية الأهالي الكائنين في البلاد المذكورة لهم أن يختاروا تابعية دولة من الدول التي تكون أكثر أهاليها من جنسيتهم. بشرط موافقة الدولة المذكورة على ذلك. ويكون هذا الخيار لهم مدة سنيتن إعتباراً من وضع هذه المعاهدة موضع العمل.

المادة ٣٣: إن الأشخاص الذين أستعملوا مالهم من حق الخيار، المنصوص عليه في المادتين الواحدة والثلاثين والثانية والثلاثين، ويتحتم عليهم بعد ذلك في مدة أثني عشر شهراً أن ينقلوا محل=

التنفيذ، ومع ذلك تحتفظ تركيا بحرية العمل في الأعتراف بخيار من يختار الجنسية التركية من الأهالي المشار إليهم أعلاه.

المادة الخامسة: يقبل كا من المتعاقدين الساميين بخط الحدود معين في المادة الأولى، خطاً نهائياً للحدود، مصونا من كل تعرض، ويتعهد بإجتناب كل محاولة لتبديله.

«الفصل الثاني – حسن الجوار»

المادة السادسة: يتعهد النتعاقدون السامون تعهداً متبادلاً بأن يقاموا بكلما في إستطاعتهم عن الوسائل، إستعدادات شخص مسلح أو أشخاص مسلحين، يقصد بها إرتكاب أعمال النهب والشقاوة (قطع الطرق) في المنطقة المجاورة للحدود، وبأن يمنعوهم من أجتاز الحدود.

= إقامتهم الى بلاد الدولة التي أختاروا تابعيتها، غير أن هؤلاء يكونون أحراراً في محافظة ما يملكون من أموالهم غير المنقولة، الكائنة في البلاد التي كانوا مقيمين فيها قبل استعمالهم حق الخيار المذكور.

إن الهؤلاء الأشخاص أن ينقلوا معهم جميع ما لهم من الأموال المنقولة، ولا يؤخذ منهم عند نقلها شيء من الرسوم لا عند إخراجها ولا عند إدخالها.

المادة ٣٤: إن من كان قد تجاوز الثامنة عشرة من عمره من تبعة الترك، وهو في الزصل بلد من بلاد التي أنفصلت عن تركية، وكان عند وضع هذه المعاهدة موضع الإجراء مقيماً في إحدى الممالك الأجنبية، يكون فخيراً في إكتساب التابعية المرعية في البلاد التي هو في الأصل من أهلها، ولكنه في هذا الخيار يكون مقيدا بالقيد الإحترازي الذي يتكون مما يقع من الائتلاف التي تنعقد بين حكومات البلاد المنفصلة عن تركية وبين حكومات البلاد التي يقيم فيها، ولايشترط في خياره هذا إلا أن تكون جنسية موافقة الأكثرية من أهالي البلاد التي يختارها، وإلا أن توافق على ذلك حكومة تلك البلاد أيضاً. ان حق هذا الخيار يجب إستعماله في خلال سنتين إعتباراً من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع العمل.

المادة ٣٥: إن الدول المتعاقدة تتعهد بأنها لاتمنع بوجه من الوجوه إستعمال حق الخيار الذي يمنح أصحابه أحراز أية تابعية أخرى ممكنة لهم، والذي جاء بيانه في هذه المعاهدة، أو في معاهدات الصلح المنعقدة مع المانيا وأستريا والبلغار أو المجر أو في المعاهدات المنعقدة بين الدول المتعاقدة المذكورة من غير تركية، أو بين إحداها وبين روسية.

المادة ٣٦: ان النساء دوات الأزواج تابعات لأزواجهن، والأولاد الذين هم دون الثامنة عشرة تابعون لأبائهم في جميع الأمور المتعلقة الأحكام الكائنة في هذا الفصل.

المادة السابعة: عندما يبلغ السلطات ذوات الإختصاص المعينة في المادة الحادية عشرة، أن هنالك إستعدادات يقوم بها شخص مسلح أو أشخاص ميلحون. بقصد إرتكاب أعمال النهب والشقاوة في المنطقة المجاورة للحدود، يجب أن تنذر تلك السلطات بعضها بعضاً بدون تأخير.

المادة الثامنة: تتبادل السلطات ذوات الإختصاص، المذكور في المادة ١١ أخبار جميع مايحدث من أعمال النهب والشقاوة، في أراضيهما بزسرع مايمكن، وعلى السلطات المبلغة أن تسعى بكل مالديها من الوسائل في منع مرتكبي تلك الأعمال من اجتياز الحدود.

المادة التاسعة: إذا تمكن شخص مسلح أو أشخاص مسلحون، وقد أرتكبوا جناية أو جنحة في منطقة الحدود المجاورة، من الالتجاء الى منطقة الحدود الأخرى، فعلى سلطات المنطقة.

ملحق رقم (٥)

نص المعاهدة العراقية الإنكليزية

حول الحدود العراقية-التركية

صاحب الجلالة ملك بريطانيا وصاحب الجلالة ملك العراق

إن جلالة ملك المملكة المتحدة البريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار، امبراطور الهند من الجهة الأخرى.

بناء على رغبتها في أن بنفذا تنفيذاً كاملاً الشروط في قرار مجلس جمعية الأمم المؤرخ في اليوم السادس عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٥، الذي يعين الحدود بين تركية والعراق وفقا للمادة الثالثة من معاهدة الصلح الموقعة في لوزان في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٣، تلك الشروط التي مؤداها: إن العلاقات بين الفريقين المتعاقدين الساميين المعينة الآن في معاهدة التحالف، وفي تعهد حكومة صاحب الجلالة البريطانية، اللذين وافق عليهما مجلس جمعية الأمم في اليوم السابع والعشرين من شهر أيلول سنة ١٩٢٤ يجب أن تستمر لمدة خمس وعشرين سنة ما لم يقبل العراق بموجب المادة الأولى من عهد جمعية الأمم عضواً في الجمعية المذكورة قبل إنقضاء هذه المدة، واضعين نصب أعينها النية التي أعرب عنها بالمقابلة كل من الفريقين المتعاقدين الساميين في بروتكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ بخصوص عقد إتفاقية جديدة تنظم مايكون بعد ذلك من العلاقات بينهما.

قد قررا أن يومنا القيام بالشروط المذكورة، بواسطة معاهدة جديدة، وعيّنا وكيلين لهما مفوضين لهذا الغرض وهما:-

من قبل جلالة ملك المملكة المتحدة بريطانية العظمى وايرلندة والممتلكات البريطانية وراء البحار، إمبراطور الهند، برنارد هنري بورديللون سي. ايم جي،

القائم بأعمالالمتعمد السامي في العراق لصاحب الجلالة البريطانية.

ومن قبل جلالة ملك العراق، عبدالمحسن بك السعدون رئيس وزارة الحكومة العراقية ووزير الخارجية.

اللذين بعد أن تبّلغ كل منهما أوراق اعتماد الآخر ووجدها طبقاً للأصول الصحيحة المرعية، قد أتفقا على ما يأتي :-

المادة الأولى: إن الأحكام الواردة في المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المنعقدة بين الفريقين المتعاقذين الساميين، الموقعة في بغداد في اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ الموافق لليوم التاسع عشر من شهر صفر سنة ١٣٤٠. وفي البروتكول الموقع في بغداد في اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣ الموافق لليوم الرابع عشر من شهر رمضان المبارك سنة ١٣٤١، يلغى منها ما له تعلهق بمدة المعاهدة المذكورة، وتبقى المعاهدة المذكورة معمولا بها لمدة خمس وعشرين سنة ابتداء من اليوم السادس عشر من شهر كانون الأول سنة ١٩٢٥ مالم يصبح العراق عضواً في جمعية الأمم قبل انقضاء المدة المذكورة، وكذلك إلاتفاقيات المختلفة المعقودة بين الفريقين المتعاقدين الساميين، الملحقة بمعاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢ الآنفة الذكر تبقى فيما يختص مدتها المجعولة تابعة لمدة المعاهدة المذكورة، معمولا بها للمدة المنصوص عليها في هذه المعاهدة، وأما في الخصوصات الأخرى فلا تمس أحكامها.

المادة المعاهدة : وأما في الخصوصات الأخرى فلا تمس أحكامها.

المادة الثانية:يتفق الفريقان المتعاقدان الساميان، على أنهما فوراً، بعد إبرام هذه المعاهدة، وموافقة مجلس جمعية الأمم عليها، يواصلان النظر بجدٍ ونشاط في المسائل التي وضعت موضع البحث بينهما قبلا، بخصوص تعديل الاتفاقيتين الناشئتين عن المادتين السابعة والخامسة عشرة من معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢.

المادة الثالثة: يتعهد جلالة ملك بريطانية، وذلك من غير مساسٍ بأحكام المادة السادسة من معاهدة اليوم العاشر من تشرين الأول سنة ١٩٢٢، المتعلقة

بادخال العراق في جمعية الأمم، أو بأحكام المادة الثامنة عشرة من المعاهدة المذكورة، التي تجيز تعديل أحكام المعاهدة المذكورة، أو أحكام بعض من الإتفاقيات الملحقة بها، في أي وقت كان، بشرط موافقة مجلس جمعية الأمم، بأن ينظر بجد ونشاط في المسألتين الآتيتين عند حلول الوقت الذي كان ينبغي أن تنتهي فيه معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢، بموجب بروتكول اليوم الثلاثين من شهر نيسان سنة ١٩٢٣، ثم بعد ذلك في فترات متتابعة ، مدة كل منها أربع سنوات إلى تنقضي مدة الخمس والعشرين سنة المذكورة في هذه المعاهدة، أو إلى أن يدخل العراق في جمعية العراق:-

(١) هل في إستطاعته الإلحاح في إدخال العراق في جمعية الأمم؟

(٢) إن لم يكن في معاهدة اليوم العاشر من شهر تشرين الأول سنة ١٩٢٢، بناء على التقدم الذي بلغته مملكة العراق، أو بناء على أي سبب آخر.

هذه المعاهدة الموضوعة باللغتين الإنكليزية والعربية، اللتين يعوّل على النص الإنكليزي منهما في حالة الإختلاف، يقتضي إبرامها ويجب تبادل وثائق الإبرام في أقرب مايمكن، وللبيان قد وقع الوكيلان المفوضان هذه المعاهدة وأثبتا ختميهما عليها.

كتب بغداد في اليوم الثالث عشر من شهر كانون الثاني سنة ١٩٢٦ ميلادية، الموافق لليوم الثامن والعشرين من شهر جماد التخر سنة ١٣٤٤ هجرية عن ثلاث نسخ تودع واحدة منها في خزانة سجلات جمعية الأمم في جنيف، ويحتفظ كل من الفريقين المتعاقدين الساميين بواحدة منها.

B. H. Bourdillon *عبدالمحسن السعدون*

القائم بأعمال المعتمد السامي في العراق *رئيس وزراء الحكومة العراقية*

لصاحب الجلالة البريطانية *ووزير الخارجية*